واقع ومستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الأسلحة التقليدية أو النووية

The Reality and the Future Balance of Power in the Arab Gulf Region in the Light of Conventional Weapons or Nuclear System

إعداد

ياسر جعفر حيدر الخفاجي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الاداب والعلوم

جامعة الشرق الاوسط

أب 2016

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

انا الطالب ياسر جعفر حيدر الخفاجي أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : ياسر جعفر حيدر الخفاجي

التاريخ : 2016/8/15

التوقيع :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " واقع ومستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الأسلحة التقليدية أو النووية"

وأجيزت بتاريخ: 6/ 8/ 2016 م .

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم	الصفة	التوقيع
1- - أ.د. محمود علي	(ممتحناً داخلياً ورئيساً)	.....
أ.د. عبد القادر محمد فهمي الطائي	(مشرفاً)	.....
3- أ.د وليد عبد الحي	(ممتحناً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

لله اولا كل الحمد والشكر ، على جلال فضله وعظيم نعمه ، الحمدلله الذي كفاني مؤونة هذه الدراسة ، وأصلي على سيد الخلق وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم.

يشرفني ان اتقدم بخالص الشكر الجزيل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل علي بقبول الاشراف على رسالة الماجستير ، أستاذي ومعلمي الفاضل :

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي

''إسال الله ان يجزيه عني خير الجزاء وإن يبارك له في عمله واسرته وعمره''

ويطيب لي ان اتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الافاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وأغنائها بملاحظاتهم القيمة ، وآرائهم السديدة . والى أساتذة كلية العلوم السياسية كافة ، ودون استثناء على مساعدتهم في كل شيء، والشكر لزملائي من طلبة الكلية بما أفادوني به في حلقات الدرس ، أو الحوارات خارج الدرس ايضا. فلهم جميعا كل التقدير والود .

اسأل الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه إنه نعم المولى ونعم النصير، وأخير هذا عملى وجهدي أرجو به وجه الله فإن أحسنت فالفضل لله أولاً وأخيراً ثم لأساتذتي من بعده، وإن كان ثمة نقص فإنه مني ولي عذري وحسبي إنني قد اجتهدت " ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا إو إخطأنا" وأخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

ياسر جعفر حيدر الخفاجي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الأهداء

الله الَّذي لاَ يَفِرُهُ الْمَنْعُ وَالْجُمُودُ ، وَلاَ يُكْديهِ الإِعْطَاءُ وَالْجُودُ ، إِذْ كُلُّ مُعْطٍ مُنْتَقَصٌ سِوَاهُ ، وَكُلُّ مَانِعٍ مَذْمُومٌ مَا خَلاَهُ ، وَهُوَ الْمَنَّانُ بِفَوَائِدِ النِّعَمِ ، وَعَوَائِدِ الْمَزِيدِ وَالْقِسَمِ
(الله جل جلاله)

الى هويتي ومكاني وانتمائي، الى الذي يضحكني ويبكيني، ويرعاني كأمي، وهو عزتي وكرامتي الى وطني

(العراق) فليعم الله عليك بالامن والسلام.

الى من علمني ما في الحياة من اسرار.. ومن عليه الله بالهيبة والعز والوقار.. الى الذي رزقني الله بحمل اسمه .. عزوتي ورفعة رأسي..
(والدي العزيز) أدامك الله عزاً وذخراً وأطال لنا بعمرك.

الى الروح النقية .. والنفس الزكية .. والقلب الكبير .. والحب الذي لا ينتهي .. ورفيقتي .. وحبيبتي .. وبسمتي .. وكل ما أملك في الدنيا ... الى من كان دعائها سر نجاحي
(أمي حفظها الله)

الى من تسر العين بلقياهم .. والقلب ينبض بأسمائهم .. الى من يدعون لي قبل دعواهم.
(أخواني و واختي)

والى من ضحى بعمره من اجل الوطن .. ترك اهله وشهوات الزمن ..

الى شهداء وطني .. ربنا تغمدهم برحمتك يا ارحم الراحمين.

وأخيراً وليس اخراً ، الى القلب الصافي، والحب الباقي .. الى من هي حاضري ومستقبلي .. والعيون التي سهرت من اجلي .. الى من اصبحت لي سنداً بكل الظروف.. ادامك الله لي في الخير .. وجمعني بك ياسيدتي الفاضلة

(خطيبتي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الاهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الاشكال	ي
الملخص باللغة العربية	ك
المخلص باللغة الانجليزية	م
الفصل الاول : خلفية الدراسة واهميتها	
مقدمة	1
مشكلة الدراسة	5
اسئلة الدراسة	5
اهداف الدراسة	6
اهمية الدراسة	6
فرضيات الدراسة	7
حدود الدراسة	7
محددات الدراسة	8
مصطلحات الاجرائية	8
الادب النظري والدراسات السابقة	12
الادب النظري	12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة	**14**
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**20**
منهجية الدراسة	**21**
منهج الدراسة	**21**
مجتمع الدراسة	**22**
عينة الدراسة	**22**
أدوات الدراسة	**22**
الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي لتوازن القوى في النظام الدولي	**23**
المبحث الاول : مفهوم توازن القوى	**23**
المبحث الثاني : التطور التاريخي لتوازن القوى	**31**
المبحث الثالث : توازن القوى على المستوى الاقليمي / منطقة الخليج العربي	**40**
الفصل الثالث : توزان القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الاسلحة التقليدية	**48**
المبحث الاول : حجم وطبيعة القوة العسكرية الايرانية التقليدية	**48**
المبحث الثاني : حجم وطبيعة القوة العسكرية لدول الخليج العربي	**60**
المبحث الثالث : طبيعة توزان القوى التقليدي بين دول الخليج العربية وايران	**69**
الفصل الرابع : توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الاسلحة النووية	**79**
المبحث الاول: دور البرنامج الايراني في التأثير على توازن القوى في منطقة الخليج العربي	**80**
المبحث الثاني : خيارات دول الخليج العربية للحفاظ على توازن القوى في ظل امتلاك ايران للسلاح النووي	**100**
المبحث الثالث: الأوضاع الاستراتيجية المترتبة على امتلاك إيران والسعودية للسلاح النووي	**111**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : الخاتمة والنتائج والتوصيات	**117**
النتائج	**118**
التوصيات	**120**
المراجع	**121**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	يبين اعداد وانواع الاسلحة في اقسام البنية الهيكلية للقوات العسكرية الايرانية	59
(2-1)	يبين القدرات العسكرية لدول الخليج الستة والمقارنة بينهم	65

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	يبين عدد القوات الاجنبية المتواجدة في منطقة الخليج العربي في عام 2015 م	62
(2-1)	يبين معدل الانفاق الخليجي العسكري في عام 2015 م	63
(3-1)	يبين مقارنة بين دول الخليج العربي ودول اوروبا في حجم الانفاق على القطاع العسكري	64
(4-1)	يبين القدرات العسكرية لدول الخليج الستة والمقارنة بينهم	67

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقع ومستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الأسلحة التقليدية أو النووية

إعداد

ياسر جعفر حيدر الخفاجي

أشراف

الأستاذ الدكتورعبد القادر محمد فهمي الطائي

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم توازن القوى وبيان واقع وطبيعة توازن القوى في منطقة الخليج العربي المحكوم بمنظومة الأسلحة التقليدية ، كما سلطت الدراسة الضوء على مستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي إذا كان محكوماً بمنظومة أسلحة نووية. ولقد اعتمد الباحث في هذا البحث على فرضية مفادها "إن امتلاك القوى الإقليمية الخليجية الفاعلة (السعودية وإيران) للقدرات العسكرية غير التقليدية يجعل من التوازن في منطقة الخليج العربي أكثر ثباتاً واستقراراً من توازن قائم على منظومة الأسلحة التقليدية" و "أن للبرنامج النووي الإيراني دورا أساسيا في تهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي خاصة وان لإيران مصالح وطنية تتناقض مع مصالح دول المنطقة". واعتمد الباحث في هذا البحث على عدة مناهج منها المنهج الوصفي ، المنهج التاريخي ، منهج التحليل النظمي و منهج اتخاذ القرار. وتوصل الباحث لعدة نتائج ومقترحات أهمها: ضرورة تطوير دول الخليج العربي للقدرات العسكرية بما يتناسب مع الاوضاع والقدرات الدولية المجاورة لها . وتعاون دول الخليج العربي في دعم المملكة العربية السعودية من اجل امتلاكها سلاحها النووي والذي يؤدي الى حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية من تسلط ايران وتهديداتها المتواصلة. بالاضافة الى وضع معاهدات لغايات الردع

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

النووي بين دول مجلس التعاون الخليج العربي يترأسها السعودية ، تتضمن وضعها دول مجلس التعاون الخليجي تحت المظلة النووية السعودية ، وتعديل التحالف الغربي مع امريكا بما يحقق المصالح الخليجية في امتلاكها للسلاح النووي.

الكلمات المفتاحية: توازن القوى، الاسلحة التقليدية، الاسلحة النووية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م

The Reality and the Future Balance of Power in the Arab Gulf Region in the Light of Conventional Weapons or Nuclear System

Prepared by

Al-khafaji Yasser Jaafar Hader

Supervised by

Al-Taie Abdulkader Mohammed Fahmi

Abstract

This study aimed to identify the concept of balance of power and the statement of the reality and the nature of the balance of power in the Gulf region sentenced system of conventional weapons، the study

also highlighted the future balance of power in the Gulf region if the system was doomed nuclear weapons. The researcher adopted in this research on the premise that "The acquisition of Gulf regional actors (Saudi Arabia and Iran) military capabilities unconventional makes the balance in the Gulf region more stable and stable than the existing balance on conventional weapons system" and "that Iran's nuclear program a key role to threaten the security and stability in the Gulf region، especially since Iran's national interests are contrary to the interests of countries in the region." And it adopted a researcher at the research on several platforms، including descriptive approach، historical approach، methodology and analysis of systemic approach to decision-making. The researcher found several findings and proposals، including: the need to develop the Arab Gulf states for military capabilities commensurate with the international situation and capabilities neighbors. And the cooperation of the Arabian Gulf in support of the Kingdom of Saudi Arabia in order to possess nuclear weapons and that leads to protection of their economic and political interests from the domination of Iran and its threats continued. In addition to setting goals for nuclear deterrence treaties between the Arabian Gulf، headed by Saudi Arabia Cooperation Council countries، including developed GCC Saudi Arabia under the nuclear umbrella، and modifies the Western alliance with the US to achieve the interests of the Gulf in the possession of nuclear weapons.

Key words: Balance of Power، Conventional weapons، nuclear weapons

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

تعددت مفاهيم توازن القوى لدى كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، وذلك نتيجة لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بمفهوم التوازن ذاته بأنه:- نقطة التعادل بين نوعين متعارضين، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار والامن الدوليين. لكن الأمر المؤكد يشير إلى أن توازن القوى ليس سياسة بحد ذاتها تسعى الدولة إلى تحقيقها وتجاهد من أجلها، بل إنها تسعى إلى التفوق والهيمنة، ما يؤدي إلى نشوء توازن القوى، وهذا التوازن ليس حالة مقصودة لذاتها، بل يتم التوصل إليها بشكل عرضي من خلال السعي إلى التفوق، فالدولة الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع متوازن مع خصمها في لحظة تاريخية معينة. (بن عبد العزيز، 1996 : 448) .

لقد ساد هذا المفهوم في مرحلة القطبين الثنائيين التي تلت الحرب العالمية الثانية عندما برز القطب السوفيتي والقطب الأمريكي في قيادة كلا منهما معسكر من الدول المنضوية تحت لوائه، وعلى أثره تغير التوازن الدولي من توازن القوى التقليدي إلى توازن الرعب بين المعسكرين نتيجة دخول العامل النووي في مجرى العلاقات الدولية، مما فسر عدم نشوب حرب عالمية ثالثة بين القطبين رغم وجود الاستقطاب العالمي الثنائي. كما لاحت في الأفق عدة مفاهيم اخرى منها توازن الرعب، وظهرت أيضاً الحرب الباردة، والتعايش السلمي، والانفراج الدولي، كما تبلورت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من الصراعات الدولية وعمليات التكامل الدولي، وذلك في إطار مجموعة من القواعد المتفق عليها بين المعسكرين (سليم ، 2004: 531) .

ولم يكف التطور التاريخي الذي حدث في هيكلية النظام الدولي بعد انهيار نظام القطبية الثنائية عام 1991، لانتقال عدوى توازن القوى الى منطقة الشرق الأوسط التي تضم مجموعة الدول ذات التأثير الجيوستراتيجي الكبير كدول الخليج العربي وإيران والعراق وإسرائيل، الأمر الذي أفصح عن حصول تطورات إقليمية ودولية عديدة ألقت بضلالها على منطقة الخليج العربي التي انتقل إليها مركز الثقل في العلاقات الدولية وخصوصاً بعد الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب 1990 وما خلفه ذلك الاجتياح من تداعيات في خلق أزمة توسعت خلال أشهرها الأولى لتسهم في احداث الانقسام بين الدول العربية بين مؤيدين للكويت ودول الخليج العربي، ورافضين للتدخل الأجنبي في تحرير الكويت، الأمر الذي أفضى عن تحييد العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 على يد التحالف الدولي المكون من ثلاثين دولة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية. فأدى كل ذلك إلى انهيار التوازن الإقليمي الذي كان يمثله العراق في منطقة الخليج العربي. فاعتمدت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية على قوى دولية لدرء الأخطار في المستقبل المنظور، وعقدوا اتفاقيات أمنية مع الدول الغربية، يتم تجديدها كل عشر سنوات، مما جعل من السهل معرفة القوة المسيطرة على المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقيات، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، ثم بريطانيا وفرنسا وروسيا (العجمي،2011: 604).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحينها شعرت إيران أن مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول الخليج العربي من خلال حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الغربية الحديثة، فضلاً عن أن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى والتي قللت من إمكانية قيام إيران بتوجيه ضغوط سياسية أو عسكرية على هذه الدول، نظرت إيران أن بوسعها تطوير قدراتها العسكرية غير التقليدية التي تتيح لها تحقيق التوازن الذي بدا لها أنه مختلاً، لذا ظهرت دعوات التيار المحافظ في إيران تطالب بتطوير البرنامج النووي الإيراني الذي يمهد لها سبل امتلاك السلاح النووي (الراوي ، 2006 : 23).

وعلى أثر تسريب منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عام 2002 لبعض أسرار البرنامج النووي الإيراني المتعلقة بالقدرات التسليحية لهذا البرنامج ، الأمر الذي أدخل بيئة الأمن الإقليمي في مآزق جديد، جراء ما أوجده من اختلال في ميزان القوى، ليس بالمعنى الإستراتيجي فحسب، وإنما أيضاً، بسبب ما تملكه إيران من قدرات عسكرية تقليدية، مع عدم وضوح القدرات النهائية للبرنامج النووي الإيراني سواء كانت سلمية، أم له نتائج عسكرية تستهدف بناء قوة نووية جديدة، رغم الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع الدول الغربية (5+1) إذ إن حسابات الأمن لا تفرق بين أن تكون إيران قادرة على إنتاج السلاح النووي، أو أن تكون غير قادرة على ذلك، لإن ذلك في كلتا الحالتين يشكل تهديد لهم.

وأبدت السعودية نواياها الجديدة التي تتعلق بالرغبة في تطوير أسلحة نووية إذا نجحت إيران في امتلاك مثل هذه الأسلحة، فالدولتان يجمعهما تاريخٌ من العداء، ازدادت حدته مع قيام الثورة في إيران عام 1979. ومنذ ذلك الحين، اخذت السعودية تراقب تصاعد النفوذ الإيراني بقلق، فإن البلدين يُعتبران خصمان إقليميان، حيث ينظر إلى السعودية على أنها عاصمة الإسلام السُّني،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما يقع النظام الشيعي في إيران في قلب "الهلال الشيعي"، ويبدي المسؤولون السعوديون قلقهم من أن تنامي النفوذ السياسي للشيعة في المناطق المحيطة بمملكتهم من ان يتحول إلى تهديد وجودي يستهدف بقاء النظام الحاكم، فضلاً عن ازدياد القلق السعودي من النفوذ الإيراني المتنامي في أفغانستان ولبنان والعراق واليمن، وأنه بعد ذلك قد يهدد أمن السعودية، فضلاً عن احتمال قيام طهران بتعزيز روابطها مع الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية، بشكل قد يؤدي إلى تحدي سلطة النظام السعودي ويُعنى المسؤولون السعوديون بصورة أساسية بالتأثير الذي قد يحدثه امتلاك إيران لبرنامج نووي على أمن بلادهم (مجدي، 2015).

ومن الجدير بالذكر ان التوازن الحالي بين دول الخليج العربي وايران يعتبر غير مستقر ومختلاَ، وذلك لانه قائم على منظومة الاسلحة التقليدية، ومثل هذا النوع المختل من التوازن يكون مهدداً بأي لحظة بالانهيار، لانه يدفع بالدول المتنازعة على شن الحرب على الخصم، وذلك لان قوة ردع التوازن القائم على الاسلحة التقليدية تكون اقل حدة بكثير من التوازن القائم على الاسلحة النووية، وذلك لان الحرب القائمة على الاسلحة النووية تكون لها مخاطر اقليمية وتؤدي الى كوارث بيئية جسيمة، وبسبب ذلك قد يمضي الطرفان الى المفاوضات والتعايش السلمي وتحقيق التوازن.

لذا تأتي هذه الدراسة ساعية لسبر أغوار واقع ومستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الأسلحة التقليدية أو النووية، ووفق المحددات التي تقوم عليها هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة بطبيعة حالة التوازن الإقليمي المتحققة في منطقة الخليج العربي في ظل منظومتي الأسلحة التقليدية والنووية، وأيهما أكثر نجاعة في تحقيق الأمن والاستقرار فيها. وتواجه الدراسة مشكلة مرتبطة بسيناريو امتلاك أي من القوتين الإقليميتين (السعودية وإيران) للسلاح النووي، وفيما لو كان بمقدور هذه الحيازة للسلاح النووي أن تؤمن حالة من التوازن أكثر أمناً واستقراراً في ظل بيئة إقليمية تمتلك قواها الفاعلة أسلحة تقليدية. وهنا تثار أمام الباحث مشكلة أخرى وهي أن الدراسات المعنية بالحالة الافتراضية المتمثلة بأمتلاك السعودية وإيران لأسلحة نووية، وما يترتب عليها من جدل فكري يدور حول تحقيق مستوى متقدم من الردع الفعال، أو امكانية الاشتباك في مواجهة نووية، هي دراسات نادرة في هذا الميدان.

أسئلة الدراسة

تثير الدراسة عدة تساؤلات تحاول الإجابة عنها وهي:

1. ما مفهوم توازن القوى ؟
2. ما واقع وطبيعة توازن القوى في منطقة الخليج العربي المحكوم بمنظومة الأسلحة التقليدية ؟
3. ما مستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي إذا كان محكوماً بمنظومة أسلحة نووية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى مايلي :-

1. التعرف على مفهوم توازن القوى.
2. بيان واقع وطبيعة توازن القوى في منطقة الخليج العربي المحكوم بمنظومة الأسلحة التقليدية.
3. تسليط الضوء على مستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي إذا كان محكوماً بمنظومة أسلحة نووية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة مما تشهده منطقة الخليج العربي من تطورات سريعة ومتلاحقة، وخصوصاً محاولة بعض القوى الفاعلة فيها (إيران) لتطوير قدراتها العسكرية بهدف الارتقاء بها إلى المستوى النووي، وما يرتب آثار خطيرة وغير مسبوقة على طبيعة التوازن في هذه المنطقة وعلى أمنها واستقرارها.

كما تأتي أهمية الدراسة من مستقبل طبيعة الجدل الاستراتيجي الذي يثيره التحول النوعي بأحتمال امتلاك السعودية وإيران، أو أي منهما، لمنظومة أسلحة نووية غير تقليدية، وما إذا كانت حيازتهما للسلاح النووي تحقق مستوى متقدم من الردع النووي المتبادل والفعال الذي يقود إلى التوازن والاستقرار، أم إنها تنطوي على امكانية جنوح هذه القوى إلى توظيف السلاح النووي في مواجهة مباشرة بينهما. من هنا أيضاً تكمن أهمية الدراسة كونها تقدم إطار تفسيري لآلية الردع النووي وما يفرضه من قيود متبادلة تحول دون استخدام السلاح النووي، أو إذا ما تم استخدامه فما هي حدود هذا الاستخدام، وما الغاية المراد تحقيقها من ذلك؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الدراسات التي وقف عليها الباحث في هذا المجال، وجد أنها قليلة، وبالتالي يمكن أن تسهم هذه المساهمة العلمية في إثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات المتخصصة.

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية تسعى إلى التثبت من صحتها ومفادها: إن امتلاك القوى الإقليمية الخليجية الفاعلة (السعودية وإيران) للقدرات العسكرية غير التقليدية يجعل من التوازن في منطقة الخليج العربي أكثر ثباتاً واستقراراً من توازن قائم على منظومة الأسلحة التقليدية .

ومن هذه الفرضية الرئيسة تتفرع فرضيات أخرى:-

1. كان لمفهوم توازن القوى دوراً مهماً في الحفاظ على السلم الدولي في العالم بشكل عام وفي الخليج العربي بالتحديد.
2. ان التوازن القوى في منطقة الخليج العربي القائم على الاسلحة التقليدية غير ثابت وغير مستقر.
3. إن مستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي محكوم بحصول القوى الأقليمية الكبرى كالسعودية وإيران على منظومة أسلحة نووية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : تنصرف الدراسة إلى معالجة موضوع توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء معطيات الواقع الإقليمي الراهن ومحاولة استشراف ما يمكن أن يكون عليه التوازن مستقبلاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدود المكانية : منطقة الخليج العربي والقوى الفاعلة فيه، السعودية وإيران.

محددات الدراسة

لعل أبرز المحددات التي واجهها الباحث تكمن في صعوبة الحصول على العديد من الدراسات المتخصصة بالجانب النووي الذي يمكن أن يتحكم بعملية توازن القوى في منطقة الخليج العربي، وأهداف بعض دوله الفاعلة مثل إيران والسعودية ونواياها الحقيقية من موضوع سعيها وجهودها في تطوير قدرات عسكرية نووية. كذلك تفتقر المكتبة العربية إلى دراسات تعالج سيناريوهات انتقال توازن القوى في هذه المنطقة من توازن قائم على أسلحة تقليدية إلى نمط آخر هو التوازن القائم على أسلحة نووية.

المصطلحات الإجرائية

توازن القوى

- توازن القوى لغوياً: " توازنَ يتوازن، توازُنًا، فهو مُتوازِن، توازن الشَّيئان: اتّزنا، تعادلا، تساويا في الوزن" توازنت الأحمال –توازن اقتصاديّ –توازن القوى"، ومعنى وزن: الوَزْنُ رَوْزُ الثِّقَلِ والخِفَّةِ الليث الوَزْنُ ثَقْلُ شيء بشيء مثلِه كأَوزان الدراهم ومثله الرَّزْنُ وَزَنَ الشيءَ وَزْناً وزِنَةً قال سيبويه اتَّزَنَ يكون على الاتخاذ وعلى المُطاوعة وإنه لحَسَنُ الوِزْنَةِ أَي الوَزْنِ جاؤوا به على الأَصل ولم يُعِلُّوه لأَنه ليس بمصدر إنما هو هيئة الحال (ابن منظور، 2010: باب وزن).
- توازن القوى اصطلاحاً : يعني توازن القوى اصطلاحاً ، تلك النظرية التي ظهرت في البحوث والدراسات العلمية التي تتعلق بمجال العلوم السياسية وضمن حقل العلاقات الدولية، في الكتابات التي تتبعت تاريخ التطور الدبلوماسي لدول أوروبا وعلاقات القوى التي تتحكم في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلوكها الخارجي، لكن الغموض اكتنف هذا المفهوم حتى برز الاختلاف بين الباحثين في تناول تعريفه ، والتي كان من أبرزها الآتي :

- " النظام الذي يحفظ سيادة الدول ويحقق مصالحها، وذلك لأن النظام الدولي تتحكم فيه ظاهرة التهديد، وإذا فشلت سياسات الاحتواء للصراع، فذلك في حد ذاته مبرر لقيام وممارسة سياسة توازن القوى العالمي، إذ أن العلاقات الدولية تقوم أساساً على ديمومة الصراع واستمراره، أما التعاون الذي تتبناه معظم الدول فهو استثناء لقاعدة السياسة الدولية "Morgenthau)، 1978 : 213).
- " الحالة التي تتعادل فيها، أو تتكافأ عندها القدرات الذاتية لدولة مقابل دولة أخرى، أو مجموعة دول يضمها محور في مواجهة دول أخرى يجمعها محور مضاد، وبالشكل الذي تضمن هذه الحالة للدولة أو للدول المتحالفة قدرة عالية على ردع التهديدات أو السياسات الرامية إلى تغيير الأوضاع القائمة لغير صالحها وبما يحقق الأمن والاستقرار" (فهمي، 2010 : 113).
- " توازن القوى ليس مجرد عملية صراع بين الدول من أجل بلوغ أعلى مراتب القوة التي تمنع دولاً أخرى من العدوان عليها أو تهديد مصالحها فحسب، وإنما هو آلية سياسية لاستقرار النظام الدولي، لأن انعدام التوازن يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى الفوضى والحروب واللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية " (هويدي، 1983: 18).

– التعريف الإجرائي : تمكن الباحث من التوصل إلى تعريف إجرائي لمفهوم توازن القوى مفاده: " الآلية التي تم اعتمادها من قبل القوى الكبرى في النظام الدولي خلال فترات معينة، لبقاء الوضع القائم ضمن الحدود التي تراعي الأمن الدولي، بحيث يتم توزيع القوة بين الوحدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيادية أو الكيانات السياسية، وأن غياب هذه الآلية يؤثر كثيراً على الاستقرار والأمن ما بين دول العالم " .

الخليج العربي

- الخليج العربي اصطلاحاً : يقصد بالخليج العربي تلك المنطقة التي تقع على شرق وغرب الخليج التي تمتد بين دائرتي عرض 16-31 درجة شمالاً ، وجغرافياً من مدخل المنطقة في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة مسندم حتى شط العرب وتشمل دولة الإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، ومملكة البحرين ، ودولة قطر ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، والعراق الذي له إطلالة محدودة على الخليج في ممر ضيق نسبياً ، لذا فالدول المطلة على الخليج هي دول عربيــة باستثناء إيران التي تسيطر منــذ عام (1925) على الساحل الشرقي للخليج بعد أن قامت بفرض احتلالها على إمارة عربستان أي أرض العرب باللغة الفارسية، وهذا ما يؤكد عروبة الخليج، وقد قامت الدول العربية الستة الأولى بتأسيس تجمع إقليمي خاص بها سمي مجلس التعاون لدول الخليج العربية (قلعجي، 1992: 8) .

الأسلحة التقليدية

- الأسلحة التقليدية اصطلاحاً : يقصد بالأسلحة التقليدية جميع الأسلحة النارية المحمولة أو المستخدمة من قبل الأشخاص أو الآليات، والتي تناولتها معاهدة تجارة الأسلحة الصادرة من الأمم المتحدة في 2006/12/6، والتي تشتمـل على : " دبابات القتال، مركبات القتال المدرعة، منظومات المدفعية من العيار الكبير، الطائرات المقاتلة بمختلف صنوفها (القاذفة والقاصفة)، طائرات الهليكوبتر الهجومية، السفن الحربية، القذائف، أجهزة اطلاق القذائف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة " (المادة 2، معاهدة تجارة الأسلحة الصادرة عن الأمم المتحدة) .

الأسلحة النووية

- الأسلحة النووية اصطلاحاً: " هي تلك الأسلحة التي تتميز بقوتها وسرعتها التدميرية العالية وتفوق القوة التدميرية للقنابل التقليدية المعروفة بملايين المرات، كونها تولد ضغط عالٍ جداً وانبعاث إشعاعات قائلة ذات درجات حرارة عالية جداً، وتنقسم القنابل النووية من حيث التفاعل الكيميائي الذي يتم بداخلها إلى القنابل الذرية (قنابل الإنشطار النووي) ، والقنابل الهيدروجينية (قنابل الاندماج النووي) كما يطلق عليها القنابل الحرارية"، والقنابل النترونية (قنابل الانشطار والاندماج النووي): وهذه القنابل عبارة عن قنابل هيدروجينية صغيرة يوجد بداخلها وقود من نظائر مشعة مصنعة تنتج كمية كبيرة من النيترونات يؤدي تفجيرها إلى اندماج نووي هيدروجيني ينبعث نتيجته كمية هائلة من الطاقة على شكل نيترونات هي العنصر القاتل في قنبلة النيرتون. وهذا النوع من القنابل يتم تفجيرها وإطلاقها من ارتفاعات عالية للحصول على تدمير وقتل للقوى البشرية والكائنات الحية فقط. أي دون تعرض المباني والمنشآت لأي ضرر يذكر(السروي ، 2014 : 56- 66).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولا : الأدب النظري

حفل الأدب السياسي المعني بعلم العلاقات الدولية بانتاج فكري غزير في معالجته لموضوع توازن القوى الذي حكم وتحكم بالعلاقات ما بين الدول منذ معاهدة ويستفاليا لعام 1648 وحتى الوقت الحاضر، إذ مثلت هذه الحقبة التاريخية البيئة الحاضنة لأنماط متعددة من توازنات القوى بصيغته المتعددة (توازن القوى الأوروبي)، أو بصيغته الثنائية (التوازن بين القطبين الدوليين) الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

ولما كان توازن القوى الاقليمي اثره الكبير على المصالح الدول الكبرى وتأثيره على النظام الدولي، فمن الملاحظ إن نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي، يتعرض للتهديد المستمر وهو بطبيعة الحال نظام لا يتصف بالاستقرار، وانما يتحول ويتغير من توازنات قائمة الى توازنات تفرضها التفاعلات الدولية والاقليمية المتفاعلة بين عناصر النظام الاقليمي والدولي. وإعتبر التوازن مختلاً بسبب جملة من التغيرات التي فرضتها القوى الاقليمية في المنطقة من جهة، والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي والتي كانت مؤثرة في النظام الاقليمي في الخليج العربي من جهة اخرى.

تعرض نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي لعدة اهتزازات وكانت من اهمها، الحرب العراقية–الايرانية عام 1980–1988، حيث عملت القوتان على قلب كفة الميزان فيما يصب في مصالحهما، وبعدها جاءت حرب الخليج الثانية عام 1991، لتعيد ترتيب التوازن بصورة مغايرة للواقع، بيد ان التواجد والتدخل الامريكي في الحرب حسم توازن القوى وبشكل نسبي لصالح دول مجلس التعاون الخليجي. ومع تفجير حرب الخليج الثالثة (احتلال العراق) عام 2003،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتثبيت شرعية الوجود الامريكي في المنطقة، تغيرت اجندة موازين القوى في منطقة الخليج العربي، وخرج العراق من معادلة التوازن، واصبحت ايران كلاعب اساسي ومؤثر في المنطقة.(العدواني،2004:2).

إن التغيير الذي شهدته منطقة الخليج العربي على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق قد غير من معادلة توازن القوى في النظام الإقليمي ، هذا الاحتلال الذي لم يرتب آثاراً على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب بل تعدت آثاره لتشمل منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية كان يتعين عليها إيجاد سياسة أمنية متطورة تحافظ من خلالها على استغلال دول الخليج المنتجة للنفط، وأن هذه الفرصة كانت تواجه صعوبة لأن هذه الدول لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها سواء من العراق أو من إيران، وهما الدولتان المجاورتان ألأكثر مساحة وألأكثر قوة، وهذا الأمر فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور استراتيجيات لخلق التوازن أو احتواء التهديدات المحتملة التي قد تشكلها هاتان القوتان الإقليميتان، من هنا جاء جنوح الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات واتفاقيات أمنية معلنة، والاعتماد عليها في توفير الحماية اللازمة (محمد، 2005: 192).

ثم تصدر التنافس السعودي الإيراني رأس قائمة القضايا الإقليمية منذ أكثر من عقد من الزمن، بحيث أصبح هذا التنافس علناً على ساحات المنطقة الساخنة والمشتعلة بالوكالة في العراق شمالاً واليمن جنوباً، ومن البحرين شرقاً إلى لبنان غرباً مروراً بسوريا في القلب. فالرياض تعتقد أن الاتفاق الإيراني الأمريكي حول الملف النووي سيعبد الطريق أمام رفع العقوبات الاقتصادية على إيران ويطلق يدها أكثر في صراعات المنطقة ، رغم أنه قد يبدل موازين القوى داخل إيران لمصلحة رموز الاعتدال الإيراني رفسنجاني وروحاني، مقابل تراجع المؤسسة الأمنية الإيرانية بقيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرس الثوري في إدارة الملفات الإقليمية، هذه المؤسسة التي تحرص وبشدة على الحفاظ على المكاسب الجيوسياسية لإيران في المنطقة، بما فيها دعم الرئيس السوري بشار الأسد، مع احتفاظ الحرس الثوري بنفوذه في السياسة الخارجية الإيرانية بشكل يجعل من الصعب تحقيق تفاهم جديد مع السعودية التي تبقى تحمل هواجس إثارة المشاكل الداخلية من خلال تشجيع وتبني مواقف قوى المعارضة (دياب، 2014 : 36-38).

وقد بات هذا الأمر الذي يؤثر على استقرار الأوضاع في الخليج العربي خاصة بعد قطع العلاقات السعودية الإيرانية بعد اعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر، وما خلفه من تداعيات انسحبت آثارها على علاقات كل من البحرين والإمارات والكويت مع إيران، حتى باتت المنطقة تعيش في حالة توتر إن لم تكن على شفير اندلاع حرب إقليمية جديدة ، أما في حالة احتواء الموقف فإن حاجة المنطقة تبقى قائمة لمبدأ توازن القوى على مستوى المستقبل القريب والبعيد، وهو ما تسعى هذه الدراسة على الولوج في ثناياه لسبر أغواره بدقة .

ثانيا : الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

- دراسة المرهون (2007): أمن الخليج وقضية التسلح النووي : هدفت هذه الدراسة التعرف على المقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي والتي كان من أبرزها المقوم الجغرافي، والقوة الديمغرافية، والثروة النفطية التي تمثل البعد الهيكلي على مستوى علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي. وتسليط الضوء على البيئة التاريخية للنظام الإقليمي الخليجي ، من خلال التركيز على تطور هذا النظام ، والسياق التاريخي لتفاعلاته ، مع التعرف على اتجاهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدفاع والتسلح في الخليج وموقع النظام الإقليمي العربي منها ، وهي: الإنفاق العسكري؛ وأنظمة التسلح؛ والتصنيع العسكري المشترك؛ ونشر القوات العسكرية في اليمن عام (1961) وفي الكويت عام (1990)، وفرص السيطرة على التسلح الإقليمي. كما تناولت الدراسة الملف النووي الإيراني والنظام الإقليمي العربي، ومراحل تطور البرنامج النووي الإيراني والمقاربات الأمريكية والروسية والإسرائيلية، وموقف المجتمع الدولي من هذا الملف.

- دراسة شحاتة (2007) : إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام : حاولت هذه الدراسة رصد وتحليل الثوابت والمتغيرات في المقاربات الدولية والإقليمية نحو مختلف أبعاد أزمة البرنامج النووي الإيراني بكل متغيراتها الإقليمية من زوايا تتصل بالمناخ الدولي والإقليمي السائد ، وعبر المقاربتين الأوروبية والأمريكية ، استناداً إلى قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن الدولي. وكذلك المقاربة الخليجية وخصائصها قبل وبعد عام (2006)، فضلاً عن الوقوف عند متغيرات المقاربات الأمريكية والخليجية والإيرانية، عبر التعرف على المناخ الدولي في ضوء قرار مجلس الأمن الدولي (1737)، وتكثيف التحرك الأمريكي والإقليمي ، بالإضافة إلى التطرق لإستراتيجية المسار المزدوج في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني .
- دراسة قطيشات (2011): مستقبل توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي : أشارت هذه الدراسة إلى أن نظام توازن القوى قد مر بسلسلة معقدة من التغيرات والاهتزازات البنيوية في تركيبة وهيكلية توازن القوى في الخليج العربي، إذ لعبت التطورات التاريخية، خاصة في جانب النزعات والصراعات العسكرية في ظل الحروب التي شهدتها المنطقة في غضون العقود الثلاث الماضية، محاولات متكررة من قبل القوى الفاعلة بالمنطقة، لا سيما ايران والعراق، لإحداث تغيرات في طبيعة ترتيب القوى الإقليمية تصب في صالح تغيير ميزان القوى لاحداها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على حساب الوضع الاقليمي للقوى الأخرى ، وأكدت الدراسة بأن صورة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج أمست في تقوم على أربعة أضلاع رئيسية ، وهي دول مجلس التعاون الخليجي ، وعراق المستقبل ، وايران ، والولايات المتحدة التي لم تعد مجرد مظلة أمنية لدول مجلس التعاون بقدر ما أمست عضو شريك وفعّال في نظام توازن القوى بعد احتلال العراق وزوال خطره عن دول الخليج العربي ،خاصة الكويت ، وبهذا فان قدرة وامكانية دول مجلس التعاون الخليجي على إيجاد صيغة واضحة للتعامل مع هذه القوى هو ما سيحدد شكل توازن القوى في المنطقة ، فضلا عن تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في المستقبل .

- دراسة المجالي (2011) : تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي : تناولت هذه الدراسة موضوعها مركزة على الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة ، والأهمية الاستراتيجية للخليج، وتطور الأمن الإقليمي في الخليج ، وسباق التسلح، وبناء القوة العسكرية الإيرانية ، وتأثير القوة العسكرية على الأمن الإقليمي الخليجي، والعواقب الإقليمية للتسلح النووي الإيراني ، والآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي ، ومبررات القلق الخليجي من سياسة التسلح الإيرانية .
- دراسة المرهون (2013) : أمن الخليج وإشكالية توازن القوى : تطرقت هذه الدراسة إلى إشكالية توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مشيرة إلى أن حالة الأمن الخليجي قد تعرضت لجملة من التهديدات والاختراقات خلال العقود الخمسة الماضية، وركزت على حالة الصراع التي عاشتها المنطقة منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979 ، مستعرضة الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، وحرب الخليج الثانية عام 1991، كما أشارت الدراسة إلى أن تلك الإشكالية قد بدأت منذ خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد الاحتلال الأمريكي لهذا البلد عام 2003، وعندها دخل النظام الإقليمي الخليجي مرحلة جديدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مستوى تفاعلاته الأمنية والسياسية، كما أشارت الدراسة إلى أنه وبعد خمسة عقود من التوترات الإقليمية، لا بد من التأكيد على حقيقة أن استقرار الخليج لا يُمكن إسناده إلى مبدأ توازن القوى.

- دراسة شبلي (2014): التحولات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي: تطرقت هذه الدراسة إلى عدد من القضايا التي تتعلق بالتحولات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2003 – 2014) والتي كان من أبرزها :

1. تطورات الأمن الإقليمي الخليجي الناجمة عن العوامل المحلية والإقليمية والدولية .
2. تطورات أزمة الملف النووي الإيراني وأثرها في الأمن الإقليمي الخليجي.
3. الدور السياسي الذي تؤديه أطراف مهمة تجاه تطورات الأزمة السورية .
4. الدور الذي يلعبه عامل الزمن في تحديد المواقف الإقليمية والدولية الصادرة تجاه التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وبشكل مستمر.
5. النظر في موضوع الأمن الذي يُعدّ من أهم الأولويات لأي دولة؛ فبموجبه تكون هذه الدولة قادرة على حفظ أفراد شعبها أو مؤسساتها أو منشآتها المحلية والإقليمية والدولية، وتهتم الدول دائماً برسم السياسات الأمنية المختلفة المتباينة والمتضاربة وتهيئ مواطنيها ومؤسساتها نفسياً ومعنوياً للتكيف مع متطلبات الأمن، فتعمل الدول على بناء الأفراد المؤمنين بالمواطنة وحرية الإرادة الوطنية الواعية لمتطلبات مراحل ومفاصل مهمة في تاريخ دولتهم لمواجهة الأزمات والتحديات والاستهداف من أي مصادر تهديد لهذه الحالة من الأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 . الدراسات الأجنبية

- دراسة Barzegar (2012): The Arab Spring and the Balance of Power in the Middle East : هدفت هذه الدراسة الوقوف عند المؤثرات التي احدثتها ثورات الربيع العربي على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، وذاك من خلال النظر إلى هذه الثورات باعتبارها قد أسهمت في تحديد "توازن القوى" على مستوى اللاعبين التقليدين من الدول، وبالتالي كان من الأسهل أن يتم الجمع بين أدوار الدول مع "ديناميات السياسة الداخلية"، بما يجعلها أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. إذ جاءت هذه الثورات لتجبر الأنظمة على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية الداخلية للدول العربية في مجالات الديمقراطية، والإصلاح السياسي والأسلمة والقضاء على الاستبداد، وإنشاء اقتصاد السوق والاهتمام بالطبقة الوسطى، وحقوق الإنسان ، وهذه القضايا هي التي أصبحت الأولويات في الدول التي حدثت فيها الثورات، مثلما كان لها أثر في تطور أهداف اللاعبين الإقليميين ضمن سياق توازن القوى.
- دراسة Erasto (2012) : WMD Free Zone in Mideast: an opportunity for detente with Iran : أشارت هذه الدراسة الصدارة عن مركز بيلفر في جامعة هارفارد الأمريكية بأنه في مراحل مختلفة من الأزمة التي أوجدها البرنامج النووي الإيراني، تم فتح نافذة من أجل إيجاد الحلول للمشكلات العالقة مع إيران الحل. فعلى سبيل المثال وفي عام 2003 اقترحت ايران مفاوضات شاملة مع إدارة بوش ولكنه سرعان ما اغلقت هذه النافذة بسبب عدم رغبة الأخير لكسر التقليد القديم المتمثل في احتواء إيران. وذات الأمر حدث أيضاً عندما منعت بشكل فعال مساعي تحقيق المسار الدبلوماسي لحل تلك الأزمة، إذ تم اعتماد معظم قرارات عقوبات الامم المتحدة ضد ايران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما تطرقت الدراسة وبشيء من التفصيل للمفاوضات التي عقدتها مجموعة 5+1 مع إيران بشأن البرنامج النووي الإيراني عبر استعراض مواقف الدول المعنية بهذه المفاوضات .
- دراسة Friedman (2015) : The Middle Eastern Balance of Power Matures:

هدفت هذه الدراسة الوقوف عند عدد من القضايا والأحداث الرئيسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي كان من أبرزها: الاستراتيجية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كونها القوة العسكرية الرئيسية في الصراعات الإقليمية والتي تهدف إلى تحويل العبء الأساسي للقتال للقوى الإقليمية في حين تلعب هي دورا ثانويا. كما اشارت الدراسة ، إلى أن السنوات القليلة الماضية شهدت قيام دول المنطقة بشراء أسلحة متطورة من اجل تحقيق التوازن في المنطقة، وبشكل خاص السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج التي أصبحت قادرة على تنفيذ حملة متطورة إلى حد ما، أو على الأقل في اليمن. ومن جانب آخر فأن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فالحوثيين في اليمن تقف ورائهم إيران ، إلى جانب تحالفهم مع القوات العسكرية اليمنية التي تميل إلى جانب الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح . كما تطرقت الدراسة إلى ظروف العراق من خلال التركيز على العمليات العسكرية الجارية في هذا البلد التي قال عنها الباحث بأنها بين السنة والشيعة .

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن الاستراتيجية الأمريكية هي أكثر تعقيداً في الوقت الراهن في هذه المنطقة الحيوية . لذلك فإنها تركز على الحفاظ على توازن القوى. هذا النوع من النهج هو دائما فوضوي لأن الهدف هو عدم دعم أي قوة معينة، ولكن للحفاظ على التوازن بين قوى متعددة. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تقوم بتقديم المعلومات الاستخبارية والتخطيط للتحالف السعودي ضد الحوثيين وحلفائهم الإيرانيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة كونها تهتم هذه الدراسة ببحث قضية مهمة، تتعلق بقضية توازن القوى في منطقة الخليج العربي بالغة الحيوية للمصالح الدولية في ظل مرحلة شديدة التعقيد يتعرض لها النظام الإقليمي العربي، تحت حجج ومبررات تتعلق بقضايا مذهبية وطائفية مقيتة. وتحاول الدراسة ملاحقة التغيرات المستمرة في الأحداث التي تعرضت لها المنطقة خلال الفترة الزمنية الراهنة التي تشهد سباق محموم نحو الحصول على الأسلحة غير التقليدية من قبل عدد من دول المنطقة والتي لها دور أساسي في توازن القوى الإقليمي وتحديداً كل من إيران والمملكة العربية السعودية. وتكتنف السرية والغموض القضية التي تتناولها هذه الدراسة وفي أعلى درجاتها لذلك، ظهرت محددات كثيرة تمنع التوصل إلى المعلومات بطريقة شفافة . ومن الجدير بالذكر، لم تجد هذه الدراسة أي من المؤلفات أو الدراسة السابقة التي تحاول استشراف المستقبل عبر التعامل مع الواقع تجاه قضية توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، وبهذا تصبح هذه الدراسة إضافة نوعية في مراجع المكتبة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1. منهج الدراسة

لاثبات فرضيات الدراسة، والاجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها فقد استخدم الباحث مجموعة من المناهج أهمها:

أ. المنهج الوصفي: وذلك من خلال وصف ظاهرة التحولات التي حدثت في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة ، ومتابعة العوامل التي أسهمت في حصول الخلل في معادلة التوازن الإقليمي ومدى تأثير ذلك الخلل على الأمن القومي العربي.

ب. المنهج التاريخي : يأتي استخدام هذا المنهج من أجل متابعة وملاحظة مجمل الأحداث التاريخية التي تتعلق بتوازن القوى في منطقة الخليج العربي.

ت. منهج التحليل النظمي: يقوم هذا المنهج على مجموعة منظمة من المكونات او المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد، المنظومة تحتوي على مجموعة من الأسس إذ لكل منظومة مدخلات ولها مخرجات وبها عمليات تحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات وأن المنظومة مصممة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف، وقد جرى استخدام هذا المنهج لأن النظام السياسي الإيراني قد استمر برنامجه النووي في الوصول إلى انتاج الأسلحة النووية وهي إحدى مدخلات النظام، من أجل الوصول إلى المخرجات التي كان يبغي من ورائها احداث الاضطرابات في توازن القوى لصالحه بغية تحقيق توجهاته الحقيقية القائمة على فرض هيمنته الإقليمية على منطقة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث. منهج اتخاذ القرار: يهتم هذا المنهج بتحليل كل المعاملات و العوامل و المؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار ، العوامل المؤثرة في صنع القرار ،و دوافع صنع القرار.

2. مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على الدول المطلة على الخليج العربي، وهي دول مجلس التعاون الخليجي الستة والعراق وإيران.

3. عينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة واقعي غير احتمالي أو افتراضي يشتمل على الدول الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي الستة)، والعراق وإيران.

4. أدوات الدراسة

تتحقق اجراءات الدراسة بالخطوات الآتية :

1. تحديد مجتمع الدراسة وهي الدول الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي الستة)، والعراق وإيران.
2. تحديد عينة الدراسة .
3. جمع المعلومات عن العينة .
4. تحليل المعلومات .
5. التوصل إلى النتائج والتوصيات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لتوازن القوى في النظام الدولي

تقتضي الضرورة العلمية، وقبل معالجة الاطار المفاهيمي لتوازن القوى في النظام الدولي، الوقوف على مفهوم توازن القوى والنظريات التي يرتكز عليها. وعليه، سنعالج في المبحث الاول مفهوم توازن القوى، وسنعّرج في المبحث الثاني الى التطور التاريخي لتوازن القوى، اما المبحث الثالث فسينصرف الى دراسة توازن القوى على المستوى الاقليمي، وتحديداً في منطقة الخليج العربي.

المبحث الاول

مفهوم توازن القوى

ظل مفهوم توازن القوى موضع تفسيرات عديدة عند علماء السياسة والعلاقات الدولية، وتباينت تفسيراته وتعددت، فالبعض فهم توازن القوى على انه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين مثل توينبي، ومنهم من افترض جمود توازن القوى وانعدام حركته، او على الاقل تحركه ببطء شديد، امثال روبرت كانتور، (كانتور،1989:116) ، او افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها باعتبارها اداة لحفظ الاستقرار الدولي. إلا ان توازن القوى يتصف بالحركية وربما يؤدي الى الاستقرار، وقد يؤدي الى الحرب. (ابو خزام، 1999، 49).

كما اختلف الباحثون ايضاً في تعريفهم لتوازن القوى باختلاف نظرتهم اليه، فقد اعتبره البعض كسلوك من جانب دول مختلفة في إطار التعامل فيما بينهما، بينما نظر اليه البعض الاخر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كنظام في علم العلاقات الدولية. فتوازن القوى كسلوك يراد به تثبيت السياسات الهادفة الى تحقيق الاستقرار بين قوى دولية متكافئة او متعادلة فيما بينها في الامكانيات او الموارد. أما توازن القوى كنظام فيشير الى تلك الحالة القائمة بين وحدتين دوليتين او اكثر، او وجود انماط من التحالفات والتحالفات المضادة يكون الغرض منها ردع أي قوة، أو مجموعة قوى متحالفة بالضد من غيرها، اذا حاولت تغيير حقائق الوضع الدولي لصالحها وعلى نحو يرتب اضرار بغيرها.

ويعد توازن القوى بمثابة احد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية. والتأمل في دور القوة يذّكر بحالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الانساني القديم. فالإنسان يميل دوما الى الصراع مع اقرانه من البشر للبحث عن المنفعة، او دفاعاً عن امنه، أو طمعاً في المجد. وقد مثلت حالة الطبيعة، بما تحمله من فوضى وعدم استقرار، وضعاً غالباً في العلاقات الدولية لحقبة طويلة من الزمن. ولمعالجة هذه الحالة غير المستقرة، سعت الدول للبحث عن التوازن فيما بينهما من اجل منع سيطرة أياً منها على غيرها بهدف الهيمنة ومد النفوذ. (توفيق، 2000: 223).

وتذهب الفكرة الكامنة في نظام توازن القوى الى ان دوافع المصلحة القومية تفرض على الدول زيادة مقدرات قوتها القومية حتى وان كان ذلك على حساب غيرها من الدول الاخرى، وبالشكل الذي يؤدي الى تهديد مصالحها، ما يدفع بالأخيرة وخصوصاً المحدودة في مصادر قوتها الى التحالف في محور قوى مضاد وقادر على مجابهة التحدي المشترك، الذي تواجهه على اعتبار ان هذا التحالف بصيغة المحور والمحور المضاد يوفر امكانية عالية وقوة ردع فعالة تمنع دولة او مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها. (فهمي.2010. 113)

وعليه يمكن تعريف توازن القوى بانه الحالة التي تتعادل فيها او تتكافأ عندها القدرات الذاتية لدولة مقابل دولة اخرى، او مجموعة دول يضمها محور في مواجهة دول اخرى يجمعها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محور مضاد، وبالشكل الذي تضمن هذه الحالة للدولة، او للدول المتحالفة، قدرة عالية على ردع التهديدات او السياسيات الرامية الى تغيير الاوضاع القائمة لغير صالحها وبما يحقق الامن والاستقرار. وعليه قيل ان سياسات توازن القوى تمثل اداة لتحقيق السلام وضمان استمراره بين الدول، حيث يشكل التوزيع المتكافئ لمصادر القوة رادعاً لإرادة هذه الدول وطموحاتها ويحول دون اندفاعها لأثارة الحروب. (نفس المصدر.114).

ويعرف روبرت كانتور في مؤلفه (السياسة الدولية المعاصرة) التوازن بأنه (حالة من الاتزان الساكن او المتحرك بين قوى متعارضة)، والاتزان يعني حالة الاستقرار المعتادة، التي تنشأ عن تعاون قوى متصارعة او متضادة. (كانتور،1989:116).

واستبدل مورجانثا ومصطلح التوازن بالتكافؤ، ويعني عنده الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عدداً من القوى المستقلة. (مورجانثاو، الجزء الاول:238).

اما ارنولد توينبي فينظر الى التوازن على إنه نظام من الديناميكيات السياسية التي تتفاعل في المجتمعات التي يقوم تنظيمها على وجود عدد من الدول المستقلة، وبطريقة تهدف الى الإبقاء على مستوى محدد من القوى السياسية المتاحة لكل منها. وفي الاحوال التي تتجه فيه إحدى هذه الدول لتجاوز ذلك المستوى المحدد والمسموح به، تتولد ضغوط تلقائية تدفع الاخرين الى مقاومة ذلك التهديد، وتكون هذه الضغوط اعنف ماتكون بالنسبة للدول التي تشكل محور التوازن وتقع في مركزه منه بالنسبة للأطراف الاخرى التي تقع على هوامشه.(مقلد،1991:79).

ويلتقي شوارزنبيرغ مع المنظرين في وصف التوازن: بأنه مقدار من الاستقرار في العلاقات الدولية التي تنتج اما عن طريق تحالف، او عن طريق الحرب وتعتبر الملاذ الاخير للتوازن، ولما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت الدولة لا تجد مايمنعها من استخدام القوة في تحقيق اغراضها او مصالحها، سوى قوة اخرى، فأن التوازن او التعادل يوفر الاستقرار لمدة قد تقصر او تطول.(طوالبة.2005.49)

وعلى الرغم من اجماع معظم السياسيين والباحثين على ان الاستقرار هو احدى ثمار التوازن، فأن مورجانثاو لا يعد الاستقرار هدفاً لتوازن القوى، لان الاستقرار يمكن تحقيقه في ظل سيطرة طرف دولي واحد، ولكنه يعد الاستقرار احد شروط نجاح توازن القوى، والحفاظ على التعدد. ويوجه مورجانثاو الاهتمام لهدف التوازن انه الحيلولة دون تحقيق اي عنصر تفوقاُ على العناصر الاخرى، ويحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه.(مورجانثاو.مصدر سبق ذكره.240).

ويرى جوزيف ناي (الابن) ان مصطلح التوازن مثل المصطلحات الاخرى، يلفه قدر من الغموض لاسباب عدة منها : مايقال عن جمود التوازن وعدم حركيته، وانه سياسة لحفظ الاستقرار الدولي، ومهما قيل عن معنى توازن القوى فأن توضيح اهدافه يحسم بعض الغموض الذي اعترى هذا المفهوم. (جوزيف ناي (ألابن)المنازعات الدولية.1997:81).

وغالباً ما ينظر الى توازن القوى على انه نتيجة حتمية لظاهرة الصراع الدولي، والصراع هو ظاهرة طبيعية في حياة الدول، فهو غريزة من غرائز الدولة، فما من دولة نشأت إلا وكانت غايتها المستمرة هي زيادة قوتها ونفوذها الى اقصى حد، ومن الوهم الاعتقاد بوجود تلك الدولة العاقلة الى الحد الذي يجعلها قانعة بما لديها من قوة، فهي إن فعلت ذلك سرعان ما تقع ضحية الدول الاخرى.(ابو خزام. مصدر سبق ذكره.82).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرغم الاعتقاد بأن التوازن يقود الى الاستقرار، لكنه في نظر أخرين يعد تحدياً من دول متحدة في محور ضد دول اخرى تمثل المحور المضاد لها، وذلك عندما تسارع الاولى بتعظيم قوتها على حساب الدول الاخرى، الامر الذي يدفع الاخيرة الى مواجهة التحدي بالتكتل والائتلاف لكي تكون قادرة على مواجهة التحالف المضاد، وتعتقد إنها بهذا التحالف تحقق التوازن الذي يؤمن لها استقلالها ويحافظ على السلام الدولي.(مقلد.1991.126).

ليس لتوازن القوى صورة واحدة، فعلى الرغم من ان فكرته الجوهرية هي توزيع القوة بين الاطراف الدولية الفاعلة، الا ان هذه الاطراف قد تزيد او تنقص من حيث عددها او حجم القوة التي بحزوتها. ففي اثناء الصراع قد يصل عدد قليل من الدول الى حالة من التعادل النسبي في القوة، فتتشكل حالة من التوازن، تعتمد على تعدد الاطراف او الاقطاب الدولية. وتطلق على هذه الحالة بالتوازن متعددة الاقطاب، او التوازن المعقد بحكم تعقد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الاقطاب. وقد يسيطر على التوازن دولتان، فيسمى حينها بتوازن ثنائي الاطراف او البسيط.

وعندما استبدل مورجانثاو في مؤلفه (السياسة بين الامم) مصطلح التوازن بالتكافؤ، وفسره على إنه الاستقرار ضمن اطار نظام يضم عدداً من القوى المستقلة، واعتبر مساعي الدول للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل تؤلف عامل استقرار سياسي في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة، وعندما يتعرض التوازن للاضطراب، اما بفعل قوى خارجية، او نتيجة تبدل في عنصر او اكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فأن هذا النظام يبدي ميلا لإعادة التوازن الاصلي او لأقامة توازن جديد. وهناك افتراضات يقوم عليها التوازن، من بينها، إن العناصر التي يجري التوازن بينهما ضرورية للمجتمع بسبب الحق في الوجود اولاً، وانه في حالة الافتقار الى التوازن فان عنصر من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العناصر لابد ان يتفوق على العناصر الاخرى، متجاوزاُ حقوقها ومصالحها، ملحقاً بها في النهاية الخراب والدمار ثانياً.(مورجانثاو. مصدر سبق ذكره:239).

ومن الجدير بالذكر، إن مفهوم الردع يعُد الاساس الذي تبنى عليه سياسة توازن القوى رغم الاختلاف في الشكل البنيوي الذي يتخذه النظام الدولي فيما اذا كان نظاماً قائماً على اساس التعددية القطبية، او القطبية الثنائية. بمعنى اخر، إن اساس التوازن الدولي هو الردع المتبادل او الخشية المتبادلة من الاقدام على اعمال تخل بالتوازن، ولولا وجود عامل الردع ، يكون من الصعوبة بمكان الحديث عن توازن قوى، او استقرار دولي. .(فهمي. مصدر سبق ذكره: 114-115).

وتلتقي تعاريف الردع عند حقيقة مفادها ان امتلاك القدرة على الحاق الاذى وترتيب القصاص او العقاب هي ركيزة الردع، او التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير. وإن عامل الخوف والخشية من أن يتحول التهديد الى عقاب بقوة السلاح هو اساس الامتناع عن الاقدام على عمل غير مرغوب فيه من قبل الطرف المهدد. ومن التعريف يتضح بأن الردع ينطوي على معنيين، فهو يستخدم كسياسة وكأسلوب في العمل الاستراتيجي. والردع كسياسة ينصرف الى نقل نية ما الى الخصم من اجل العدول عن فعل يريد المباشر به. وهو كاستراتيجية، يسعى الى توظيف وسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان اوضاع لا يرغب الطرف الرادع ان تتغير، وذلك لأنها تتوافق مع اهداف سياسته العليا، او انها تنسجم معها. (نفس المصدر:114).

ويمكن تقسيم توازنات القوى في العلاقات الدولية الى نوعين، اولهما: توازنات القوى البسيطة والتي تتألف من دولتين، او من مجموعتين متنافستين، تضم كل واحدة منها عدة دول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيهما: توازنات القوى المعقدة او المتعددة والتي تتكون من مجموعة قوى، تعمل على موازنة بعضها بعضاً، وليست هناك حدود قصوى لعدد تلك المحاور والتجمعات، في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى، وقد ساد هذا النوع من التوازن في اوربا في القرن الثامن عشر.(يسوف 2010.16).

وهناك وسائل تستخدمها الدول لتحقيق التوازن، منها، اولاً: الاحلاف، حيث تعدد الاحلاف من أكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى، إذ ان ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعاً للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الاحلاف، ولا سيما إن الاحلاف قد اثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول.

ثانياً: التسلح، وتعتبر من اهم المسائل التي تشغل اهتمامات الدول الكبرى. وهي تعتبر من الوسائل الاساسية التي تستعملها الدول الفاعلة وتساعدها في الحفاظ على التوازن الصالحها.

ثالثاً : الدول العازلة، وهي تلك الدول الصغيرة والضعيفة نسبياً الواقعة بين دولتين او قوتين ، وان الافتراض الاساسي لهذه الوسيلة يقوم على ان مصلحة كل دولة واحدة من هذه القوى الكبرى ان تمنع الدول الاخرى من السيطرة على المنطقة العازلة، وكل دولة متنافسة تبحث للإبقاء على استقلال الدول الصغيرة العازلة وتفضل ابقائها في وسط هذين النفوين من اجل عدم وقوعها في احضان الدول الكبرى الاخرى. (توفيق.2010.23)

من الجدير بالذكر إن توازن القوى لا يرتبط بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب، إنما يرتبط ايضاً بفكرة ان الدول معتادة على محاولة الحفاظ على امنها وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها. فإذا تحالفت مجموعة من الدول في محاولة لتعزيز مصالحها المشتركة، فإن فرضية توازن القوى تقتضي ضمناً ان دول اخرى، تراقب هذا التطور، وتخشى من ان تكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضحايا محتملة لهذا التحالف، سوف تتحد وتشكل تحالفاً مضاداً. في هذه الحالة وبدلا من تأسيس تحالف في وجه الطامح للسيطرة، سيكون هناك تحالفان متنافسان يقيمان توازن القوى.(ليتل 2009.13.)

ويعتبر المؤيدون لسياسة توازن القوى، انها تبقي على تعدد الدول في المجتمع الدولي وتشكل اداة لضمان السلام، لان التوزيع المتعادل او المتكافئ للقوى يشكل رادعاً لإرادة الدول في إثارة الحرب. أما الذين نقدوا توازن القوى فقد عدوه سبباً من اسباب الحرب، وينطلقون من فكرة صعوبة قياس قوة التوازن في إطارها المادي، ولا يأخذ بنظر الاعتبار المكونات الاخرى لقوة الدولة مثل الوحدة الوطنية، الارادة والعزم ...الخ. اضافة الى ذلك فأنه غير ثابت ومدفوع باعتبارات القوة والمصالح القومية. (مقلد.1991.174)

وتباينت اراء الكتاب والباحثين السياسيين بشأن العلاقة بين توازن القوى والامن الجماعي، فهناك فريق يرى إن الامن الجماعي امتداد لتوازن القوى ومكمل له، وكلاهما يؤديان مهمة واحدة، ويستخدمان اساليب موحدة. وفريق اخر لا يرى اي علاقة بينهما، بل ثمة اختلاف وافتراق في أكثر من زاوية. ومن مؤيدي الفريق الاول إدوارد كوليك الذي يرى في نظام الامن الجماعي ليس إلا تطويراً لتوازن القوى، ويعتمد وسيلة التحالف التي قد تصل الى مرحلة الائتلاف. فنظام الامن الجماعي لا ينفصل عن توازن القوى، بل هو مشتق منه، وهو تطور منطقي له. وفي الاخر فهو ليس سوى فكرة اخرى لتوازن القوى لكن اخذ صورة الائتلاف طالما ان فكرة التوازن والامن الجماعي تهدفان الى منع قوة من الانفراد والتحكم على الصعيد الدولي. (طوالبة.2005.55)

وخلاصة القول، إن توازن القوى من العوامل التي اسهمت في مسار العلاقات بين الدول، في السلم والحرب، ومن المهم تأكيد حقيقة ان التوازن ليس هدفاً، فهو يعتبر مرحلة الى الصراع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على السلطان، ويعتبر حالة مؤقتة على الرغم من احتمالية امتداده لفترة طويلة، ولهذا فأن الدول الكبرى تحافظ عليه ويعد مطلباً الدول المتنافسة.

المبحث الثاني

التطور التاريخي لتوزان القوى

فكرة توازن القوى حقيقة لازمت العلاقات الدولية منذ القدم، يرجعها البعض الى زمن الاشوريين، حيث لاقت محاولات الاشوريين السيطرة على منطقة شرق البحر المتوسط معارضة شديدة من الفراعنة، لان مثل هذا العمل يهدد مصالح دولتهم. ويري البعض ان توازن القوى يعود الى حرب البيلوبونيز بين (اسبارطة– اثينا) عام 400 ق.م ، إذ سعت المدينتين الى عقد تحالفات مع مدن اخرى، لتحقيق التوازن فيما بينها. لكن السياسيين والفقهاء اتفقوا على ان التوازن فكرة تعود الى القرون الثلاثة المنصرمة. (طوالبة.2005.47).

ويمكن القول بإن سياسة توازن القوى سياسة قديمة وجديدة في أن واحد، فعند العودة الى تاريخ العلاقات الدولية يمكن ملاحظة إن العلاقة بين اثينا واسبارطة كانت محكومة بمبدأ توازن القوى بشكل او بأخر، وكذلك المؤرخين اليونانيين، مثل ديموستين و ثيوسيديدس، كانوا يعالجون العلاقات الدولية بين المدن الاغريقية، بمراعاة التوازن ومقتضياته. وإضافة الى ذلك دور هيرون الثاني، ملك سرقوسة في جزيرة صقلية، في الحفاظ على التوازن بين روما وقرطاجة، اللتين كانتا تسعيان الى السيطرة على البحر المتوسط. (نصور.1991.19).

أما الجديد في مبدأ توازن القوى، فهو محاولة تنقيته وصياغته صياغة جديدة، حيث كانت اولى المحاولات في عهد لويس الرابع عشر، والذي قام بشن حروبه على اسبانيا (1667–

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1668)، مما أدى الى تشكيل حلف بريطاني– هولندي– سويدي ليرغمه على الرجوع والتفاوض. كما كان اللورد بلونغدروك، احد المسؤولين عن السياسة البريطانية خلال السنوات الاخيرة من حروب الوراثة الاسبانية 1701–1703م، يعتبر من اوائل الذين استعملوا هذا التعبير في برامجهم السياسية من خلال قيامه بتكوين احلاف في محور مقابل محور مضاد وفي النهاية قام التوازن بين الاطراف من خلال الصلح. أما الفقيه السويسري امبرك دي فاتيل، فقد عالج مبدأ التوازن بتصنيفه من مشكلات القانون الدولي العام. (مهنا.2006.32).

وهكذا، انتقل مبدأ توازن القوى من سياسة تسير عليها الدول إعتيادياً، الى مبدأ له قوانينه وانظمته. ولما كان الغرض من دراسة تاريخ مبدأ التوازن توضيح حقيقة عملية، هي أن هذا المبدأ، ورغم قدمه البعيد، لم يظهر في لغة السياسة إلا مؤخراً.

حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً، كانت العلاقات الدولية محصورة بالعالم الاوربي، حيث كانت الجماعة الاوربية تعني المجتمع الدولي الاوربي وحده، وكان التوازن هو الوسيلة المعروفة التي بواسطتها تتجنب هذه الدول توجه قوة احداها الى السيطرة على الدول الاخرى، ورأت في هذا التوازن خير وسيلة للمحافظة على أمن الجميع واستقلالهم. ففي اوائل القرن السادس عشر، كانت قوة تشارز الخامس الامبراطور الروماني، تشكل عامل تهديد لفرنسا، مما دفعها للتحالف مع الامبراطورية العثمانية وهنري السابع ملك انجلترا لمواجهة التهديد الروماني والوقوف ضده عام 1536م.(الدوري.1998.11).

وظهر التوازن الاوربي بشكل واضح كونه موضع اهتمام الدول الاوربية، وبشكل خاص منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648م، التي اقرت ضمنياً، مبدأ توازن القوى بين الدول القومية الاوربية، بيد إنها لم تضع حداً للحروب الاوربية التي استمرت بعد ذلك بسبب الخلافات السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقومية، فكانت معاهدة او ترخت عام 1713م، إشارة فاصلة، بين عهد واخر في تاريخ العلاقات السياسية الاوربية. فقد تضمنت هذه المعاهدة الاشارة الى مبدأ توازن القوى، وطالبت الدول القومية الاوربية بالاسترشاد به. وفعلاً ظل مبدأ توازن القوى مطبقاً حتى قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م، واندلاع الحروب النابليونية، تبع ذلك عقد مؤتمر فيينا عام 1815م، الذي ثبت مجموعة من المبادئ والتي كان من اهما ترسيخ مبدأ توازن القوى.(يسوف.2010.36).

وتسمى المدة التي تتراوح بين 1648-1945م بمرحلة نظام توازن القوى التقليدي او متعدد الاطراف، وهي المرحلة التي هيمنت على العلاقات الدولية منذ انعقاد معاهدة ويستفاليا، واستمرت حتى قيام الحرب العالمية الاولى1914-1918م، وتميزت هذه المرحلة بتعدد الدول القومية القائمة على فكرة التوازن من خلال وجود عدد من التحالفات او المحاور التي تتساوى قواها لردع اي محور دولي من استغلال اي تفوق مؤقت في قواها لتغيير معالم الوضع الدولي القائم، ومن ابرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من التحالفات والتجمعات الدولية.(مقلد،1991.27).

يشير النظام المتعدد الاطراف الى تعدد الوحدات السياسية التي تتمتع بمستويات من القوة تهيئ لتوازنها فيما بينها، وتشكل بذلك طبقة متميزة داخل النظام قادرة على تقرير كيانه كله، وهذا النموذج كان سائداً في الحقبة الممتدة من معاهدة ويستفاليا وحتى القرن التاسع وقيام الحرب العالمية الاولى، والذي عرف بالنسق الاوربي المتعدد الاقطاب. (بدوي. مرسي.1989. 161).

وظهرت في هذه المرحلة الدولة القومية كفاعل وحيد في السياسة الدولية، ولم تعرف هذه المرحلة المنظمات الدولية ولا المؤسسات غير القومية مثل الشركات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، وكانت اوربا تمثل مركز الثقل في هذا النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الولايات المتحدة الامريكية فكانت في موقع طرفي من هذا النظام، ولم يكن لها دور فاعل نتيجة سياسة العزلة التي اتبعتها انذاك.(عبدو .2010.42).

كانت الفكرة القومية هي الظاهر الاساسية في النظام الدولي، فهي اساس قيام الدول واساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الايديولوجية الاخرى قد ظهرت بعد مثل الصراع الرأسمالية والاشتراكية وغيرها. (بركات.2004).

فالأيديولوجية التي غلبت على عمل هذا النظام واعتبرت بمثابة إطاره الفلسفي كانت ايديولوجية الدولة القومية التي تمثلت عناصرها في مبدأ السيادة والمصلحة القومية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ومبدأ الولاء القومي، وقد اقترنت بهذه المرحلة خاصيتين اساسيتين:

المرحلة الاولى: توزيع امكانيات القوة في المجتمع الدولي بين عدد من المحاور والتجمعات ايا كان عددها واعضائها–توازنات القوى البسيطة او المعقدة.

المرحلة الثانية: تتمثل في المرونة الكاملة او شبه الكاملة في الانضمام الى هذه التحالفات او الخروج منها، بمعنى ان الدولى لها السلطة المطلقة في الحفاظ غي مصالحها في إطار التوازن الدولي الذي تحاول الابقاء عليه.(مقلد 27،1991).

إن اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939–1945م، ومن ثم إنشاء منظمة الامم المتحدة وما تبعها من تراجع قوى دولية وظهور اخرى جديدة على الساحة الدولية، هذا فضلاً عن حضور السلاح النووي كعامل مؤثر في معادلة التوازن الدولي. كل ذلك ادى الى تغير شكل التوازن والدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلة فيه، حيث تمثل هذا التوازن الجديد بكتلتين رئيسيتين تملكان الاسلحة النووية، هما: الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية.

وبهذا ظهر نظام القطبية الثنائية المحكم لتوازن القوى ابتداء من سنة 1945م، وحتى سنة 1955م. ويقوم هذا النظام اساساً على تجميع معظم القوى الفعالة في النظام الدولي داخل كتلتين او معسكرين يخضع كل منهما لإحدى القوتين العظيمتين، وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، واللتان استخدمتا كافة الاساليب والسياسات لكي تبقي كل واحدة منهما على درجة من القوة، بحيث لا تصبح تحت سيطرة القطب الدولي الاخر، وإنما تبقى في حالة توازن معه على الاقل.

وفي هذه المرحلة من مراحل توازن القوى تم إنشاء حلف شمال الأطلسي 1949م، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وبعد ذلك تم انشاء حلف وارسو 1955م، بزعامة الاتحاد السوفييتي. وقد اتسم الوضع الدولي في تلك المرحلة بمظاهر التنافس والصراع بين الكتلتين، وسعي كل منهما الى إضعاف الكتلة الاخرى، من خلال وسائل متعددة منها: التحريض والتخريب، وتعصيد سباق التسلح، وغير ذلك من الوسائل، لذلك سميت هذه الفترة من العلاقات الدولية بالحرب الباردة. (يسوف.2010.37).

وظهر في اواخر الخمسينيات نظام اطلق عليه نظام القطبية الثنائية المرنة، وكان السبب من ظهوره المتغيرات الدولية، فقد حدثت ثورات في بعض دول اوربا الشرقية تطالب بالانفصال عن الهيمنة السوفيتية في عهد ستالين، بالإضافة الى الخلافات والاقسامات بين الحلفاء–الصين والاتحاد السوفييتي ، حيث تطلعت الصين للبحث عن دور لها في السياسة الدولية، وقد حدثت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحولات واضحة في صلابة ثنائية القطبية في بداية الستينات نتيجة زيادة عدد الدول الكبرى بالإضافة الى ظهور عدد من الدول المستقلة نتيجة تحررها من الاستعمار.(توفيق.246.2000).

ومرحلة الحرب الباردة، هي الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وتميزت هذه المرحلة بشدة الصراع والتنافس بين أطراف النزاع على النفوذ والهيمنة على العالم. وتميزت ايضاً بظهور الايديولوجية كإحدى اهم الظواهر في المجتمع الدولي. (عبدو.36،2010)

وتميزت مرحلة الحرب الباردة بعدة خصائص منها: تعدد اطراف النظام الدولي، ظهور المنظمات الدولية والاقليمية، اتساع قاعدة النظام الدولي ومراكز القوى خارج اوربا، التغير الجذري الذي حدث في كيفية توزيع القوة على المستوى العالمي وقد نشأ ذلك نتيجة القاعدة الاستعمارية التي ارتكزت عليها قوة غرب اوربا السابقة والتي استطاعت من خلالها ان تسيطر على النظام السياسي الدولي.(مقلد.191.54).

والملاحظ إنه في فترة الحرب الباردة لم يشهد العالم حروب عسكرية بين القطبين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي)، وذلك بسبب سريان حالة من الردع النووي المتبادل، واعتبر اللجوء الى خيار الحرب النووية بمثابة انتحار متبادل للأطراف التي تباشر باستخدامه ولهذا، كانت الحرب الباردة او الحروب بالوكالة على مستوى دول العالم الثالث بمثابة بدائل للمواجهة المباشرة، وينتج عن ذلك ما تحققه تلك الدول من انتصارات او ما تتكبده من خسائر يعود بنتائجه الى هذا القطب الدولي او ذاك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، نهايةً للنظام ثنائي القطبية، وإيذاناً ببداية نظام إحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية بحكم قوتها العسكرية وقدرتها التكنولوجية واقتصادها العالمي، كل ذلك افضى الى تهميش دور الامم المتحدة في حل الصراعات الدولية.(يسين.161.2004).

وتعد المرحلة الممتدة بين 1992 الى الوقت الحالي من المراحلة التي شهدت تحولات عديدة كانهيار جدار برلين وتوحيد الالمانيتين ، وتفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي، مما فسح المجال أمام الولايات المتحدة للهيمنة على النظام الدولي بمؤسساته الدولية في الامم المتحدة وبضمنها مجلس الامن، وقد وصفت هذه المرحلة من مراحل تطور النظام الدولي بالنظام القطبية الاحادية، مما دفع ببعضهم الى وصفه بالنظام الدولي الجديد.

وشهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانقسامات والانشقاقات التي حدثت في كثير من الدول. وفي الوقت نفسه يؤشر النظام الدولي الجديدالى أنماط من التفاعلات الجديدة تركز على الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دوراً أكبر للمنظمات غير الحكومية، مما جعل البعض يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد بدلاً من النظام الدولي الجديد.(بركات.2010.

نقلاً عن(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/452a9426-53ea-4f74-a70b-897bb6eef613).

واتسم النظام الدولي أنذاك بالتراجع الشديد لدور المنظومة الاشتراكية ودول العالم الثالث، ليس فقط في ميزان الفاعليين السياسيين وحسب، ولكن ايضاً الانقلاب على المنجزات الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمكاسب الاجتماعية التي حققتها شعوب تلك البلدان، واضحى الدور الرئيسي للولايات المتحدة الامريكية باستخدامها اذرع العولمة، الشركات المتعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، القوة العسكرية المفرطة للناتو بتوجيهات البنتاغون، رافق ذلك، بروز منظرين يبشرون العالم بأن البشرية تعيش مرحلة القرن الامريكي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، هذا بالإضافة الى شيوع خطاب سياسي يدعو الى الاخذ بالديمقراطية والحرية وحقوق والانسان.(القطراوي.2014:26).

وأطلق على النظام الدولي بعد ذلك بالنظام احادي القطبية، والذي يصفه الكتُاب بأنه بنيان دولي يتميز بوجود قوى او مجموعة من القوى المؤتلفة سياسياً تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية التي تمكنها من فرض ارادتها السياسية على القوى الاخرى دون تحدي رئيسي من تلك القوى، فهو يقوم على وجود تكتل دولي واحد متجانس سياسياً ويمتلك نسبة من المقدرات تفوق غيره وقادر على فرض تصوراته السياسية على غيره من التكتلات دون الحاجة الى الاستخدام المستمر للقوة العسكرية، وفي حال لجوؤه للقوة فهو قادر على تحقيق الانتصار السياسي. بالرغم من تصدر الولايات المتحدة للنظام الدولي الجديد، إلا إن من الجدير بالذكر التطرق الى محاولات بعض الدول الفاعلة في النظام الدولي لكسر الاحتكار الامريكي للقطبية الاحادية، ومن بين هذه الدول (روسيا والصين)، والتي استطاعت كل منهما تقوية تواجدهما في مناطق استراتيجية مهمة في الشرق الاوسط واسيا وافريقيا، وذلك لتأمينها كطرق للعبور ومعارضة السياسة الخارجية الامريكية، وتقديم السلاح بأسعار مغرية. (سليم.2007:24).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستطاعت روسيا أن تثبت نفسها كمنافس للولايات المتحدة الامريكية من خلال ما ياتي :

1. أن مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا تقدر بعدة مليارات من الدولارات، فضلًا عن الأهمية الاستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعد قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط.
2. دعمها وتسليحها لسوريا، وحمايتها في مجلس الأمن من فرض مزيد من العقوبات عليها . إذ تعتقد روسيا أن زعزعة الأمن في سوريا ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدًا عن سوريا نفسها.
3. منافسة الوجود الأمريكي في المنطقة والعالم، ومنعها من السيطرة عليه، إذ تحاول روسيا التواصل مع دول المنطقة، خاصة دول الممانعة وعلى رأسها إيران وسوريا التي تعتبر قلب العالم العربي، فمنذ اندلاع الانتفاضة الشعبية السورية في مارس 2011، وروسيا تقف إلى جانب النظام، ورغم الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها، ورغم تعريض علاقاتها مع بعض الدول العربية للخطر، إلا أنها اصرت على موقفها في منع أي تدخل عسكري في سوريا، أو فرض مزيد من العقوبات عليها، حيث تخشى أن يكون ذلك غطاء لفرض مزيد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

توازن القوى على المستوى الاقليمي / منطقة الخليج العربي

تمتاز منطقة الخليج العربي بأهميتها التاريخية، فهي مولد الحضارات القديمة في وادي الرافدين وبلاد فارس، ومهبط الرسالات السماوية واحتضانها لأهم الاماكن المقدسة، وبفضل العوامل التي تعطيها اهميتها الاستراتيجية حظيت باهتمام كبير من القوى الدولية والاقليمية، ومن بين هذه العوامل، الموقع الجغرافي الذي اكسب المنطقة الاهمية الجيوستراتيجية، فضلا عن الاهمية التجارية والاقتصادية، والتي تتمثل بالموارد الطبيعية، واهمها النفط الذي تم اكتشافه في بدايات القرن الماضي، القرن العشرين.

يمتد الخليج العربي من مضيق هرمز جنوباً وحتى الفاو جنوب العراق، مستمداً تدفقه المائي من مياه شط العرب برافديه (دجلة والفرات) متواصلاً عبر الزمان ومنذ الاف السنين. وقد ادت التغييرات الجيولوجية الى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين هما الهضبة الايرانية، وهضبة شبه الجزيرة العربية. وهكذا اصبح الخليج العربي بحراً شبه مغلق يتراوح طول ساحله الغربي حوالي (1357) كيلومتر أبتداءاً من جزيرة رأس مسندم العُمانية وحتى شط العرب جنوب العراق.(قطيشات.2011/4/19)

والمقصود بالأهمية الجيوستراتيجية، هي الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي، وابعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الاقليمية، فضلاً عن قيمته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية والاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي وإثر ذلك على الصراعات الدولية والاقليمية التي تخل بنظام توازن القوى في المنطقة.(مرهون،1997:38)

والموقع الجغرافي كحقيقة طبيعية شيء ثابت، إلا إن اهمية هذا الموقع تتغير بتغير الزمن، وتطور جوانب الحياة كافة، أما أهم الاسباب التي جعلت منطقة الخليج العربي أحد مكامن الصراع الدولي، فهي كون الخليج العربي حلقة بين المحيط الهندي والبحر المتوسط واوربا. فالخليج العربي جغرافيا، يتخذ موقعاً وسطاً بين الشرق والغرب، أي بين القارات وممراً مائياً حيوياً، ونظاماً لعبور التجارة البحرية، خصوصاً تلك التي تربط العالم القديم بالجديد من خلال المحيطات المفتوحة التي تتصل بالخليج العربي عبر شط العرب وخليج عُمان. (محمد، 1986 :79-80)

وبما إن النفط يعتبر من أهم الثروات الموجودة في منطقة الخليج العربي، والذي بفضله اصبحت هذه المنطقة الاولى في صراعات الدول الكبرى. ولما كانت الدول الصناعية قد بدأت منذ بداية القرن العشرين بتغيير ألة الطاقة المستخدمة في صناعاتها من الفحم الحجري الى النفط، فقد اصبحت السيطرة على هذه المنطقة هي الهدف الاول في كل السياسات التي تطرحها الدول الكبرى.(النعيمي،1994:69)

وقد شكل إنتاج النفط في الخليج العربي عام 1952م 58% من الانتاج العالمي، فيما شكل اواسط الثمانينات 62% من مجمل النفط المتداول في التجارة العالمية و40% من الانتاج النفطي في العالم، باستثناء الدول الشيوعية سابقاً. واليوم يقدر الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج العربي كاملة بما يتجاوز 64%، وما يزيد من اهمية نفط الخليج إنه قابل للزيادة نظراً لوجود مناطق شاسعة لم يتم التنقيب فيها الى حد الان. (الرميحي،1975:19)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبرزت الاهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي، ابان الحرب العالمية الثانية، إذ شكلت المعبر الاستراتيجي في عملية نقل قوات الحلفاء لدعم الاتحاد السوفيتي عسكرياُ ضد خطر الزحف النازي الالماني. ولأهمية منطقة الخليج العربي في التوازن الاستراتيجي، كان من الطبيعي إن تتهافت الدول الاستعمارية للسيطرة على هذه المنطقة البالغة الحيوية لمصالح القوى الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية التي بدأ اهتمامها الاستراتيجي يأخذ شكله الواضح منذ بداية الحرب الباردة، حيث ذهبت الى إدخال المنطقة في نطاق استراتيجيتها الدولية، وذلك عن طريق توظيف هذه الاقاليم الحيوية بكل مقدراتها وبالاتجاه الذي يصب في المحصلة النهائية في خدمة مصالح الولايات المتحدة الامريكية، ولذا باتت هذه المنطقة جزء لا يتجزء من الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية.(عبدالله،44:2011).

ومنذ إن إعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي قبل نهاية 1971م، والدول الكبرى بمختلف تياراتها وأيديولوجياتها السياسية والعسكرية المتعارضة تتطلع الى المنطقة، كل منها تستعد لملئ الفراغ المحتمل حدوثه، وليس فقط لملئ الفراغ وإنما لإنشاء توازن للقوى الجديد في المنطقة وفي النظام الاقليمي العربي والشرق الاوسطي عموماً، لا سيما وإن إفرازات الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي كانت ماتزال تلقي بظلالها على كل بقعة من بقاع العالم.

فإيران الشاه سعت ومنذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي الى فرض نفسها على طول المنطقة كوريث استعماري لبريطانيا، فأحتلت الجزر العربية في الخليج، وعملت على تحقيق نفوذها الاستراتيجي في المنطقة بكل السبل، ومن ثم اصبحت شرطي الخليج الذي يحافظ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المصالح الامريكية في المنطقة، ويخضع للنفوذ الامريكي الذي وجد في الشاه ضالته لملئ الفراغ السياسي والعسكري نيابة عن الغرب وبالذات الولايات المتحدة.

وفي نهاية السبعينات شهدت منطقة الخليج اضطرابات سياسية متتالية، أثرت على توازن القوى في الخليج العربي، فمن جهة اندلعت الثورة الاسلامية في ايران عام 1979م، وسعى المرشد الاعلى للثورة الايرانية " الخميني" الى تصدير افكارها الى دول الخليج العربي، ومن جهة سعى العراق للعب دور إقليمي عربي وخليجي بعد إن حمل لواء جبهة الصمود والتصدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل 1978م. وبالمقابل عبر عن رفضه لتوازن القوى القائم، ومن جهة ثالثة تنبهت دول الخليج العربي لأهمية التواجد في إطار تكتل سياسي– أمني يلبي مصالحها ويحافظ على وجودها، فعبرت عن ذلك بإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1980م.

كان عام 1979م، عام التغيرات الدرامية العنيفة في ايران وكان ايضاً بداية التدهور الكبير في العلاقات الايرانية – العربية، فلم يسبق للعلاقات بين الطرفين عبر تاريخها إن شهدت مثل التوتر والاضطرابات الذي شهدته خلال الفترة التي تلت عام 1979م. وقد بدا واضحاً إن وصول رجال الدين الى سدة الحكم في ايران سيفرض تغيرات سياسية كبيرة في العلاقات الايرانية الخارجية، وعلى رأسها العلاقات الايرانية – العربية في الخليج، فقد أصبح الاسم الرسمي لإيران " جمهورية ايران الاسلامية" وكان هذا الاسم ينطوي على بعد جديد في العلاقات الخارجية. (بأديب، 1994:116)

وانتهجت السياسة الايرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها الى كافة الدول الاسلامية، وتزامن ذلك مع محاولات ايران لفرض سيطرتها على منطقة الخليج العربي، وعدم الاعتراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاتفاقيات التي تم ابرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصاً دول الخليج العربي، الامر الذي دعا المملكة العربية السعودية عام 1980م، ومعظم الدول العربية الى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع ايران. (مقلد.1984:219)

ومع اشتعال فتيل الحرب العراقية الايرانية 1980، بدأت القوى العظمى تستثمر تلك التطورات الاقليمية في الخليج للحفاظ على مصالحها في المنطقة، فالاتحاد السوفيتي كان يتطلع الى المياه الدافئة في الخليج العربي، حيث عصب الحياة الصناعية والثروات الطائلة، والولايات المتحدة الامريكية تعلن حالة التأهب للتدخل العسكري في حالة تهديد مصالحها في الخليج العربي، وفي الجانت الاخر بدأت العراق وإيران تتطلعان الى لعب دور الزعامة الاقليمية رغم ما استنزفته الحرب الدائرة بينهما لمدة ثماني سنوات من طاقاتهما المالية والبشرية والاقتصادية. (العدواني، 2004:49)

واستمرت الحرب ما يقارب ثمانية اعوام، اثناءها وفي عام 1987م صدر قرار مجلس الامن المرقم (598)، يطالب فيه بإيقاف الحرب، وتوقفت رحى تلك الحرب في اغسطس من عام 1988م، والتزم الطرفان بالقرار بعد إن خسرا فيها مئات الالاف من الضحايا، ومئات البلايين من الدولارات، وعادت بالأثر السلبية على أمن الخليج، وعلى التضامن العربي والاسلامي.(القرني، 1997:148)

والجدير بالذكر إن الموقف العربي كان واضح ومنقسم على نفسه بين مؤيد للعراق، وبين محايد بصورة سلبية، وبين مؤيد لإيران ومعارض للعراق، كما هو الحال في سوريا وليبا، الامر الذي افضى الى خلل واضح في توازن القوى العربي لصالح قوى عربية مثل العراق وسوريا، واخرى خارجية تمثلت في إسرائيل وإيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما أفضت حرب الخليج الاولى بتداعياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على العراق ومنطقة الخليج العربي، هو واقع جديد كانت اولى أسسه تربع العراق على عرش النظام الاقليمي العربي والنظام الفرعي في الخليج، فقد خرج من حربه مع إيران منتصراً سياسياً وفي جعبته إمكانيات عسكرية وتكنولوجية هائلة جعلته في مرتبة الند لإسرائيل، وحاميا لدول الخليج العربي، الامر الذي تطلع اليه العراق كفرصة ذهبية لفرض وصايته على دول الخليج العربي، لا سيما الصغيرة منها، وخاصة الكويت، ثم ما لبثت هذه الافكار أن ترجمت الى واقع أزمة عراقية – خليجية في ضوء مجلس التعاون لدول الخليج، ثم الى ازمة عراقية – دولية أخذت في طياتها قضايا سياسية وامنية وانسانية، خصوصاً إنها جاءت في فترة ارست فيها القوى العظمى مبدأ التعايش السلمي والوفاق الدولي، وحل النزاعات الاقليمية والدولية بالطرق السلمية، ففُسر اجتياح العراق للكويت بمثابة انتهاك صريح للجهود الدولية في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين.(العدواني،2004:83)

وبعد اجتياح الكويت نشبت حرب الخليج الثانية في عام 1990م، واستطاع العراق احتلال الكويت بالكامل، وعلى القوى تدخلت الولايات المتحدة الامريكية من خلال نشاطها الدبلوماسي في مجلس الامن بعد الاجتياح حيث ندد المجلس بالعدوان العراقي على دولة الكويت، وكانت اولى الخطوات التي اتخذها مجلس الامن بعد الاجتياح هي اصدار القرار المرقم (660) والذي جاء لإدانة العراق. (عبد ربه، 1999:69)

فشل العراق في تحقيق نفوذه وتوسعه في احتلال الكويت، وتغيير معادلة توازن القوى لصالحه، وانعكس الموقف بالأثار السلبية على موقعه ووزنه السياسي في المنطقة، حيث خرج نسبياً من معادلة توزيع الادوار الاقليمية، وخرج من حلبة المكافئة لإسرائيل، وخسر مكانته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجية في التنافس مع القوى الاخرى، ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية، وأدى ذلك الى زيادة قوة الاخيرة بصورة غير مسبوقة نتيجة للمظلة الامريكية التي وفرت لها مساحة تحرك سياسي واستراتيجي اكبر في مواجهة ايران، بينما استفادت ايران من ضعف العراق ولكنها لم تستطع ان تحل مكانه تحت الهيمنة الامريكية على المنطقة ودولها، وليس هناك شك في أن معادلة التوازن الاقليمي في المنطقة دخلت اليها الولايات المتحدة كطرف رئيس، فالتدخل الامريكي العسكري وتوفر القوات الامريكية على ارض الخليج جعلت من واشنطن القائد لزمام تغيير لعبة توازن القوى في المنطقة، وفي كل الاحوال كانت دول مجلس التعاون الخليجي هي الاكثر استفادة، ولكن لفترة زمنية نسبية على المستوى الاستراتيجي.(العدواني.2004:84)

إذا كانت هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة وخطيئة اجتياح العراق للكويت، قد اتاحت الفرصة للولايات المتحدة بتوجيه ضربة قاصمة للقوة العراقية في ازمة الخليج الثانية، فإن المتغيرات المهمة في علاقات القوى الدولية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر قد ازاحت عوائق كثيرة كانت تعترض طريق الخطط الامريكية لغزو العراق، والاطاحة بنظام الحكم فيه بالقوة العسكرية، وإقامة نظام حكم "موال" لواشنطن في البلاد.. ومن ثم وضع يد الولايات المتحدة على ثروات العراق، وفي مقدمتها ثروته النفطية الضخمة.. ثم الانطلاق من العراق لتحقيق اهداف امريكا في بسط هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية بأسرها. وإعادة رسم خرائطها بصورة جذرية بما يضمن استمرار الهيمنة الامريكية الشاملة عليها.(أبو النور.2002.العدد603)

وكان للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 اثاره السلبية على المنطقة ككل، حيث اخرج العراق الى زمن غير معلوم من معادلة توازن القوى الاقليمي في المنطقة، وأدى الى تقدم قوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم السعودية وبروزها كقوة اقليمية تستطيع مواجهة القوة الايرانية التي تسعى الى فرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي، وذلك لما تمتلكه من امكانات عسكرية ومادية واقتصادية والاهم من ذلك ما تملك من موقف مساند لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

ويمكن القول بأن معادلة توازن القوى في منطقة الخليج العربي ضلت غير مستقرة ومتذبذبة، فعندما كانت دفة القوة تميل الى العراق وإيران في حرب الحرب الاولى وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تمثل القوى الصغيرة في هذه المعادلة، تغيرت الموازين بعد انتصار العراق في حربه ضد إيران، وخروجه كقوة اقليمية لها ثقلها في المنطقة وأدى ضعف القوة الايرانية الى بروز القوة الخليجية كقوى متحدة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم السعودية كقوة جديدة. أما في حرب الخليج الثانية والثالثة فقد ادت الى نوع من التوازن بين إيران والسعودية، لكن تبقى معادلة توازن القوى غير مستقرة وذلك لان هذه التوازنات قائمة على القوة العسكرية التقليدية، وتكون محكومة بسياسات القوى الكبرى ومصالحها في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

توازن القوى في منطقة الخليج العربي

في ضوء منظومة الأسلحة التقليدية

تعد القوة العسكرية للدول هي صمام الامان لا منها ولاستقرارها، وعند الحديث عن توازن القوى بين دول الخليج وبين إيران يجب التطرق الى القوى التي تملكها دول الخليج العربي ومقارنتها بين القوى الايرانية التي اصبحت تشكل تهديدا لهذه الدول.

سأتناول في هذا الفصل موضوع توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الاسلحة التقليدية، وسنأتي على القدرة العسكرية الايرانية في المبحث الاول، وفي المبحث الثاني سنتطرق الى القدرة العسكرية السعودية والقوى المساندة لها، وسنناقش في المبحث الثالث امكانية التوازن المتحقق بين الطرفين.

المبحث الأول

حجم وطبيعة القوة العسكرية الإيرانية التقليدية

تحدد الدول حجم ونوعيات قواتها المسلحة في ضوء عدة اعتبارات، أهمها الغايات والأهداف القومية للدولة، واستراتيجية تنفيذها، وامكانياتها المادية وغير المادية وقدرتها على تسليح نفسها ذاتيا، أو بالاعتماد على مصادر خارجية أو الجمع بين الاثنين، وارتباط ذلك بعلاقاتها السياسية مع الدول الكبرى المصدرة للسلاح، هذا فضلًا عن طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة في الدوائر الإقليمية والمحلية وطبيعة وحجم تسليح هذه العدائيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمثل الغاية القومية العليا لإيران في بسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وبعض بلدان وسط وجنوب اسيا، خاصة المتاخمة معها – مثل باكستان وأفغانستان– وذلك انطلاقًا من مفهوم عقائدي بأن إيران قوة إقليمية عظمي مؤهلة حضاريًا لقيادة دول المنطقة؛ وذلك بحكم ما تملكه من قدرات ديموغرافية ، جغرافية، وموارد طبيعية يأتي في مقدمتها الثروة النفطية والتي تتمثل في: 75 مليون نسمة، مساحة 1.6 مليون كم 2 ، ثروة نفطية وغازية تدر عائدات تصل إلى حوالي 30 مليار دولار سنويًا، قوة عسكرية تقليدية وفوق تقليدية ضخمة، فضلاً عما يطلقون عليه "حضارة فارسية قديمة".(الحياتي،38،2007)

لقد كان هذا الهدف واضحًا إبان حكم الشاه، ولكن من منطلق عرقي فارسي كان متحكمًا آنذاك في السياسة والسلوك الإيرانييْن أكثر من البعد المذهبي. ولكن بعد الثورة الخومينية عام 1979 تحكم البعد المذهبي في بلورة هذا الهدف القومي، إلى جانب البعد العرقي الفارسي، الذي لا يزال متحكمًا في محاولة الهيمنة الإيرانية على المنطقة، وهو ما تمثل في ما تدعو إليه القيادات السياسية والعسكرية والدينية الإيرانية من تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية والإسلامية، منذ نجاحها في الإطاحة بنظام حكم الشاه عام 1979 م، وإن كان قد تعطل تنفيذ هذا المشروع ثماني سنوات بسبب الحرب العراقية – الإيرانية (1981 – 1988)، ولكن لم يُلغ من أجندة أهداف نظام حكم الملالي في إيران. فبعد أن أعادت إيران بناء قواها العسكرية التقليدية وفوق التقليدية بعد الحرب، وسيطرة المتشددين على نظام الحكم، وضع هذا النظام هدف تصدير الثورة على قمة غاياته وأهدافه القومية، ووضع خطط وبرامج من اجل تحقيقه ، مستفيدا من التغيرات السياسية والاستراتيجية التي وقعت في البيئتين الإقليمية والدولية، خاصة التورط الأمريكي في أفغانستان والعراق، وسقوط نظامي الحكم في بلدين كانا يشكلان تهديدًا لإيران كما عمل على خلق درع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عسكري تحقق له نفوذًا سياسيًّا في لبنان بواسطة حزب الله، وفي قطاع غزة بواسطة حركة حماس، وفي اليمن بواسطة الحوثيين، وفي بعض دول الخليج بواسطة أحزاب الله الخليجية ، فضلاً عن الشراكة الاستراتيجية الإيرانية مع سوريا. (زهرة،19،2003).

ورغبة منا في تثمين مقومات بنيتها الداخلية ومكانتها الاقليمية ، اعتمدت ايران جملة سياسات منها:

1. تشديد قبضة النظام الديني الحاكم في الداخل، والقضاء على قوى المعارضة الداخلية، المتمثلة في الإصلاحيين والمعارضين داخل طبقات المثقفين والطلبة، والقوى الانفصالية العرقية والطائفية في محافظات إيران الحدودية (خوزستان، بالوشستان، أذربيجان، كردستان). (الراوي،33:2014)

2. دعم وتقوية نفوذ جماهير الشيعة في البلدان العربية والإسلامية، ودفعهم للثورة على الحكومات القائمة، ومحاولة إقامة أنظمة حكم موالية لإيران، وقد نجحت في العراق ولبنان، وتحاول في البحرين. (الراوي،33:2014)

3. تبني القضية الفلسطينية، والمزايدة على الدول العربية بشأنها، ودعم حركة حماس؛ باعتبارها نواة دولة إسلامية في فلسطين. (الراوي،33:2014)

4. دعم الأحزاب والحركات السياسية المعارضة السنية في الدول العربية والإسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حركة طالبان في أفغانستان وباكستان، المنظمات الفلسطينية المتشددة، وذلك رغم الاختلافات الأيديولوجية بينها وبين نظام الحكم في إيران.(الراوي،33:2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. بناء مصالح اقتصادية وعسكرية ونووية مشتركة مع روسيا والصين؛ لمساندة إيران سياسيًّا وعسكريًّا في صراعها ضد الولايات المتحدة والدول الأوروبية، واستغلال حق الفيتو الذي تتمتع به الدولتان في منع صدور قرارات دولية من مجلس الأمن ضد إيران. (الراوي،33:2014)

ان الاهداف الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها ايران هي حماية وجود إيران ونظام حكمها الديني، من أجل توسيع نفوذها في منطقة الخليج وباقي الدول الاخرى ضمن مجالها الحيوي في مناطق غرب ووسط وجنوب آسيا، وحماية تحالفاتها السياسية والاستراتيجية الخارجية، ومنع أعدائها من خلق مواقف تهدد الأمن الإيراني في الداخل ومن الخارج، والعمل على إجهاضها مبكرًا، هذا مع امتلاك قوة ردع عسكرية تقليدية وفوق تقليدية ذات مصداقية عالية تكفل ردع أعداء إيران عن التعدي عليها، مع الاستعداد لشن ضربات وقائية واستباقية داخل وخارج حدودها للقضاء على مصادر التهديد قبل وقوعه.

كما تمثلت المعالم الإستراتيجية العسكرية الإيرانية بما يلي:

1. التوسع الكمي في بناء التشكيلات النظامية، وتسليحها بأحدث أسلحة ومعدات روسية وصينية وكورية شمالية.

2. بناء وتطوير قوة الحرس الثوري، لكي تكون موازية في قوتها للقوى النظامية، والهادفة الى حماية النظام الحاكم .(دياب،25،2014)

3. بناء احتياطي قوي وضخم من شباب متطوعي (الباسيج)، صغار السن، المؤهلين عقائديًّا لتنفيذ مهام قتالية داخل وخارج إيران دفاعًا عن الثورة الإيرانية وتحقيق أهدافها، وعلى استعداد لتنفيذ مهام انتحارية عند اللزوم.(المرهون،25،2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. التوسع الأفقي (الكمي) في القوات المسلحة النظامية والشبه عسكرية، وصولاً إلى جيش العشرين مليون، لتعويض التخلف النوعي والكيفي الذي تعانيه إيران في مواجهة التفوق النوعي لكل من القوات الأمريكية والإسرائيلية المتواجدة في المنطقة، مع استغلال الأحزاب والمنظمات والميليشيات التابعة لإيران في الدول العربية والإسلامية ليكونوا بمثابة (مواقع متقدمة) لتهديد الحكومات المحلية والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة او في مواجهة اي اقتدار عسكري لأي دولة عربية خليجية . (المرهون،26،2013)

5. الارتقاء بالبعد النوعي (الكيفي) في مستوى الكفاءة القتالية؛ بالحصول على أنظمة تسليح دفاعية ذات تقنية عالية من دول متقدمة تقنيًا –مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية– خاصة أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، والمقاتلات، وسفن السطح والغواصات، والمركبات المدرعة، والصواريخ المضادة للدبابات، ومعدات الحرب الإلكترونية، وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات C4I ،C3I ، مع تحديث وتحسين قدرات وكفاءة ما لديها من أنظمة تسليح غربية تقادمت؛ وذلك بهدف تحييد عناصر القوة لدى أعداء إيران، خاصة في مجال القوات الجوية. (دياب،32،2014)

6. تعزيز استراتيجية الردع بإدخال السلاح النووي فيها إلى جانب السلاحين الكيماوي والبيولوجي، ووسائل إيصالهم الصاروخية والجوية لمسافات تغطي دائرة المجال الحيوي لإيران، واعتماد الصواريخ البالستية متوسطة وبعيدة المدى (من عائلتي شهاب، سجيل) كسلاح ردع استراتيجي رئيسي يعوض التخلف الموجود في القوات الجوية في مواجهة التفوق الجوي الأمريكي والإسرائيلي او اي دولة عربية خليجية .

7. تحقيق اكتفاء ذاتي من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية؛ من خلال بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية تغني إيران عن الاعتماد على الخارج، خاصة في ظروف الحظر والحصار، مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غزو الفضاء بأقمار صناعية، وبما يعزز مكانة إيران على الساحتين الإقليمية والدولية.(مجدي،21،2015)

8. نشر الأهداف الاستراتيجية والعسكرية ذات القيمة الحيوية (خاصة مراكز القيادة السياسية والاستراتيجية والمنشآت النووية والصاروخية، والمصانع الحربية، والمنشآت النفطية) على كل مساحة إيران، وتحصينها تحت الأرض، مع تعزيز الدفاع الجوي عنها، وبما يصعّب قصفها وتدميرها بأعمال قتال جوية أو برية معادية.(عبدالمجيد،24،2014)

9. تنشيط أجهزة الاستخبارات والاستخبارات المضادة (الأمن) لمنع العدائيات من الحصول على معلومات من داخل إيران أو خارجها، وتوفير معلومات كاملة ودقيقة وموقوتة عن كل العدائيات ونواياها وإعطاء إنذار مبكر بها.

10. الاستعداد لإدارة حرب دفاعية طويلة –داخل إيران وفي دائرة مجالها الحيوي– تستهدف استنزاف قوى العدائيات؛ بما يجبرها على التفاوض مع إيران طبقًا لشروط الأخيرة، مع إعداد الدولة والأرض والقوات المسلحة لمواجهة حرب دفاعية– هجومية طويلة.

11. إقامة أحلاف عسكرية واتفاقيات دفاع مشترك مع الدول العربية والإسلامية الصديقة (سوريا ولبنان وتركيا)، والمنظمات الدولية المحايدة (منظمة شنغهاي)، وتشكيل منظمة دفاعية مكونة من الدول ذات الأهداف المشتركة مع إيران.

12. الحيلولة دون تسرب الآثار السلبية الناجمة عن أزمات المنطقة إلى الداخل الإيراني (ثورات الربيع العربي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. تأسيس مؤسسات تناسب عملية تنمية الروح المعنوية الشعبية لمواجهة تداعيات الحروب النفسية التي تشنها القوى المعادية ضد إيران.

14. توحيد النسيج الداخلي بين القوميات المختلفة، مع تقليص الفجوة بين المعارضة والنظام؛ للحماية من أي ضربات داخلية وخارجية محتملة، وهو ما يتطلب مواجهة الدعوات الانفصالية، خاصة في المحافظات الحدودية، والارتقاء بالوعي الشعبي للتصدي لمخططات العدو، وتحمل الصعاب في حالات المواجهة، والتعريف بإستراتيجية العدائيات لاختراق الداخل ووقاية الشعب منها، مع العمل على إحباطها مبكرًا.

وتزعم إيران من خلال وسائل إعلامها أن إستراتيجيتها العسكرية دفاعية، هدفها إحباط مساعي الولايات المتحدة الرامية إلى تطويقها، وخنق نظامها وثورتها الإسلامية، وترفض الاتهامات الغربية بأن قواتها تشكل تهديدًا لدول المنطقة، وتؤكد أن سلاحها للردع وليس للتخويف، وأنها حريصة كذلك على أمن الخليج الذي هو مسئولية الدول المطلة عليه، وتكرر دعوتها باستبعاد الوجود الأجنبي من المنطقة. ولذلك تلح القيادة الإيرانية على المشاركة في مجلس التعاون الخليجي بهدف الهيمنة عليه بدعوى أنها الأحق والأجدر بالدفاع عن منطقة الخليج ودول المجلس. وفي إطار هذا التوجه سعت إيران إلى إبرام اتفاقيات دفاعية ثنائية مع دول الخليج مثل التي وقعتها مع قطر عام 2015 والتي تسمح للحرس الثوري الايراني بحماية حدودها في حال تم الاعتداء على حدود الدولة القطرية، كما ناقشت إيران مع سلطنة عمان القيام بخطوات لضمان الأمن الدائم في منطقتي الخليج وبحر عمان الحساستين عبر التخطيط الشامل والملائم.(مجدي،37،2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويأتي على رأس التقسيمات العسكرية الوالي الفقيه (علي خامنئي) فهو القائد الاعلى للقوات المسلحة الايرانية. ولتمكين دور المؤسسة العسكرية بمختلف صنوفها القتالية والتنظيمات الاخرى التالية لها تنقسم القوة العسكرية الإيرانية إلى ثلاث مكونات رئيسية، هي: (العيدروس،336:2002)

أ. القوات النظامية: وتشمل أفرع القوات المسلحة الرئيسية في الجيش القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات الدفاع الجوي، وجميع هذه الاصناف منوط بها الدفاع عن الدولة وحدودها في مواجهة أي تهديدات خارجية.

ب. الحرس الثوري الإسلامي (البازدران): مسئول عن حماية نظام الحكم الديني، والدفاع عن الثورة الخومينية، ويتكون من وحدات مشاة محمولة موزعة على المحافظات الإيرانية، ويوجد ضمنه فيلق القدس، المسئول عن العمليات الخارجية في الدول الأخرى.

ت. قوات حفظ القانون (الباسيج): مسئولة عن الدفاع عن الحدود، ومكافحة الشغب والأمن الداخلي. وتتبع رسميًّا وزارة الداخلية، وتلعب دورًا أساسيًّا في إخماد القوى المعارضة للنظام.

الإنفاق الدفاعي:

طبقًا لميزانية عام 2015 تقدر نسبة الإنفاق الدفاعي بـ4.5% من إجمالي الناتج القومي، المقدر بـ520 مليار دولار. ولا توجد لدى وكالات الاستخبارات الأمريكية معلومات دقيقة عن حجم الإنفاق الدفاعي المخصص لكل فرع من أفرع القوات المسلحة، أو قوات العمليات الخاصة (الحرس الثوري والباسيج)؛ لذلك فإن الرقم المشار إليه لا يعكس بالضرورة كل أوجه الإنفاق الدفاعي الإيراني، خاصة ما يتعلق بالأنشطة الدفاعية خارج حدود إيران.(مجدي،47،2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا جئنا الى البنية الهيكلية للقوات العسكرية الايرانية، فإنها تتكون من الصنوف التالية: (العدوان،2015).

1- الأفراد العسكريون: إجمالي 523.000 فرد يعملون في حفظ الامن داخل الدولة الايرانية، القوات شبه العسكرية 40.000 فرد، الاحتياطي 350.000 فرد.(مجدي،48،2015)

2- **القوات البرية (الجيش):** تقدر قواتها البشرية 130.000 متطوع، 220.000 مجند بإجمالي 350.000 فرد، وهي مشكلة في 12 فرقة (4 فرقة مدرعة، 2 فرقة ميكانيكية، 4 فرقة مشاة، 2 فرقة قوات خاصة)، وعدد من الالوية المستقلة، مدرعة ومشاة ومحمولة جوًّا، وكوماندوز، ومجموعات مدفعية. أعداد الأسلحة هي: دبابات: 1743، عربات قتال مدرعة: 610، ناقلات جند مدرعة: 640، راجمات صواريخ متعددة المواسير: 1476، هاونات: 5000، مدفعية مضادة للطائرات: 1122، عدة مئات من الصواريخ المضادة للدبابات والصواريخ أرض/جو قصيرة المدى المحمولة على الكتف.(المرهون،65،2013)

3- **القوات البحرية:** تقدر قوتها البشرية بـ18.000 فرد موزعة على أربعة مناطق بحرية: بحر قزوين، الخليج، مضيق هرمز، خليج عمان وبحر العرب. تشمل 6 سفن سطح (فرقاطة وقراويطة)، 23 غواصة، 21 لنش صواريخ، 41 لنش دورية وحراسة سريع، بالإضافة لعدد من السفن الإدارية، ووحدات طيران بحري، ومشاة أسطول، وصاعقة بحرية. وقد توزعت مناطق العمل بين القوات البحرية النظامية وبحرية الحرس الثوري، بحيث أصبحت الأولى مسئولة أساسًا عن العمل في منطقة بحر قزوين، أما بحرية الحرس الثوري، فأصبحت مسئولة أساسًا عن منطقتي الخليج العربي وخليج عمان، فضلاً عن مضيق هرمز.(عبدالمجيد،49،2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- **القوات الجوية** : تقدر قوتها البشرية بـ30.000 فرد، 10 قواعد جوية، 20 سرب مقاتلات قاذفة واعتراضية وتدريب، وسرب واحد استطلاع، 5 أسراب نقل. إجمالي عدد الطائرات المقاتلة 336 طائرة (نسبة الصالح منها 60%) طائرات الاستطلاع 11 طائرة، النقل 117 طائرة، إمداد بالوقود في الجو 3 طائرات، مروحية 40 طائرة. ولا زالت تعتمد القوات الجوية الإيرانية على المقاتلات الأمريكية القديمة: ف-4 فانتوم 2، ف-14أ توم كات، ف-5 تايجر، وهي منذ أيام الشاه، وتم تحديثها أخيرًا. أما أحدث المقاتلات الاعتراضية فهي الميج-29، والمقاتلة القاذفة سوخوي-24. وتسعى الصناعات الجوية الإيرانية لتطوير مقاتلة اعتراضية منسوخة عن المقاتلات الأمريكية ف-5. كما تعمل الصناعات الجوية الإيرانية على تحسين نظام القيادة والسيطرة والإنذار المبكر والاتصالات والاستخبارات C4I ، وتطوير طائرات مروحية للاستطلاع، وطائرات حرب إلكترونية. كما تبدي الصناعة الجوية اهتمامًا بتطوير طائرات بدون طيار، ولديها نموذجان للقيام بمهام الاستطلاع والقصف الجوي، كذلك تحاول تطوير نوعيات من الصواريخ والقنابل الذكية ذاتية التوجيه، إلا أن المناورات الأخيرة أظهرت قدرة فقط على استخدام الذخائر التقليدية. (مجدي،58،2015)

5- **قوات الدفاع الجوي**: تقدر قوتها البشرية بحوالي 12000 فرد، وتتكون من قيادة مركزية و5 قطاعات فرعية، وعدد صغير ولكن متنامٍ من كتائب الصواريخ أرض/جو (سام، هوك، رابير، تايجر كات، سام-2، سام-5، تور-م1، وعدد من صواريخ الكتف) بالإضافة لأعداد كبيرة من المدفعية المضادة للطائرات 100 مم، 57 مم، 35 مم، 23 مم. وفي عام 2009 أنشأت إيران قوات دفاع جوي منفصلة، باعتبارها القوة الرابعة في القوات المسلحة النظامية. (عبد المجيد،60،2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحوي هذه القوة الجديدة (فرع جديد يتبع الحرس الثوري) عددًا من كتائب صواريخ أرض/جو روسية متطورة Tor-M1 ، تعتبر الأحدث في منظومة الدفاع الجوي الإيرانية، وخصصت للدفاع عن المنشآت النووية والصاروخية وغيرها من الأهداف الاستراتيجية المهمة، كما نشرت إيران أنظمة رادارية حديثة لتوفير الإنذار المبكر.

وقد ظهر اتجاه يسعى إلى توحيد النظام الجوي في كل إيران؛ بحيث يكون متكاملاً في قوة واحدة توفر الإنذار عن الهجمات الجوية المعادية، وتخصص قيادتها المهام لمناطق الدفاع الجوي، ولكن تم رفض هذا الاتجاه وإقرار استراتيجية الدفاعات الجوية المستقلة بالمناطق، وتشمل ضمنيًّا الدفاعات الجوية عن الأهداف الاستراتيجية المهمة.

كذلك تسعى إيران حاليًّا للحصول على نظام الدفاع الجوي الروسي (سام–20) ومنظومة صوراريخ (300) والذي يشكل جزءًا مهما ورئيسيًّا في جهودها لتحديث منظومتها للدفاع الجوي، بالإضافة لبناء نظام قيادة وسيطرة واتصالات آلية، يعزز قدرتها على حماية منشآتها السيادية العليا، خاصة النووية. (العدوان،26،2015)

وفي مجال سلاح الصواريخ وطرازها ؛ الجمهورية الإيرانية هي رابع أقوى دولة في العالم من حيث الصواريخ بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين ، حيث قامت إيران في الفترة الأخيرة بما يشبه الثورة في قطاعها الصاروخي، حيث تعمل باستمرار على زيادة دقة صواريخها وبرمجتها على إصابة الأهداف بواسطة الرادار، كما تمتلك المقدرة حاليًا على استهداف حاملات الطائرات بواسطة صواريخ فوق صوتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تملك إيران اسلحة صاروخية متعددة تتمثل بـ: 200 صاروخ من نوع شهاب–1 الذي تم تطويره عن صواريخ سكود، والذي يصل مداه إلى 300 كيلومتر ، 300 صاروخ شهاب–2 المطور عن صاروخ سكود، والذي يبلغ مداه 500 كيلومتر، صواريخ شهاب–3 التي يصل مداها إلى 900 كيلومتر، والمطورة عن صاروخ نودونج الكوري الشمالي ، صواريخ سجيل التي يصل مداها إلى 2200 كيلومتر، لتصبح إيران الدولة الأولى التي تطور صواريخ بهذا المدى دون وجود رؤوس نووية ، صواريخ الباليستية عاشوراء التي يصل مداها إلى 2500 كيلومتر ، صواريخ فجر التي يصل مداها إلى نحو 2000 كيلومتر. (العدوان. نفس المصدر)

	الافراد العسكريون	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية	قوات الدفاع الجوي
عدد الافراد	913.000	700.000	18.000	30.000	12.000
اعداد الاسلحة	غير محدد	– دبابات 1743 – عربات قتال مدرعة 610 – ناقلات جند مدرعة 640 – راجمات صواريخ متعددة المواسير 1476 – هاونات 5000 – مدفعية مضادة للطائرات 1122 – مئات من الصورايخ المضادة للدبابات والصورايخ ارض جو	– سفن سطح 6 – غواصات 23 – لنش صواريخ 21 – لنش دورية وحراسة سريع 41	– الاجمالي الطائرات المقاتلة 336 – طائرات استطلاع 11 – النقر 117 طائرة – امداد وقود بالجو 3 طائرات – مروحية طائرة 40 مروحية	غير محدد
انواع الاسلحة	خفيفة		فرقاطة وقروايطة	– ف-4فانتوم 2 – ف-14أتوم كات – ف-5 تايجر – الميج-29 – سوخوي-24 – ف-5	

نقلاً عن : (https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=96478)

الجدول (1–1) يبين اعداد وانواع الاسلحة في اقسام البنية الهيكلية للقوات العسكرية الايرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

حجم وطبيعة القوة العسكرية لدول الخليج العربي

تتمتع دول مجلس التعاون بأهمية كبرى في مجال الاستثمار، لما يتوفر من رؤوس أموال، وأصبحت دول الخليج محط أنظار دول العالم الأخرى الساعية إلى جذب الاستثمارات العالمية وعلى رأسها الاستثمارات الخليجية والتي تتميز عن غيرها بعدم ارتباطها بشروط سياسية ، لذلك نرى أنها أصبحت شريكاً فاعلاً في اقتصاديات العالم الصناعي، بالإضافة إلى سيطرتها على أهم المواد الأولية الاستراتيجية وهي البترول. والسمات والخصائص الاقتصادية المشتركة بين الدول الأعضاء من حيث اعتمادها جميعا على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي الذي يشكل نقطة التقاء وقاعدة اقتصادية متينة ومشتركة لهذه الدول. كما أن هذه الدول تتشابه من حيث اعتمادها على الاستيراد الخارجي للسلع الاستهلاكية، وتتقارب قوانينها وتشريعاتها، وتعتمد جميعها على مبدأ التجارة الحرة، ولا تملك وسائل الحماية للصناعة الوطنية ولا تفرض رسوماً جمركية.

من الواضح أن دول مجلس التعاون لا تملك منفردة أسباب القوة المادية والتقنية والعسكرية التي تؤهلها ان تتبوء مركز متقدم في النظام الاقليمي الخليجي، لذلك ستجد في التعامل الاقتصادي والوحدة الخليجية الوسيلة الوحيدة لتعزيز مكانتها الاقليمية، وسوف يكتسب العمل الوحدوي الخليجي قوة دفع جديدة وحافزاً مهما ،ربما يكون له تأثير إيجابي في تجاوز العقبات التي تعترض مسيرة التعاون والتكامل الخليجي. وفيما يتعلق بأمن الخليج العربي في ظل النظام الأحادي القطبية، فإنه يعكس الرؤية الأمريكية دون سواها الهادفة الى تحقيق الامن والاستقرار في الخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن القول بأن الأزمة الأمريكية الايرانية كشفت عن حقيقتين تتعلقان بالعلاقات الخليجية الأمريكية ، الأولى هي وجود تباين بين دول المجلس فيما يتعلق بحدود التعاون العسكري والأمني مع الولايات المتحدة، والثانية هي وجود فجوة كبيرة ما بين إدراك مجلس التعاون والولايات المتحدة للتهديدات وأنواع هذه التهديدات، فالإدراك الأمريكي لدور الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، وفي ضوء المصالح الأمريكية الجديدة ، في وسط آسيا، والفهم الأمريكي للترابط بين هذا الإقليم وإقليم الخليج العربي من المنظورين الاستراتيجي والنفطي، يظهر من خلال حرص الولايات المتحدة على ان تكون دول مجلس التعاون الخليجي تحت المظلة الامريكية ، خصوصاً بعد أن أتاحت أحداث 11 سبتمبر لأمريكا فرصة خلق وجود عسكري لها في ذلك الإقليم.

من المعلوم أن النفط قد ساهم بشكل كبير في تحسين القدرات العسكرية لدول الخليج العربي، وذلك بسبب العائدات النفطية الكبيرة والموقع الاستراتيجي الذي تحظى به . وقد ساعدت القوات الاجنبية هذه الدول على تحسين قدراتها العسكرية لمواجهة الخطر الايراني في المنطقة. وتشير الاحصائيات التي صدرت من عام 2015 إلى وجود عدد كبير من القوات الأجنبية في منطقة الخليج العربي، وهي آخر احصائية صدرت بشكل علمي وموثق، حيث قدر عدد القوات الأجنبية ب 30 الف جندي، ووجود العديد من حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى، والتي يهدف وجودها الى حفظ الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرض الشكل التالي (1–1) عدد القوات الاجنبية المتواجدة في منطقة الخليج العربي في العام

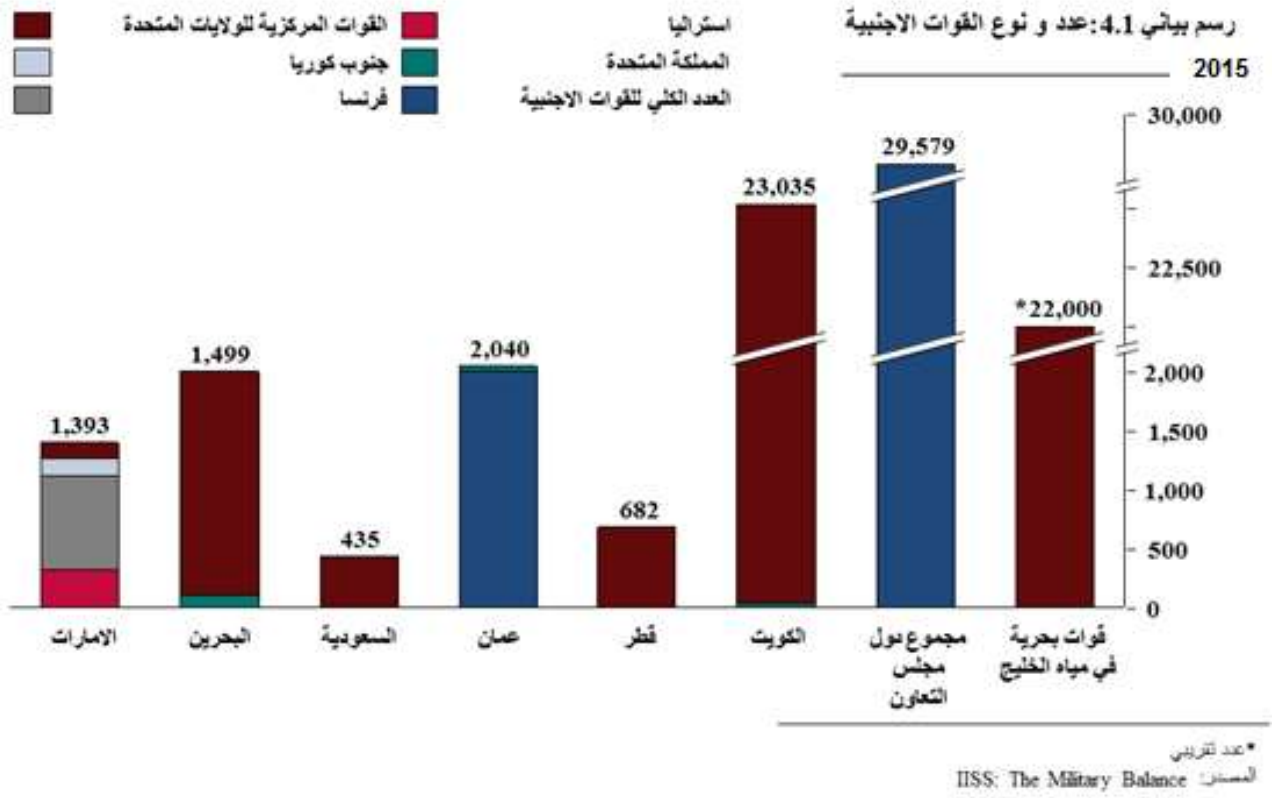

2015م.

يبين الجدول حجم واماكن توزيع القوات الاجنبية على مناطق الخليج العربي ، حيث بلغ عدد القوات الفرنسية في الامارات 700 جندي مقاتل ، وبلغ عدد القوات الامريكية المركزية في السعودية 435 جندي، البحرين 1399 جندي ، الكويت 23035 جندي ، قطر 682 جندي، وعدد القوات البحرية الامريكية في مياه الخليج بلغ 22000 جندي بحري ، في حين باقي الدول الاجنبية لم يتجاوز عدد مقاتليها الموجودين في منطقة الخليج العربي 500 جندي موزعين على دولة البحرين والامارات فقط. (عبدالمجيد،65،2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمثل الشكل (2) معدل الانفاق الخليجي العسكري في العام 2015 م

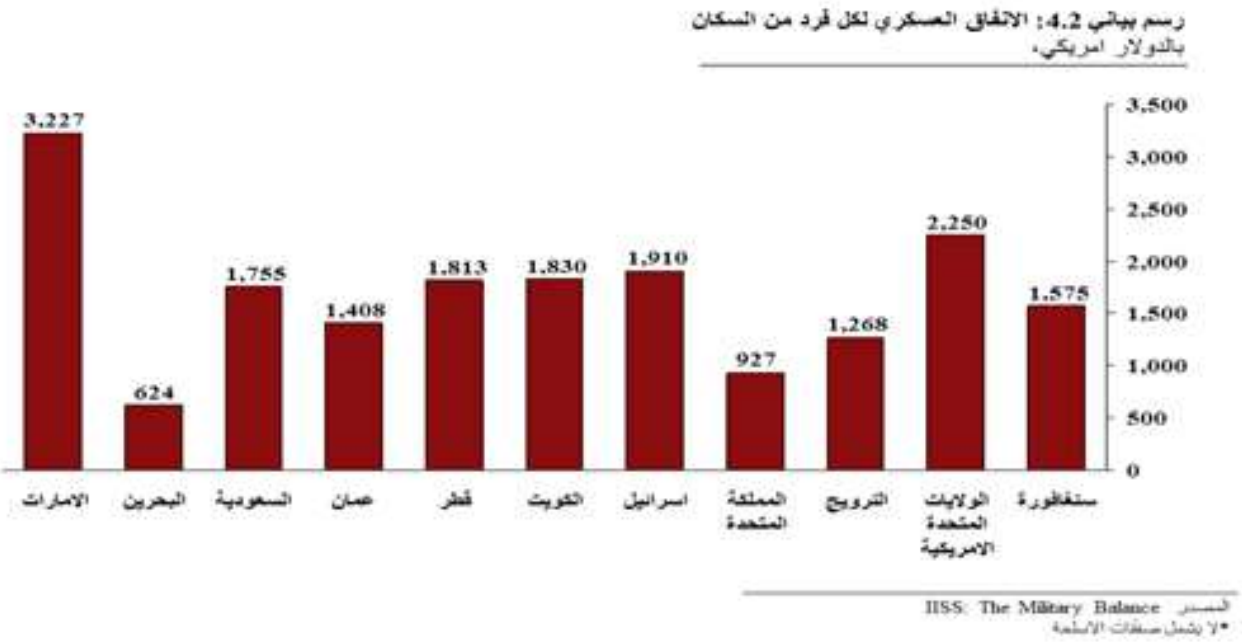

يعرض الشكل التالي معدل الانفاق الكبير لدول الخليج العربي على الأسلحة ، حيث يبين الجدول ان اعلى دولة في نسبة الانفاق العسكري على جيشها في دول الخليج العربية ، هي دولة الامارات العربية المتحدة بمقدار 3،227 الف دولار لكل فرد ،واقل نسبة في مقدار الانفاق العسكري هي دولة البحرين بمقدار 624 دولار لكل فرد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين هذا الشكل (3) مقارنة بين دول الخليج العربي ودول اوروبا في حجم الانفاق على القطاع العسكري .

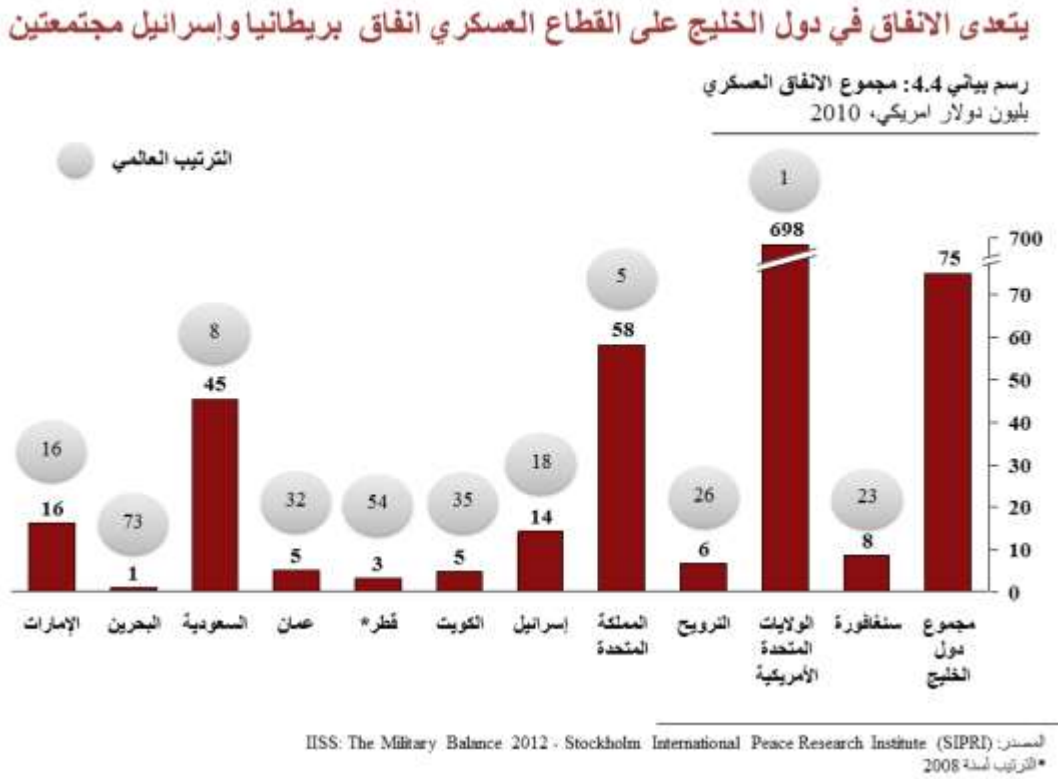

يبين الشكل التالي حجم الانفاق في دول الخليج العربي على القطاع العسكري ، حيث تحتل الولايات المتحدة الامريكية الدرجة الاولى ولا يضاهيها الانفاق الخليجي باكمله في حجم انفاقها على قطاعها العسكري ولو كانت جميع قيم الانفاق لديهم مجتمعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول (1-2) القدرات العسكرية لدول الخليج الستة والمقارنة بينهم:

	الجيش	قوات الاحتياط	القوات الجوية	القوات البحرية	القوات البرية
السعودية	233.500	25.000	675 طائرة	55 قطعة بحرية	7960 دبابة
سلطنة عمان	72.000	20.000	103 طائرة	16 قطعة بحرية	1350 دبابة
الامارات	65.000	___	497 طائرة	75 قطعة بحرية	3085 دبابة
الكويت	15.000	31.000	106 طائرة	38 قطعة بحرية	1354 دبابة
البحرين	13.000	112.500	104 طائرة	39 قطعة بحرية	505 دبابة
قطر	11.800	____	72 طائرة	80 قطعة بحرية	613 دبابة
المجموع 14.867	410.000	188.500	1.557	303	

مرجع سابق (العدوان،28،2015)

كما يبين الجدول السابق ، تأتي المملكة العربية السعودية فى المرتبة الأولى من حيث عدد قوات الجيش بـ 233،500 مقاتل، تليها سلطنة عمان بـ 72،000 مقاتل، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 65،000، تليها دولة الكويت بـ 15،000 مقاتل، تليها مملكة البحرين بـ13،000 مقاتل، تليها قطر بـ 11،800 مقاتل. أما بالنسبة لقوات الاحتياط، تأتي البحرين فى المرتبة الأولى من حيث قوات الاحتياط بعدد 112،500 مقاتل، تليها الكويت بـ 31،000 مقاتل، تليها السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـ 25،000 مقاتل، تليها عُمان بـ 20،000. وتأتى المملكة العربية السعودية فى المرتبة الأولى من حيث التسليح، حيث يضم سلاح الجو السعودى 675 طائرة مقاتلة، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 497 طائرة، تليها الكويت بـ 106 طائرات، تليها البحرين بـ 104 طائرات، تليها عُمان بـ 103 طائرات، وتأتى قطر فى الترتيب الأخير بـ 72 طائرة. أما سلاح القوات البحرية، فتأتى قطر فى الترتيب الأول بـ 80 قطعة بحرية، تليها الإمارات بـ 75 قطعة بحرية، تليها السعودية بـ 55 قطعة بحرية، تليها البحرين بـ 39 قطعة بحرية، تليها الكويت بـ 38 قطعة بحرية، تليها عُمان بـ 16 قطعة بحرية. أما سلاح القوات البرية، فتاتى السعودية فى المرتبة الأولى بـ 7960 دبابة، تليها الأمارات بـ 3085 دبابة، تليها، تليها الكويت بـ 1354 دبابة، تليها عُمان بـ 1350 دبابة، تليها قطر بـ 613 دبابة، تليها البحرين بـ 505 دبابة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الشكل (4) القدرات العسكرية لدول الخليج الستة والمقارنة بينهم

المصدر (http://www.youm7.com/story/2015/3/26)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح مما سبق، ان حجم الانفاق العسكري لأيران هو أكبر من حجم الانفاق العسكري لدول الخليج العربية، بالإضافة الى ان القوات العسكرية البرية الايرانية تفوق اعداد قوات الدول الخليجية الستة، على عكس القوات الجوية، فهي تحتاج الى تعزيز وتقوية قواتها الجوية، وهذا ما قامت به بعض دول الخليج وتفوقت به على إيران. لكن يبقى الخطر الايراني هو الملموس، والذي يفرض هيمنته على دول الخليج العربية، حيث يتضح من هذه الدلائل والمقارنة أن ايران ستشكل خطر حقيقي على دول الخليج العربية وستكون الاوضاع بينهم غير مستقرة حيث ستطغى الهمينة الايرانية على هذه الدول من خلال التهديد والقوة العسكرية التي تملكها الدولة الايرانية، والتي من الممكن ان تضع الموقف الايراني الخليجي في وضع عدم توازن القوى ، المتمثلة في هيمنة ايران على القرارات الخليجية وعلى اتفاقياتها الدولية ومصادرها النفطية ، حيث تمتلك ايران غواصات وسفن حربية كما بينت في المقارنة السابقة ، لها القدرة على اغلاق مضيق هرمز والذي يعد المعبر الوحيد لدول الخليج العربي في تصدير النفط ، الامر الذي يؤدي الى الهيمنة الايرانية على الجانب الاقتصادي لهذه الدول ، حيث لا يوجد رادع لإيران على المستوى العربي لامتلاكها قوة عسكرية وسلاح نووي يجعلها من الدول ذات القوى العظمى ، وبالنتيجة فان سيطرة ايران على مضيق هرمز يعد سيطرة واضحة على اقتصاد دول الخليج العربي والذي بالنتيجة يؤدي الى فرض ضغوطات على قراراتها السياسية كونها على المستوى العربي قوة عظمى احادية النوى لا منافس لها عربيا. (العدوان،20،2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

طبيعة توزان القوى التقليدي بين دول الخليج العربية وايرن

تبني معظم دول العالم قدراتها العسكرية خلال وقتٍ طويل من الزمن، وهي تعدّ قواتها وأسلحتها العسكرية لأغراض دفاعية، ولغرض الردع، وليس بهدف استخدامها إلا في أوقات الأزمات، أو حين تنتهي الحلول الدبلوماسية، وينتهي بها المطاف إلى الخيار النهائي، وهو الخيار العسكري. وحين ينظر أي محلل إلى القدرات القتالية للدول، فإنه لا ينظر فقط إلى حجم القوات العسكرية بأفرعها المتعددة وأسلحتها وذخائرها، فمثل هذه المعطيات تمثل مجرد ارقام مالم تقترن في جملة من العوامل منها: القدرة القتالية للقوات المسلّحة والحالة المعنوية للجنود، ووضوح الأهداف القتالية والعقيدة العسكرية للجيش، وكذلك التدريب ونوعيته، وقدرة التشكيلات العسكرية للعمل معًا تحت قيادة واحدة، وبنظم تسليح متماثلة، أو متقاربة هذا فضلا عن توفر الارادة السياسية القادرة على توظيف الاداة العسكرية عندما تستدعي الحاجة ، كما يؤخذ بنظر الاعتبار طبيعة القيود المحلية والاقليمية والدولية التي تفرض على حدود استعمال القوة. (العدوان. مرجع سابق:32).

اضافة الى ما تقدم، فإن التوازن العسكري لا يعتمد على معادلة ما يمكله الطرف الاخر من السلاح، انما يعتمد ايضا على حنكة القيادة السياسية، وقدرتها على رصّ صفوف الحلفاء من خلفها، وغالبًا ما يمكن تقسيم هؤلاء الحلفاء في أربع مجموعات (حليف، صديق، محايد، عدو). ومن وجهة نظر الباحث، كلما كان الاستقطاب حادًّا بين صفوف الدولتين المتنازعتين، كلما كانت فرص وقوع الحرب بينهما أكبر. والعكس صحيح، اذ كلما كانت هناك مجموعة من الدول متداخلة بين الطرفين (كأن تكون إحدى الدول صديقة لدولة أ، وحليفة لدولة ب المتنافستين)، كلما تقلّصت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرص الحرب بين الدولتين المتنافستين، أو المتنازعتين. ونحن هنا لسنا بصدد الحديث عن وقوع الحرب كونه الخيار النهائي لحل النزاع، إذ غالبا ما يكون هذا الخيار مستبعدا بسبب تدخل الدول العظمى في فك النزاع وحفظ السلم والامن الدولي في المنطقة فضلا عن تداخل مراكز القوى الاقليمية. (العدوان،38،2015)

كما أنّ القدرات العسكرية للدول ليست عناصر ثابتة من أعداد الجنود والمدرعات والطائرات والسفن الحربية، بل تعتمد كذلك على القدرة على الدعم المالي والاقتصادي للقوات المتقابلة خلال فترةٍ طويلة من الزمن. وفي بعض الأحيان تكون المعايير المعروفة في ميزان القوى العسكري في إقليم معيّن خادعة إلى حدٍّ كبير. فبعض الدول تستخدم القوى الناعمة في صراعها مع الآخرين دون ان تضطر الى استخدام قوتها العسكرية على نحو مباشر، كما يمكن ان توظّف متطوعين أو شبه مرتزقة في تدخلاتها الخارجية، وتقلّص بذلك من تكاليف الحروب التي تخوضها. وربما وظّفت أطرافًا ثالثة، أو أحزاباً سياسية، مستخدمةً الايديولوجية كوسيلة فعّالة للحشد العسكري لهذه الأطراف، وبأثمانٍ غير مكلفة. فعلى سبيل المثال، تجنّد إيران العديد من الأحزاب والأقليّات في العراق ولبنان واليمن للعمل من أجل مدّ نفوذها وهيمنتها في هذه الدول، دونما أن تقحم قواتها المسلّحة النظامية إلا في حالة الضرورة القصوى، مستعينة بدلا عنها بقوات غير نظامية، مثل فيلق القدس، أو الحرس الثوري بالتعاون مع الخلايا النائمة، أو تلك التابعة للأحزاب ذات الايديولوجية المتعاطفة معها، أو التابعة لها كما حصل في فترة تاريخية عندما كان الاتحاد السوفيتي قائما في مواجهة الولايات المتحدة حيث كشفت عن اشغال التعبير عن حالة التوازن القائمة بينهما دون الاشتباك من قبلهما مع الاخر بما يسمى بالحروب الوكالة او التدخل في الشأن الداخلي للدول لتغيير الاوضاع فيها لصالحها.(المقداد. مرجع سابق:449)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يعد الأمن النووي للدول قضية استراتيجية مهمة في عالم اليوم لمتطلبات كثيرة، في ظل توجهات العديد من الدول، للسعي لامتلاك المفاعلات النووية، التي قد تدفعها إلى امتلاك السلاح النووي، بهدف السعي إلى ما يسمى بتوازن الرعب، من أجل إبعاد أي خلل في استراتيجية القوى العسكرية غير التقليدية بين الدول، ومنها السعي للسلاح النووي، الذي يسبقه الكلام عن الحاجة للأغراض السلمية، ولا شك أن التوازن النووي مهم لحفظ السلام والأمن الدوليين، لأن الاختلال في هذا الجانب، قد يسهم في تهديد بعض الدول لدول أخرى في الصراعات السياسية والأيديولوجية، في ظل عدم وجود توازن قوى في هذه القدرات التكنولوجية الهامة في عصرنا الراهن، وهذا ما دفع بعض الدول منذ عدة عقود إلى السعي حثيثاً لامتلاك هذه القوة التكنولوجية، مثل الصين والهند ، فالصين عندما امتلكت السلاح النووي، وكان بينها وبين الهند مشاكل حدودية قديمة، سعت لهذا السلاح النووي، واستطاعت امتلاكه، وبعدها سعت باكستان لامتلاك السلاح ونتيجة لامتلاكهم السلاح النووي ادى ذلك الى توازن القوى النووية فيما بينهم والتقليل من حدة الصراعات العسكرية فيما بينهم وتركيزها على الصراع السياسي والاقتصادي ، لوجود توازن عسكري نووي بين الدولتين، وان اختلفت القوى التقليدية تبقى القوة النووية سيدة الموقف في تحقيق الردع لكلا الدولتين من حيث التهديدات والتجاوزات من قبلهما خوفا من زيادة حدة الموقف وتحويله الى حرب نووية كلا الدولتين في غنى عنها . (العدوان،49،2015)

وإيران الشاه سعت للسلاح النووي منذ فترة الستينات، وللأغراض السلمية كما تقول، لكن هذا السعي كان بسبب امتلاك دول المعسكر السوفييتي آنذاك هذا السلاح، خاصة أنها لها حدود مع بعض هذه مثل أذربيجان وأرمينيا، ثم استمر هذا المشروع النووي بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، لذلك فإن الدول عندما تسعى للمفاعلات النووية تدعي أنها تريدها للأغراض السلمية، لكن الجانب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهم في هذا السعي هو من أجل السلاح النووي، والحاجة العلمية السلمية، وهذا المسعى لا يزال إلى الآن يراود الكثير من دول العالم، لكن الهدف الأكثر سعياً هو لتوازن القوى في ظل بعض الصراعات والخلافات السياسية حقيقة، وهى الرغبة الأساسية للكثير من دول العالم، بما فيها الدول الكبرى. (نفس المرجع،86)

والحقيقة إن السعي للقدرات النووية، لم يعد هدفه الأساسي للحرب، بل من أجل توازن القوى أو توازن الرعب (أنت عندك وأنا عندي)، وهذه هي الرؤية المطلوبة لامتلاك القدرات النووية في عصرنا الراهن، فالأسلحة التقليدية أصحبت كثيرة وخطيرة في أثرها النفسي والمادي، واستخدام السلاح النووي بهدف الحرب، ليس له وجود فعلي ولم يتم استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، وليست هناك رغبة حقيقية في استخدام هذا الأسلحة الخطيرة والمدمرة، لكن هذا الامتلاك المتوازن، يسهم في التقليل في التهديد والتخويف من فرض القوة والهيمنة من بعض الدول على بعضها الأخر، ويرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد في كتابه(الاستراتيجية والسياسة الدولية)،أن توازن القوى يحقق بمفهومه هذا أثرين مهمين يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء في تلك المحاور والتكتلات ويستند على ركيزتين أساسيتين:

إن الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد، هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى، وردع العدوان، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة هذا النظام –أي نظام–على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي حدوث أي اختلال غير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرغوب فيه في علاقات القوى هذه. ولذلك . كما يقول مقلّد . تنقسم توازنات القوى بهذا المفهوم إلى نوعين:

أ . توازنات القوى البسيطة .

ب توازنات القوى المعقدة أو المتعددة الإطراف.

وتقييم أثر سياسات توازن القوى في العلاقات الدولية (بالمفهوم التقليدي لهذا التوازن) يكشف عن بعض الجوانب الإيجابية، كما يكشف عن الكثير من الجوانب السلبية التي اقترنت بتطبيق هذا المبدأ، فأما إيجابيات هذا المبدأ، كما يرى د. مقلّد، أن تطبيق توازن القوى أبقى على تعدد الدول في المجتمع الدولي، واستطاع أن يحول لفترة تزيد على ثلاثمائة عام . وهي أطول فترة على تطبيقه . دون انفراد دولة واحدة بالسيطرة العالمية، وهذا يفسر سبب الحروب المستمرة التي وقعت في المجتمع الدولي منذ ظهور نظام الدولة القومية، وحتى مؤتمر فبينا، ثم الحربين العالميتين في القرن العشرين. فكل هذه الحروب وقعت للحيلولة دون إعطاء دولة واحدة إمكانية السيطرة على العالم كله». والحقيقة إن الأمن النووي مطلوب للأغراض العلمية والسلمية، وأصبح وجود هذه المفاعلات، تحسب لها الدول حسابات كثيرة، لا سيما بهدف توازن القوى، ولذلك فإن الحصول على التكنولوجيا النووية، من أجل التوازن التكنولوجي، والاستفادة من مجالاتها العلمية الأخرى، أصبحت حاجة ملحة للكثير من دول العالم، في الجانب السياسي على وجه الخصوص، لكن الدول الكبرى، تحسب حسابات كثيرة لإقامة مفاعلات نووية في دول كثيرة، وقد أصدر الرئيس أوباما منذ عدة سنوات كما تذكر بعض التقارير «الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالأسلحة النووية إلى الاحتفاظ بالأسلحة النووية لردع أي تهديد أساسي بضربة نووية على الوطن الأمريكي، مع تعزيزها كذلك لهدفه النهائي المتمثل في جعلها أسلوبا دفاعيا عفا عليه الزمن. وتتناول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجية، الواردة في تقرير يقع في 72 صفحة . وهو تقرير مراجعة الوضع النووي . الذي تم وضعه بصورة مشتركة من قبل وزارة الدفاع، ووزارتي الخارجية والطاقة ومجلس الأمن القومي، وقد حدد ما يعتقد أنه يشكل التهديد المحتمل الأكبر في العقد القادم . وهو أن يتمكن إرهابيون من الحصول على مواد نووية لصنع القنابل «القذرة» وزيادة الانتشار النووي على الصعيد العالمي نتيجة لقيام مزيد من الدول بالتسلح بالأسلحة النووية والقنابل القذرة. الدول التي تحصل على القدرات النووية ستمثل معضلة أكثر إثارة للقلق تتمثل في دورة مفزعة من انتشار لا ينتهي من شأنه زعزعة استقرار مناطق بأكملها في العالم».(المقداد،86،2014)

فالدول الكبرى لا تريد أن يفتح الباب على مصراعيه لأسلحة الدمار الشامل، والخوف أن تمتلكه الجماعات المتطرفة التي يقال أن بعضها حصل على بعض الأسلحة المحرّمة، لكن القضية الأهم والتي يجب أن يحرص عليها المجتمع الدولي، أن يتم السعي لإقامة العدل ومحاربة المظالم، وان ترعى الحقوق المسلوبة للشعوب المضطهدة، وأن يتم إبعاد المعايير المزدوجة للكثير من القضايا العالقة والخافتة، وخاصة قضية فلسطين التي تعتبر أطول القضايا التي بقيت ليست لها حل عادل حتى الآن، هذا الحق العادل تم وفق القرارات الدولية، وان تتم تسوية النزاعات القائمة، ليس على أساس الإيديولوجيات (هذا معنا وهذا ضدنا)، بل يجب أن يتم تقييم المشكلات على أساس العدل والمساواة من أجل الاستقرار، بغض النظر عن سياسة المحاور والأحلاف الدولية، وإلا ستبقى المشكلات عالقة، وإن خفتت لفترة زمنية، فإنها تعود مرة أخرى، ربما أكثر مما كانت عليه، فالتطرف والإرهاب والمظالم، لا تنتهي بالقوة ولا بالتفوق العسكري والتكنولوجي، بل تنتهي من خلال بسط الحقوق للجميع والعدل بينهما، ولذلك فالأفكار العنيفة والمتطرفة تتغذى على المظلومية، وتقتات على الصراعات الطائفية والإثنية، وهذا ما صل في بعض الدول، ومنها العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تعيش وضعا سياسيا صعبا بسبب السياسات الخاطئة التي دمرت التعددية الرائعة التي تعيشها العراق منذ قرون، حيث أن أعداد كثيرة من الضباط والجنود العراقيين، انضموا لجماعة داعش، وهذا قاله العديد من المتابعين والمعنيين بالشأن العراقي، ومن خلال تقارير بحثية عديدة. (العدوان،110،2015)

الأمن النووي يعد مطلباً مهماً في عالم اليوم، ولذلك فإن هذا المطلب يحتاج إلى رؤية عقلانية، لربط هذا الوسيلة بالحصول على العلم والتكنولوجيا، وهذه التكنولوجية، كما يقال سلاح ذو حدين، ولذلك فإن عامل الاستقرار الدولي، سوف يجعل هذه الوسيلة مطلباً سلمياً لكل دول العالم دون محاذير. (العدوان،112،2015)

ويظهر الميزان العسكري بين إيران ودول الخليج العربية، أنّ إيران تمتلك ضعف الجيوش البرية التي تمتلكها دول مجلس التعاون مجتمعة، أما عدد الدبابات التي يمتلكها الجانبان فيبدو أنها متكافئة.

وتتفوق دول التعاون الخليجي في حجم ناقلات الجنود المجنزرة، بينما تتفوق إيران في حجم مدفعيتها بأربعة أضعاف حجم مدفعية دول المجلس العربي الخليجي. أما في مجال القوات البحرية، فهناك تكافؤ تقريبي بين الجانبين. وفي مجال القوات الجوية، تتفوق دول مجلس التعاون الخليجي بعدد الطائرات المقاتلة بالضعف على إيران، أما إيران فإنها تعاني من نقصٍ حادّ في عدد طائرات الهيليكوبتر في الخدمة لديها. ويبدو أنّ الجيش الإيراني هو جيشٌ برّي بطبعه، ويعتمد كثيرًا على الجنود النظاميين وعلى الحرس الثوري، وكذلك على عددٍ كبير من المتطوعين (الباسيج). وهي سمات بدأت مع بداية الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانينات، واستمرت حتى الوقت الحاضر، رغم صدور قانون في بداية التسعينات من القرن الماضي يقرر دمج قوات الحرس الثوري مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوات العسكرية النظامية، إلا أنّ مثل هذا القانون لم يُنَفَّذ حتى الآن، لحرص مرشد الثورة على ربط هذه القوات به شخصيًا، بعكس القوات المسلّحة المرتبطة برئيس الجمهورية. (المقداد، مرجع سابق،499)

تمتاز إذًا قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التفوق العسكري الجوي أمام إيران، وبسبب العقوبات الدولية التي فرضت عليها خلال فترةٍ طويلة، اعتمد الجيش الإيراني على الصواريخ قصيرة المدى والاستراتيجية بعيدة المدى، كسلاح رادع، ومساند لسلاح الطيران. وتمتلك إيران أيضًا قوة للغواصات تتألف من 23 غواصة، بينها ثلاث غواصات من طراز (كيلو الروسية)، وتعمل في ميناء بندر عباس المطلّ على بحر عمان، حيث تحتاج هذه الغواصات الثقيلة إلى مياه عميقة لا تتوافر في مياه الخليج العربي الضحلة.

وفي الماضي، كانت إيران تعاني من نقصٍ في دفاعاتها الجوية، إلا أنها عملت خلال الأعوام الثلاثة الماضية على تدعيم دفاعاتها الجوية بأسلحة وعتاد روسي وصيني، وستتيح لها صفقة (S-300)، الجديدة مع روسيا، قدرةً دفاعية جوية تغطّي معظم منطقة الخليج العربي. (المقداد ، مرجع سابق، 500)

وفي المقابل، لا تمتلك دول الخليج العربي، عدا دولة الإمارات العربية المتحدة، قوة غواصات، ويبلغ تعدادها 10 غواصات صغيرة. وتعتمد المملكة العربية السعودية على طائرات (الأواكس) للاستطلاع الجوي والحرب الإلكترونية، وقد أثبتت هذه الطائرات جدارتها في الحرب ضد الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح في أول أيام الحرب، بتحييد دفاعاته الجوية ورادارته وسلاح الطيران لديه. كما حصلت الإمارات العربية المتحدة على عدد 2 ساتلايت للاتصالات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستطلاع الجوي وهذا يدل على قدرة دولة الامارات العربية وتفوقها جويا على دولة إيران. (العدوان،65،2015)

وفي الإجمال، فإنّ أغلب الأسلحة والعتاد العسكري الموجود في الخدمة لدى دول مجلس التعاون هو عتادٌ غربي حديث، بينما تعتمد إيران على الأسلحة الروسية والصينية والكورية الشمالية، وتصنِّع بعض العتاد محليًّا. ويتدرّب جنود دول مجلس التعاون مع نظرائهم من الجنود الغربيين، وكذلك مع القوات الجوية والبرية المصرية والأردنية، بينما تقوم القوات الإيرانية بتدريبات ومناورات عسكرية سنوية، يصل تعدادها إلى خمسين مناورة، بعضها في محيط الخليج العربي، والبعض الآخر على حدودها الشمالية المطلّة على بحر قزوين ، وهذا يشير الى دلالة صريحة في القوة البرية لدولة ايران وتفوقها على الدول الخليج العربي من الناحية البرية والذي يضع الباحث في استنتاج واضح الى ان الوضع الايراني والخليجي وضع غير مستقر ، حيث انعدام التكافؤ في القوى بين ايران ودول تعاون الخليج العربي يفرض بطبيعته الهيمنة من قبل الدول الاقوى على الدول الاضعف لتشمل السيطرة على قراراتها وعلى اقتصادياتها وتهديدها بالخيار العسكري في حال عدم الامتثال لمصالحها ، وهذا ما يمكن ان يحدث على مستوى الصلات الايرانية الخليجية بسبب اختلال التوازن بينهما، والذي يؤدي الى ضعف الضمانات للحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة . وكلها مؤشرات تشير الى امكانية عدم حدوث حرب بين ايران ودول الخليج العربي في السنوات القادمة. والذي يؤدي الى السيطرة العسكرية الايرانية على مضيق هرمز، وهو الممر الوحيد لناقلات النفط الخليجية والذي من خلاله تستطيع ايران السيطرة على اقتصاديات دول الخليج العربي بواسطة التحكم في فتحه واغلاقه ، والذي يؤدي الى الضغط على دول الخليج العربي اقتصاديا والتحكم بصادراتها و قراراتها السياسية ، حيث لا تملك هذه الدول قوة تستطيع بها ان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعادل الهيمنة الايرانية العسكرية والنووية عليها، الامر الذي سيجعلها ترضخ لما تطلبه ايران منها من تدخلات في قراراتها الخارجية والداخلية ، حيث تستبعد هذه الدول اللجوء العسكري لعدم وجود قوى عسكرية توازي القوى الايرانية العسكرية على المستوى العربي. (العدوان. مرجع سابق:42).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الاسلحة النووية

تعد القدرات النووية من أكثر المواضيع شيوعاً والتي تدور حولها الكثير من النقاشات، بالإضافة الى السياسات التي تمخضت عن تطوير الأسلحة النووية، وهذه النقاشات تدور حول فرضية منطقية واحدة مفادها أن الأسلحة النووية لا تزال مهمة. وبالرغم من أن الاسلحة النووية لم تستخدم بشكل فعلي منذ أن ألقيت القنبلتان على هيروشيما وناكازاكي، إلا أن المخاوف من إمكانية استخدامها ما زالت حاضرة .

لهذا سنتناول في هذا الفصل فرضية لتوازن القوى بين إيران ودول الخليج العربي في ضوء منضومة الاسلحة النووية، حيث سيشمل المبحث الاول دور البرنامج الايراني في التأثير على توازن القوى في منطقة الخليج العربي، وفي المبحث الثاني سنتطرق الى الخيارات المتاحة لدول الخليج العربي للحفاظ على توازن القوى في حال امتلاك إيران للسلاح النووي، وفي المبحث الثالث سنتطرق الى الاوضاع الاستراتيجية المترتبة على امتلاك ايران والسعودية للسلاح النووي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

دور البرنامج الايراني في التأثير على توازن القوى في منطقة الخليج العربي

تسعى إيران من خلال امتلاك برنامج نووي عسكري إلى تعزيز دورها ومكانتها الإقليمية ليكون للجمهورية الإسلامية حضوراً لا يقل وهجاً عن الهالة النووية المعطاة للهند وإسرائيل وباكستان، وقد نجحت في الحصول على أسرار التجربة الباكستانية، كما حققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية. وجهزت جبهات تُساعد على شحن نفوذها الإقليمي بالمزيد من الحيوية والصمود. ويُشير كثير من الإيرانيين إلى أن الطموحات السياسية للرئيس السابق "محمود أحمدي نجاد" ركزت على موضوع السلاح النووي، لتعزيز مساعيه لتصبح ايران قوة عظمى، فقد تمكن "نجاد" من تجاوز النُخبة الحاكمة بالتوسل إلى الشارع الإيراني من خلال الحقوق الإيرانية في الحصول على الطاقة النووية، كسبب ومرتكز أساسي لحملته الانتخابية لإحياء المثل الثورية، وتعزيز قاعدته بين الأوساط العسكرية، وبذلك أصبح المفهوم السائد لدى قطاع كبير من الإيرانيين، هو أن إيران، صاحبة التاريخ العريق والحاضر الزاهر بالإمكانات الهائلة ، من حقها أن تُصبح دولة نووية قوية، اعتقاداً منهم بأن إيران عندئذ ستنال الاحترام الذي تستحقه من العالم، وإعلانها لاعباً أساسياً كقوة جيوبوليتيكية في المنطقة يُحقق الاعتراف بها كجمهورية إسلامية قوية.(ادريس،2006)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيران إذ تطرح طموحها لامتلاك التقنية النوية فهي تقدمه للعالم بدعوى الاستخدام السلمي للطاقة، فيما ترى أطراف دولية وإقليمية أن مرد هذا الطموح، هو الانتقال في مرحلة لاحقة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى امتلاك قدرات عسكرية نووية. وهو ما اصطدم بمُعارضة إقليمية ومخاوف خليجية، ومُمانعة أمريكية وإسرائيلية، وتأرجُح في الموقف الأوروبي بين سياسة الحوار والمُعارضة.(اليان ،69،2011)

وانطلقت ايران في رؤيتها لبحث تطوُرات البرنامج النووي الإيراني واثاره في إطار رؤية إيران لمصالحها القومية ودورها الإقليمي والدولي ورؤيتها لأمنها القومي والإقليمي، ومردود تلك الرؤية في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل السيناريوهات المفتوحة للتعامُل الدولي مع ذلك البرنامج.

ولا شك ، ان تطوير ايران لبرنامجها النووي ، من برنامج معد لأغراض سلمية (كما تدعي) الى برنامج يسهم في تطوير قدراتها العسكرية بهدف امتلاك السلاح النووي ، من شأنه ان يرتب نتائج تفسد التوازن وتحقق اغراضه المنشودة في منطقة الخليج العربي ، وهذا ما يدفعنا للتثبت من حقيقة النوايا الايرانية في هذا الميدان من خلال متابعة جهودها في بناء وتصميم برانمجها النووي. (اليان ،29،2011)

وحسب نظرتها المستقبلية في امتلاكها السلاح النووي ، تسعى إيران من خلال امتلاك برنامج نووي عسكري إلى حماية دورها الإقليمي، وتوسيع هذا الدور ليكون للجمهورية الإسلامية حضوراً لا يقل وهجاً عن الهالة النووية المعطاة للهند وإسرائيل وباكستان، وقد نجحت في الحصول على أسرار التجربة الباكستانية، كما حققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية، ولا يزال تألقها على حاله، كونها مخزناً ضخماً للغاز والنفط، وذات موقع جغرافي حساس، وقد وسعت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفوذها السياسي، والأمني، والاقتصادي، فامتد إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين. وجهزت جبهات تُساعد على شحن نفوذها الإقليمي بالمزيد من الحيوية والصمود. ويُشير كثير من الإيرانيين إلى أن الطموحات السياسية للرئيس "محمود أحمدي نجاد" وهو المُتشدِد الذي تغلَب على المُرشح صاحب الخبرة السابقة "هاشمي رافسنجاني" في الوصول إلى رئاسة البلاد قد، ركزت على موضوع السلاح النووي، لتعزيز مساعيه إلى عرش السلطة الإيرانية، فقد تمكن "نجاد" من تجاوز النُخبة الحاكمة بالتوسل إلى الشارع الإيراني من خلال الحقوق الإيرانية في الحصول على الطاقة النووية، كسبب ومرتكز أساسي لحملته الإنتخابية لإحياء المثل الثورية، وتعزيز قاعدته بين الأوساط العسكرية، وبذلك أصبح المفهوم السائد لدى قطاع كبير من الإيرانيين، هو أن إيران صاحبة التاريخ العريق والحاضر الزاهر بالإمكانات الهائلة من حقها أن تُصبح دولة نووية قوية، اعتقاداً منهم بأن إيران عندئذ ستنال الاحترام الذي تستحقه من العالم، وإعلانها لاعباً أساسياً كقوة جيوبوليتيكية في المنطقة يُحقق الاعتراف بها كجمهورية إسلامية قوية. (اليان ،25،2011)

وإيران إذ تطرح طموحها لإمتلاك التقنية النوية فهي تقدمه للعالم بدعوى الإستخدام السلمي للطاقة، فيما ترى أطراف دولية وإقليمية أن مرد هذا الطموح، هو الإنتقال في مرحلة لاحقة من الإستخدام السلمي للطاقة النووية إلى الإستخدام العسكري لها. وهو ما اصطدم بمُعارضة إقليمية ومخاوف خليجية، ومُمانعة أمريكية وإسرائيلية، وتأرجُح في الموقف الأوروبي بين سياسة الحوار والمُعارضة. (اليان ،26،2011)

ومن ثم تسعى تلك الدراسة لبحث تطوُرات البرنامج النووي الإيراني وبواعثه في إطار رؤية إيران لمصالحها القومية ودورها الإقليمي والدولي ورؤيتها لأمنها القومي والإقليمي، ومردود تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرؤية في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل السيناريوهات المفتوحة للتعامُل الدولي مع ذلك البرنامج.

أولاً: تطور البرنامج النووي الايراني:

تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" حيثُ مثل الاهتمام بالطاقة النووية جزءاً من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف الخمسينيات بعد القضاء على ثورة "مصدق" في أغسطس 1953، ودخول إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في برنامج الذرة من أجل السلام.(البرصان،106،2002)

وتعتبر بداية الجهود الملموسة لانشاء ايران برنامجها النووي كانت في عام 1974 ، حيث قام الشاه "رضا بهلوي" بإنشاء محطة للطاقة النووية في (بوشهر) بمساعدة ألمانية وتشجيع من الولايات المتحدة والدول الغربية لإيران على ارتياد المجال النووي. غير أنه تم إلغاء المشروع مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 إتساقاً مع الأراء القائلة بحرمة إمتلاك مثل هذا النوع من الأسلحة، بعد أن كان الشاه قد إستثمر نحو 6 مليارات دولار في بناء المنشئات النووية في بوشهر، وكانت الشركات الألمانية قد انتهت من إنشاء البنية التحتية ووعاء الإحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في (بوشهر) في عام 1980. وسادت القيادة الإيرانية، في أعقاب الثورة، حالة من عدم الإكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية، حيث اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم "آية الله الخميني"، موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية، في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسليح.(باكير،29،2007)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية التي أحاطت بإيران، تمت مُراجعة شاملة لهذا القرار عام 1982عندما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب، في الوقت الذي بدأت تُعاني فيه من الحظر على مشتريات الأسلحة، كان العراق يحصُل على كل ما يحتاجه من الاتحاد السوفيتي وفرنسا، الأمر الذي جعل المسؤولين الإيرانيين يُعيدون التفكير في ضرورة التزود ببرنامج للتسلُح النووي.(باديب ،2005)

غير أن هذا لم يكُن السبب الوحيد، فهناك سبب آخر كان يؤرق الإيرانيين وهو أن جميع الدول المُجاورة، إما أنها تمتلك أو على وشك امتلاك قوة نووية، فهُناك الاتحاد السوفيتي بكل ما يملكه من ترسانة نووية معروفة، ثم الهند وباكستان اللتان بدأتا تأخُذا مكانهما بين الدول النووية، وهناك الولايات المتحدة الموجودة بكل صنوف الأسلحة في المنطقة، وكان هُناك العراق وما تردد حول امتلاكه أسلحة تدمير شامل، هُناك إسرائيل التي لا يُخفى على أحد إمكاناتها في هذا المجال ، رغم إنكارها الدائم والمُستمر. كل هذه المعطيات يمكن ان تكون محفزة للقيادة الايرانية لان تكون هي الاخرى قوة نووية في المستقبل.

بدأ البرنامج النووي الإيراني يشهد مزيداً من قوة الدفع بعد ما حدث من تحوُلات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النووي خصوصاً. فقد وجدت القيادة الايرانية أنهُ من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي، مع السعي الحثيث لتنويع مصادر الحصول على التقانة النووية ليشمل روسيا والصين وباكستان والهند وكوريا الشمالية والأرجنتين وجنوب إفريقيا، بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا خاصة ألمانيا وفرنسا وأسبانيا نتيجة الضغوط الأمريكية الرافضة لاستكمال العمل في محطة بوشهر النووية. (باديب،63،2005)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونفذت إيران حينذاك كثيراً من الأنشطة المُتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت الحكومة الإيرانية بتأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام 1984 بمساعدة صينية، وشرعت في إنشاء مركز للبحوث والإنتاج النووي في منطقة معالم كاليه عام 1987، وأعلنت مصادر إيرانية مسئولة في عام 1988 أن إيران أنشأت معملاً لاستخلاص البلوتونيوم.(باكير،74،2007)

كان الاتفاق الذي وقعته مع باكستان عام 1986 يقضي بأن تقوم باكستان بتدريب العلماء الإيرانيين والمُساعدة في البرنامج النووي الإيراني، ثم وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين عام 1987 للحصول على وقود نووي أرجنتيني من اليورانيوم المُخصب المُخصص للأغراض السلمية. (علي،121،2010)

أعقب ذلك اتفاق آخر مع جنوب أفريقيا خلال الفترة من 1988- 1989، للحصول على كميات من اليورانيوم المُخصب لإجراء التجارب النووية.(باكير،55،2007)

وبدءا من التسعينات دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة الاهتمام المكثف، إذ شهد نشاطاً في كافة المجالات، وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المُتقدمة، ووردت تقارير امريكية في عام 1992 تُشير إلى أن إيران لديها على الأقل 200 عالم، ونحو 2000 شخص يعملون في مجال البحوث النووية.(علي ،58،2010)

من ناحية اخرى، اهتمت إيران بإنشاء أجهزة الطرد المركزي التي تعمل بالغاز لتوفير الوقود اللازم لمحطتي (بوشهر) وهو ما أرتبط بسعيها في امتلاك القُدرة على تخصيب اليورانيوم، وخلال الفترة ما بين 1993-1995 حصلت إيران على موارد تكفي لإقامة 500 جهاز طرد مركزي، الا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انها لم تتمكن الا من إنشاء 160 جهاز منها حتى مارس 2003. كما استطاعت خلال الفترة من 1997–2002 أن تصنع ذاتياً كل مكونات اليورانيوم وأن تختبر كافة أجهزة الطرد المركزي بنجاح، ومن ثم أنشئت مصنع لتخصيب اليورانيوم في ناتانز والذي أصبح مقراً لبرنامج الطرد المركزي حتى يتسنى لها إتمام دائرة الوقود النووي. (تقي الدين،72،2011)

بالرغم من أن إيران وقعت في عام 1970 على اتفاقية منع انتشار السلاح النووي وسمحت لهيئة الطاقة النووية بإجراء مراقبة على التجهيزات النووية المدنية التي تملكها وأظهرت حرصاً على المُطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل،. وعلى الرغم من قِدَم البرنامج النووي الإيراني، فإنه لم تثر حوله أية شكوك قبل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، ولكن، ومنذ ذلك العام، اخذت الولايات المتحدة واسرائيل تمارس ضغوطاً هائلة على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودولاً أوروبية بحجة أن إيران تملُك برنامجاً نووياً عسكرياً تسعى من خلاله لاستخدام التقانة النووية في المجال العسكري.(الشمري،89،2007)

وحيثُ يُشكل الإصرار الإيراني على تخصيب اليورانيوم أحد أقوى بواعث الشكوك الدولية في المقاصد الإيرانية، على الرغم أنهُ ليس في مُعاهدة منع الانتشار النووي ما يحول دون مُمارسة الإثراء التنظيري باستخدام أي تقنية تراها الدولة الراغبة في ذلك، ولأن الأمر يختلف في حالة إيران نظراً لتعلّقه بمواد نووية قابلة للانشطار النووي، فقد استدعى ذلك بسط رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونظراً لخطورة عملية تخصيب اليورانيوم، يتم فرض رقابة على إنتاجها وعلى استعمالها ضمن ما يُعرف بنظام الضمانات الشاملة، حيثُ تتشارك الدولة العضو في الاتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعهُدات والالتزامات، وفي حالة التأكُد من عدم امتثال الدولة لتعهُداتها، يجوز لمجلس محافظي الوكالة العمل بما جاء في الفقرة (ج) من المادة (12) من النظام الأساسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للوكالة، والتي تتضمن عدة أمور، منها : إنهاء المُخالفة إلى جميع أعضاء الوكالة، وإلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.(تقي الدين،35،2011)

وفي المسألة الإيرانية كشفت منظمة مجاهدي خلق عام 2002، عن البرنامج النووي للجمهورية الاسلامية في إيران حيث كان البرنامج قبل ذلك سري. واصبحت المناقشات حول البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية واحدة من التحديات الكبرى لدى النظام. وفي السنوات الأخيرة أعلنت المنظمة بأنها حصلت على معلومات حول وجود موقع سري جديد ضمن البرنامج النووي الإيراني.

وجاء تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2004 صريحاً بشأن الاتهامات الأمريكية حول تطوير إيران سلاحاً نووياً، فقد أكدت هذه التقارير على عدم وجود دليل على أن برنامج إيران النووي مُخصص لأغراض تصنيع أسلحة نووية، ففي تصريحاته لقناة العربية الإخبارية التليفزيونية في 2004/12/20 قال مدير عام الوكالة: إن الوكالة لم تر أبعاداً عسكرية لهذا البرنامج، وأن تخصيب اليورانيوم شيء مسموح به، ولكن لا بد من المراقبة. (تقي الدين،46،2011)

ومع بداية عام 2006، شهد الملف النووي الإيراني تطوراً جديداً، ففي الثامن من يناير من نفس العام، طلبت إيران من الوكالة الدولية فض الأختام التي وضعها مُفتشوها في وقت سابق على منشآتها النووية في مفاعل (ناتانز) ومفاعلين آخرين في منطقة بوشهر، ورفضت المُقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الحادي عشر من إبريل 2006 أعلن الرئيس الإيراني السابق "محمود أحمدي نجاد" أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التقانة النووية وأنها مُصمَمة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم(قناة العربية،2006)، ومن ثم اعتبر "نجاد" أن إيران قد ولجت بالفعل النادي النووي. وهو نفس المعنى الذي أكده "هاشمى رافسنجاني" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في اليوم ذاته. وأكده في اليوم التالي "ستيفن ريدميكر" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية المُكلف بملف حظر الانتشار النووي، والذي أعلن أن طهران قادرة على صنع القنبلة النووية في غضون 15 شهراً. بينما رجح مدير الاستخبارات القومية الأمريكية في سنة 2006 "جون نيغرويونتي" في حديث لهيئة الإذاعة البريطانية في 2 يونيو 2006، أن تمتلك إيران القنبلة النووية بحلول عام 2010.(تقي الدين،49،2011)

هذا وقد وقعت إيران اتفاقاً مع كل من تركيا والبرازيل في 17 مايو 2010 نص على نقل إيران لليورانيوم مُنخفض التخصيب بنسبة (3.5%) إلى تركيا لمُبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة (20%)، فيما قررت إيران والقوى الكبرى في مجموعة (5+1) وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إلى جانب ألمانيا في سبتمبر 2010 استئناف المفاوضات المُتوقفة منذ أكتوبر 2009 حول البرنامج النووي الإيراني بعدما رفضت إيران اقتراحاً ينُص على إرسال 1200 كيلوجرام من اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب إلى روسيا للحصول في المقابل على وقود من روسيا وفرنسا لمُفاعل الأبحاث الطبية في طهران، وهو ما يُؤكد إصرار إيران على إمتلاك القُدرات النووية ، وخصوصاً عمليات التخصيب، وأنها مُتمسكة أيضاً بسياسة فرض الأمر الواقع واستباق التطوُرات لوضع الطرف الآخر في وضع المُتلقي، وهو ما يتسق مع نهج الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" الذي تميز بالصلابة سواء في سياسته التفاوضية بشأن البرنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النووي، أو التشدُد في استكماله البرنامج النووي ارتباطاً بقناعته بأن سياسة تخفيض التوتر التي تبنتها الحكومات السابقة حققت القليل وأضعفت كثيراً الموقف الإيراني وأجبرته على المزيد من التنازلات.(تقي الدين،2011)

و بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي 18 شهرا ، توصلت إيران والدول الكبرى يوم 2 أبريل/نيسان 2015 في مدينة لوزان السويسرية إلى اتفاق إطار لحل ملف البرنامج النووي الإيراني سمي باتفاق لوزان، ويهدف هذا الاتفاق إلى كبح تقدم البرنامج النووي لمدة عشر سنوات –على الأقل– بتعليق أكثر من ثلثي قدرات التخصيب الإيرانية مقابل رفع العقوبات الغربية على طهران، بعد 12 عاما من التهديدات بين الطرفين. (http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015)

وحسب ما قدمه مركز القدس للدراسات فان هذه القيود لا تعد قيودا رادعة، اذ اشارت في دراستها الى ان هذه القيود ليست الا مهلة لإيران حتى تصوب اوضاعها الاقتصادية والسياسية لكي تعود صاحبة قوى عظمى عسكريا واقتصاديا ، اذ ان هذه القيود متنفس لإيران كي تنهض مجددا ، حيث لم تمنع هذه الاتفاقية استخدام ايران لمفاعلاتها النووية بل حددت نسبة معينة لتخصيب اليورانيوم واستخدامه ، وفي هذه الاتفاقية اعتراف واضح بان ايران هي قوة عظمى يجب الاعتراف بها عربيا ويجب اتباعها وهذا ما تخشاه خاصة دول الخليج العربي. (http://www.aljazeera.ne /2015)

وكما بين مركز المدينة المنورة للدراسات فان اتفاقية لوزان هي سبب واضح من اسباب اندفاع المملكة العربية السعودية الى امتلاكها للسلاح النووي قبل انتهاء مدة هذه الاتفاقية ، حيث ان اتفاقية لوزان تعد بالنسبة الى السعودية هي غطاء وحماية لإيران في استكمال ملفها النووي وتحقيق مصالحها العسكرية والسياسية ، بالإضافة الى نهضتها اقتصاديا بإزالة العقوبات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية التي سبق وفرضت عليها ، كما ان هذه الاتفاقية لم يتم التوقيع عليها نهائيا الامر الذي يتيح لايران عدم تطبيقها والعمل على استكمال ملفها النووي في الوقت القريب ، وليس لايران قوة تجبرها على ايقاف ملفها النووي وحله ، ودلالة ذلك الاعوام التي سبقت هذه الاتفاقية والتي لم تستطع الولايات المتحدة اتخاذ اي اجراء بحقها سوى الحجر الاقتصادي عليها ، ولم يكن هذا الحجر ذو تاثير رادع لايران في استكمال ملفها النووي . (http://www.aljazeera.ne /2016)

ثانيا: تأثير البرنامج النووي الإيراني على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي:

رغم وجود بعض المؤشرات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الإيرانية الخليجية في أعقاب أزمة الخليج، الثانية وما تلاها من إضعاف لقوة العراق والإطاحة بنظامهِ السياسي، إلا أن هناك تناقُضاً بين ما تُطالب به إيران وما تُمارسه على أرض الواقع. ففي الوقت الذي تُطالب فيه برحيل القوات الأجنبية عن منطقة الخليج وإحداث مزيد من التقارُب مع الدول الخليجية الست، الأمر الذي يترتب عليه خفض مُعدلات الإنفاق على التسلُح ويقلل من حدة التوتر بين الطرفين، فإنها تسعى، ومن ناحية اخرى، الى تطوير قُدراتها التسليحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية، بل تنوع هذا التسلُح.

وتتمثل مُعضلة دول الخليج العربية، نتيجة للبرنامج النووي الإيراني، في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه. فهي من جهة لا تُريد أن تكون هُناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عُمق شعبي وديني في دول الخليج العربية، ومن جهة أُخرى لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري، لذلك نجد مواقفها العلنية تُحبذ الخيار الدبلوماسي على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غيره من الخيارات بإعتبار أنهُ أفضل السُبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوُف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تُصبح دولة بقُدرات نووية عسكرية من جهة اخرى .

الا ان السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصُب في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج ويُهدد الاستقرار في المنطقة، ويزيد من مُعضلة التوصُل إلى صيغة مُتفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المُتعلقة بالترتيبات الأمنية. المعضلة الاخرى هي ان الأدراك الخليجي لتنامي الخطر الايراني يدفع بها الى الاحتماء اكثر بالمظلة الامنية العسكرية الامريكية، كما وان تزايُد التصريحات المُتشددة من داخل منظومة صُنع القرار الإيراني والاستمرار باستخدام لفظ (الخليج الفارسي) والتشبُث به كمُسمى للاستحقاق التاريخي للخليج من جانب إيران استكمالاً لمفهوم دورها الاقليمي عمل على تعميق الخلافات ووسع الهوة بينها وبين جيرانها من دول مجلس التعاون. أضف إلى ذلك التأثيرات المُحتملة للسيناريوهات المفتوحة لمُستقبل الملف النووي الإيراني على أمن الخليج، جنباً إلى جنب مع المخاطر البيئية المُتوقعة. وهو ما يجد تفصيله فيما يلي:

1- هذا الوضع المتمثل بامتلاك ايران للسلاح النووي يُمثل تكريس لحالة الخلل القائم في موازين القوى والتي تعكس تفوقاً عسكرياً وبشرياً إيرانياً، خاصة بعد الخروج الدائم للعراق من مُعادلة التوازن العسكري هذا ان لم نقل ان العراق ارضا وشعبا وامكانيات سيرت لصالح ايران. فمُخصصات الإنفاق العسكري الإيراني تحظى بأهمية قصوى في ميزانية الدولة، لما يُحققه ذلك من تحقيق الهدف القومي لإيران في بناء قاعدة عسكرية صناعية مُتميزة، ولتحديث القوات المسلحة ولامتلاك أسلحة ردع. ورغم أن الإنفاق العسكري الإيراني بدا مُتواضعاً في بداية التسعينيات مُقارنة بعقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثمانينيات نتيجة المشاكل الاقتصادية والهزيمة التي واجهتها إيران عام 1988 ، ونتيجة للتوتر الذي ساد المنطقة بسبب حرب الخليج الثانية، حيثُ تقلص الإنفاق العسكري على الدفاع من 12.2 مليار دولار عام 1987 إلى 8.9 مليار دولار عام 1989، ثم إلى 8.2 مليار دولار عام 1990، حتى وصل إلى 4.2 مليار دولار عام 1995.(الشمري،76،2007)

إلا أن الإنفاق بدأ يأخُذ في الزيادة تدريجياً مرة أُخرى إلى 4.7 مليار دولار عام 1997 بنسبة 6.9% من الناتج القومي، ثم ارتفعت مُعدلات الإنفاق العسكري خلال عام 1998 إلى 5.8 مليار دولار، و 5.7 مليار دولار عام 1999 بنسبة 8.17% من الناتج القومي، ثم يصل أقصى مُعدل له عام 2000 نتيجة ارتفاع عائدات البترول حيثُ وصل إلى 7.5 مليار دولار في ذلك العام، ويقدر حجم الانفاق العسكري لها في عام 2015 الى 4.8 مليار دولار في العام .(الشمري،80،2007)

2- من الركائز الأساسية للاستراتيجية القومية الإيرانية ضرورة هيمنة إيران على (الخليج العربي) وأن يتم الاعتراف إقليمياً ودولياً بها، لذلك فإن عليها التصدي بكُل الطُرق والوسائل لمُواجهة أي جهود أو إجراءات تعوق ذلك يعد جزء أساسي من الأمن القومي الإيراني، وهو ما يفرض عليها امتلاك قُدرات ذاتية عسكرية واقتصادية وتقنية تفوق حاجتها الدفاعية والذي ينعكس بدوره على التوازُن الاستراتيجي الإقليمي لتُصبح قوة إقليمية مُهيمنة.

3- إن امتلاك إيران سلاحاً نووياً يؤدي إلى صعوبة حقيقية في التوصُل إلى صيغة مشتركة للترتيبات الأمنية في المنطقة، التي هي في الأصل من القضايا الخلافية فى العلاقات الإيرانية – الخليجية، خاصة ما يتعلق منها بمسألة الوجود الأجنبي في تلك الترتيبات. ومن ثم فإن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصُل إلى صيغة أُمنية مستقبلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمنطقة الخليج وينسف كافة الجهود التي بذلها الجانبان لسنوات مضت لبناء الثقة ونبذ اللجوء للقوة في حل الخلافات وإرتضاء التفاوُض ومبادئ حُسن الجوار والمنافع المُتبادلة كأُسس للتعامُل البيني. وهم ما يدفع دول مجلس التعاون الخليجي العربي فى سعيها لإقامة صيغة أُمنية مُشتركة في الخليج لأن تحصُل على ضمانات دولية مُلزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع كافة الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المُتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.(الشمري،2007)

4- امتلاك ايران للسلاح النووي يؤدي الى اختلال في توازن القوى بينها وبين دول الخليج الامر الذي يؤدي الى حصر دول الخليج العربية في مُواجهة البرنامج النووي الإيراني بين خيارات ثلاثة أولها: بدء برنامج نووي سلمي يتم تحويله مُستقبلاً إلى برنامج عسكري ، على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم مثل الباكستان وروسيا وبريطانيا وامريكا وفرنسا والصين، وثانيها: الدخول في تحالُفات استراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على مظلة نووية لتأمين ردع استراتيجي تجاه إيران، وثالثها: شراء سلاح نووي جاهز. ويبدو أن دول الخليج العربية، ورغبة منها في تصحيح مظاهر الاختلال في توازن القوى قد إنحازت للخيار الأول لأن تكلفته السياسية أقل. (الصعيدي،2009)

5- و يزيد من تلك المخاطر إنفتاح السيناريوهات المستقبلية للبرنامج النووي الإيراني على كافة التوقعات. وهي على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- السيناريو الأول :

الضغط باتجاه معاهدة امنية مع امريكا لضمان تعديل حالة الاختلال وعدم توازن القوى بين ايران ودول الخليج العربي ، من خلال توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع امريكا تلزمها بالدفاع عن دول الخليج العربي وحمايتها من الاعتداءات الواقعة عليها عسكريا واحاطتها بالمظلة النووية الامريكية والتي تعني تبعية دول الخليج العربي لامريكا عسكريا ونوويا ، او من خلال التعاون مع امريكا للعمل على انشاء مفعالات نووية سلمية على اراضي دول الخليج العربي لاستغلالها سلميا ومن ثم استغلالها وتحويلها الى النطاق العسكري .

ب- السيناريو الثاني :

الدفع بالسعودية لامتلاك سلاح نووي حيث هي الدولة الاقدر على امتلاك هذ السلاح نظرا لما تتمتع به من امتلاك طائرات عكسرية لها القدرة على حمل القنابل النووية .

في حالة إمتلاك إيران للسلاح النووي إلى جانب إسرائيل، فإن مثل هذا التطوُر سيُمثِل إنقلاباً إستراتيجياً، سواء في ميزان القوى الإقليمية أو في أنماط التفاعُلات الإقليمية المُترتبة عليه. فهو من ناحية قد يقبل هذا كأمر واقع من جانب دول المنطقة لموازنة القُدرات الإسرائيلية في هذا المجال مع الاستعداد لعدم تبني أو المُشاركة في أي مواقف تصعيدية ضد إيران في هذا الصدد. وهو ما يُحقق لإيران هدفها في القيادة والهيمنة إقليمياً وشرق أوسطياً.

أما في حالة إنكار دول المنطقة على إيران امتلاك السلاح النووي، فإن تداعيات ذلك الوضع ستخلق حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، إذا استشعرت تلك الدول، لاسيما دول الخليج، قدراً عالياً من التهديد للأمن والاستقرار الوطني والإقليمي، وهو ما قد يفتح المجال أمام سباق نووي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محموم لامتلاك ذلك السلاح ينهى ما تبقى من أمال لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. أو أن ذلك يفتح المجال أمام الدول غير القادرة على امتلاك السلاح النووي للبحث عن مظلة نووية من جانب الدول الكبرى المالكة لذلك السلاح تنفيذاً لنصوص مُعاهدة منع الانتشار النووي، وهو ما قد يتسبب في حدوث تصعيد أمني صغير في منطقة الخليج العربي والمشاحنات العسكرية بينها وبين ايران وخصوصا في الجانب العسكري البحري على مضيق هرمز ، علاوة على أن دول المنطقة ستجد نفسها طرفاً في أي مُواجهة عسكرية قد تنشأ بين إيران والقوى الكبرى. وهي كلها أمور تدفع باتجاه فشل الآليات الدولية القائمة عبر الأمم المتحدة في منع الانتشار النووي.(بن سلطان،89،2005)

6- هذا إلى جانب الآثار البيئية للبرامج النووية الإيرانية، حيثُ توجد دلائل علمية عديدة تؤكد على أن المنشآت النووية الإيرانية لم تنشأ وفقَ القواعد العلمية المرعية في ذلك، فمُفاعل (بوشهر) الذي يقع على بعد نحو 241.4 كيلو متر من مدينة الكويت يعتمد بصفة أساسية على تقنيات روسية لا تملُك عناصر الأمان النووي. وهو ما يعني أن دول الخليج تظل مُعرضة لخطر تسرُب الإشعاعات من تلك المنشآت. وهو الخطر الذي يزداد حال الاحتكام لسيناريو توجيه ضربة جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية والذي من شأنهِ أن يؤدي إلى كابوس نووي أكبر حجماً وأبعد تأثيراً من كارثة (تشرنوبل 1986)، بسبب تسرُب الإشعاعات النووية من المُفاعلات والمصانع، وهو ما قد يؤدي إلى خسائر بشرية بالغة الخطورة والمدى. وهو ما قد يحدُث أيضاً في حالة عدم اللجوء للخيار العسكري وذلك لوقوع إيران في محيط منطقة جيولوجية نشيطة زلزالياً -كما هو في اليابان- بما يعني أن زلزالاً قد يُسبب حادثاً نووياً تكون أثاره الكارثية أكثر وضوحاً على دول مجلس التعاون الخليجي منها على إيران، والتي قد تودي بحياة نحو مائتي ألف نسمة. كما أن تلوث مياه الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة إلقاء إيران لمُخلفاتها النووية فيها من شأنهِ أن يؤدي إلى تلوث إشعاعي تستمر آثاره لعقود طويلة وتقود إلى إغلاق محطات تحلية المياه على السواحل العربية. (بن سلطان،161،2005)

ورغم ان اتفاق لوزان النووي قد فرض شروط او قيود تحول دون تحول ايران الى قوة عسكرية نووية، إلا أن طموحها لا يرتضي إلا ان تكون كذلك، أي قوة عسكرية نووية اقليمية، وما يدعم هذا الطموح طبيعة الدوافع التي تحثها الى تحقيق ذلك. ومن بين هذه الدوافع الاتي :-

أ. دوافع خارجية

اولاً : امتلاك القوة العسكرية

تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية–الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، وأبرزها أن إيران لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها يجب أن لا تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران.

ثانياً: تعزيز المكانة السياسية الدولية

بمعنى تعزيز المكانة السياسية سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي، إن امتلاك الدول للسلاح النووي يساعد في تقوية الدول للحصول عليها مكاسب سياسية في تفاوضها مع الدول الإقليمية والعالمية. وبناءً عليه فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يعطيها مكانة سياسية وقدرة تفاوضية أكبر لتحقيق مكاسب سياسية تحقق الأمن والاستقرار والهيبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الأمن والاستقلال الكامل:

ترى إيران نفسها الآن في مواجهة القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي تمتلك معظم مشاريعها ومصالحها في المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن القوي الإيراني وسيادته، ولا يمكن مواجهة هذا التهديد إلا بامتلاك قوة رادعة بحجم السلاح النووي (فتحي، 361:2006).

أ. دوافع داخليةً:

تحقيق أهداف معينة للسياسية الداخلية

مثل إرضاء الغرور الوطني أو رفع الروح المعنوية الوطنية أو إرضاء المؤسسة العسكرية. وبتطبيق الدوافع النظرية السابق الإشارة إليها على إيران أن يتضح أن دوافعها هي خليط من هذه الدوافع جميعاً وفي ذات الإطار يمكن الإشارة إلى الآتي (درويش،2004: 7–10):-

1. اعتبارات المكانة الإقليمية والدولية فإيران بموقعها الاستراتيجي أخذت في الحسبان وجود ثلاث قوى على صعيد المنطقة هي إسرائيل وتركيا وباكستان والهند. وهي في إطار ضمان مصالحها الجيوسياسية ترى من الضرورة امتلاك القدرات العسكرية للمحافظة على هذه المصالح وبأسرع وقت ممكن لمواجهة التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي التركي ولكي تواكب انعكاسات عملية السلام على صعيد المنطقة ككل.
2. اعتبارات عسكرية تعود إلى امتلاك العديد من الأطراف في المنطقة لأسلحة نووية، وتتمثل هذه الأطراف في إسرائيل وباكستان والهند، فإسرائيل تمتلك القنبلة النووية، وتشير التقديرات أن حجم الترسانه النووية يضم ما يقارب (200) قنبلة نووية. كما تشير المصادر المختلفة إلى أن إسرائيل ربما تمتلك أسلحة نووية تكتيكية يمكن استخدامها في القذف المدفعي أو الجوي. ليس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا فحسب بل توجد احتمالات لوضع إسرائيل خطط حرب تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل لا سيما وأنها تتعمد إخفاء إمكانياتها النووية. أضف إلى ذلك إعلان الهند والباكستان امتلاكها السلاح النووي.

وهناك الدوافع الاستراتيجية المحتملة وراء النووي العسكري الإيراني يمكن رصدها في مسائل عدة، تشمل البقاء، الردع، الهيبة والمكانة، الأمن والاستقلال الكامل، حالة القوى العظمى. حيث يمكن من خلال وضع كل دافع من هذه الدوافع في مكانة وفق ترتيب منطقي متسلسل للتعرف إلى مدى المكاسب التي يمكن أن تتحصل عليها إيران من امتلاك السلاح النووي، ويمكن توضيح هذه الدوافع كما يلي:- (فتحي،2006: 360-361)

أولاً: البقاء: وهو حافز أساسي ومهم لامتلاك السلاح النووي، ويستند إلى تصور أن هناك حاجة إلى وسيلة تضمن بقاء دولة ما أو ثقافة ما، فمن الواضح أن إيران لا تواجه عدواً أو تهديداً مصمماً على إزالتها، ولكن نجد أن البقاء كدولة دينية شيعية ذات ثقافة خاصة هو هاجس أمني قومي مستمر داخل التركيبة العقائدية الإيرانية.

ثانياً: الردع: يمثل الردع عقيدة استراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني فالجيش الأمريكي ينتشر في العراق والخليج، ويتمركز في دول آسيا الوسطى والمحيط الهندي، كما تنظر إسرائيل النووية إلى إيران باعتبارها العدو الأول لها.

ثالثاً: الهيبة والمكانة: على مر التاريخ كان امتلاك القوة العسكرية القوية والمتفوقة كمياً يعدّ الوسيلة الأساسية لترسيخ هيبة الدولة، وتحديث إيران لقواتها العسكرية وامتلاكها تقنيات تصنيعها بالإضافة إلى وجود قوة نووية يمكن أن يضعها في مصاف القوى الإقليمية العظمى، ويزيد من حضورها الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: حالة القوة العظمى: تمتلك إيران إرثاً إمبراطورياً عظيماً متمثلاً بالإمبراطورية الفارسية التي كان يمتد نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى، الأمر الذي حفزها نحو بناء قوة عظمى مهيمنة إقليمياً وحتى دولياً. وخصوصاً مع امتلاكها لعمق أيديولوجي لا يستهان به.

ويرى الباحث أن أحد الدوافع المهمة وراء امتلاك إيران للقدرات النووية هو رغبتها في لحاق القوى الإقليمية المجاورة لها، كما أن سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي يعبر بشكل أو بآخر عن رفض إيران لسياسية الغرب التي تغض الطرف عن مطالب دول منطقة الشرق الأوسط بتطبيق التفتيش الدولي على المنشآت النووية في إسرائيل، أو على الأقل مطالبة إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. أما العوامل الداخلية فيبدو أن تأثيرها على برامج إيران النووية ضئيل للغاية حيث يحظى برنامج تطوير القدرات النووية وأنظمة نقلها بدعم واسع في إيران، فالإصلاحيون والمحافظون على حد سواء يتفقون على ضرورة حيازة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها أولوية دفاعية عليا. وأن إيران محاطة بقوى نووية مجاورة مثل روسيا وباكستان والهند عدا أن إسرائيل أيضاً تهدد إيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

خيارات دول الخليج العربية للحفاظ على توازن القوى

في ظل امتلاك ايران للسلاح النووي

سنعالج في هذا المبحث الخيارات المتاحة امام دول الخليج العربية بتصحيح مظاهر الاختلال في معادلة توازن القوى فيما لو تحولت ايران الى قوة نووية عسكرية ، ويبدو، ان هذا الوضع فيما لو تحقق، فإن الدول العربية الخليجية ، وفي مقدمتها السعودية ، ستكون امام ثلاثة خيارات : اما ان تسلك سبيل الاقتدار النووي العسكري واما ان تكون تحت المظلة النووية الامريكية او التوصل إلى اتفاق إقليمي لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

الخيار الاول : السعي لامتلاك قدرات نووية عسكرية ، والدولة المرشحة هنا هي المملكة العربية السعودية بالنظر لإمكاناتها النفطية والمالية ، ولكونها الدولة القائدة لباقي دول الخليج العربية ضمن اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وبالنظر لعدم وجود بنية تحتية نووية في دول الخليج العربي ،الا ان ما يميز المملكة العربية السعودية امتلاكها صواريخ وطائرات تستطيع حمل الرؤوس النووية واطلاقها ، اي لا يستوجب ان يكون لها بنية تحتية او مفاعلات نووية لكي تصبح دولة نووية ، بل يكفيها ان تمتلك رؤوس نووية تستطيع ان تدافع بها عن نفسها من خلال الحصول عليها من الدول التي تمتلك اسلحة نووية ، ووضعها على طائراتها ومن ثم اطلاقها على الدولة التي تهدد امنها، وانواع الصواريخ هي : صواريخ رياح الشرق دي إف – 3 أي وهي صواريخ متوسطة المدى تحمل رؤوس حربية شديدة الانفجار، تم انتاجها سنة 1971م وتستخدمه دولتين فقط السعودية والصين ،و دي إف–21 وهي صواريخ متوسطة المدى ذاتية الدفع قادرة على حمل رؤوس نووية طورتها الصين في عام 2008م وتستخدمها فقط السعودية والصين،و صواريخ شاهين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قادرة على حمل جميع أنواع الرؤوس الحربية بما فيها النووية ويصل مداه إلى 900 كم، تم تطويرها في باكستان. (راغب السر جاني، 2007،96)

يمكننا ملاحظة بدايات الاهتمام السعودي بالإستراتيجية العسكرية النووية منذ عام 1999 عندما زار وزير الدفاع آن ذاك الأمير سلطان بن عبد العزيز موقعاً باكستانياً تجري فيه عمليات تخصيب اليورانيوم، ثم تكررت الزيارة بنفس تفاصيلها عام 2002، الأمر الذي يدل على مدى ارتباط البرنامج النووي الباكستاني السري بالمملكة، اذ ما يلفت ، ان استضافة أي مسؤول أجنبي في موقع بالغ السرية، لا يكون كذلك إلا اذا كانت الزيارة تقع في إطار تعاون عالي المستوى.(الخالدي،2007)

كما تم توقيع صفقة في عام 2003 مع باكستان للتَّزود بصواريخ وأسلحة بالستية تمتلك إمكانيات نووية، وأشارت بعض التقارير أن العلاقة النووية بين البلدين وصلت لحد سعي المملكة للعمل على برنامج نووي سري بخبرات باكستانية بين عامي 2003–2005. .(الزيات، 2006).

كما تشير العديد من التقارير الدولية و المتعدّدة المصادر أن المملكة العربية السعودية كان لها دور بارز و أساسي في دعم البرنامج النووي الباكستاني من الناحية المالية، و قد قامت المملكة بدعم باكستان اقتصادياً و نفطياً عندما تمّ فرض عقوبات أمريكية و دولية عليها لتجربتها النووية عام 1998، و ساهمت هذه المساعدات –و منها إمدادها بصادرات نفطية بقيمة ملياري دولار– باكستان على تجاوز محنتها و عزلتها و إكمال مشروعها النووي. (راغب السر جاني، 2007،106)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تؤكّد العديد من أجهزة المخابرات الغربية هذا الطرح معتبرة أنّ هدف المملكة الأساسي من ذلك هو ضمان الوصول السريع إلى الترسانة النووية الباكستانية لمواجهة أيّة تحديات بالغة الخطورة قد يكون من بينها امتلاك إيران للسلاح النووي. و تنظر المخابرات البريطانية (ام آي 6) على سبيل المثال إلى المملكة العربية السعودية على أنها قوّة نووية حاضرة لدخول النادي النووي متى شاءت عبر قدرتها على شراء "نووي جاهز".(راغب السر جاني، 2007،97)

وكان وزير الدفاع السعودي قد زار في العام 1999 و 2002 العديد من المنشآت العسكرية و النووية "السريّة" الباكستانية، و من بينها منشآت لتصنيع الصواريخ و تخصيب اليورانيوم، و قد أثارت هذه الزيارات امتعاض الولايات المتّحدة و خوف كل من إيران و إسرائيل، فيما قام العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان بزيارة إلى المملكة العربية السعودية. (الخالدي، 2007،95)

ويعتقد عدد من المحللين العسكريين و الخبراء في المجال الأمني أن السعودية ستلجأ إلى خيار شراء قنابل نووية بدلاً من الدخول في المجال النووي من الصفر لأسباب عديدة منها:

1- إن السعودية موقّعة على معاهدة منع الانتشار النووي، و هذا يعني أن أي نشاط نووي سعودي خارج الإطار السلمي سيُعدّ خرقاً للمعاهدة، و هو ما سيسبب لها مشاكل دولية كبيرة جداً. (راغب السر جاني، 2007،102)

2- إن خيار "شراء النووي" يعطي المملكة حريّة حركة و سرعة أكبر بكثير من الطرق التقليدية، مما من شأنه أن يخترق أية محاولات دولية لعرقلة أو منع حصولها على القدرة النووية في حال كان هناك وضع إقليمي استثنائي خطير. (راغب السر جاني، 2007،101)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- إن ذلك يوفّر للسعوديين رادعاً و غطاءً بديلاً عن المظلة النووية الأمريكية التي بات بعض الأوساط داخل المملكة يرى أنها ضمانة غير أكيدة، خاصّة بعد التوترات التي سادت العلاقة بين السعودية و أمريكا، إثر هجمات 11 أيلول 2001. (راغب السر جاني، 2007،105)

وعلى الرغم من أن كلاً من المملكة العربية السعودية وباكستان نفتا في حينه كلاً من التعاون النووي والغطاء النووي، إلاّ أنّ الحملات على الطرفين عادت لتتكثّف في العام 2003، خاصّة من قبل الولايات المتّحدة والهند في ظل هواجس كل من إسرائيل وإيران.

وفي تشرين ثاني 2004 عبّر مصدر إيراني مسؤول عن قلقه من أن تكون السعودية امتلكت الأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية عبر باكستان، وأنها وقّعت صفقة في عام 2003 مع باكستان لتزويدها بتلك الأسلحة وبصواريخ بالستية حديثة لاستبدال صواريخ (DF-3A) الصينية القديمة. (العدوان، 2007،96)

ثمّ أعادت صحيفة (فايننشال تايمز) البريطانية الخميس 5-8-2004 فتح ملف الدعم المالي السعودي للنووي الباكستاني و العلاقة بينهما، فأشارت أن المملكة العربية السعودية ساهمت في دعم البرنامج النووي لباكستان، و أن الرياض ربما تسعى لامتلاك سلاح نووي أو حتى اقتراضه من إسلام آباد في ظل ظروف إقليمية مضطربة، مذكّرة بأنّ ولي العهد السعودي عرض تزويد باكستان بنحو (50) ألف برميل من النفط يومياً لفترة غير محددة بشروط ميسرة في الدفع، في خطوة من شأنها أن تتيح لباكستان التغلب على تأثير العقوبات الغربية المنتظرة بعد إجرائها الاختبارات النووية آنذاك، و هو ما يعتبره الباكستانيون أكبر مساعدة لباكستان في واحدة من أصعب اللحظات في تاريخها. (راغب السر جاني، 2007،45)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتبرت الهند في تقارير أوردتها في 23 آذار من العام 2005 أن هناك اتّفاقاً أمنياً دفاعياً سريّاً سعودياً–باكستانياً يتضمن توفير النووي الباكستاني للسعودية في مواجهة إسرائيل والولايات المتّحدة، فيما تقوم الأولى بدعم الأخيرة بالمال، وربما بأنظمة طائرات المراقبة المتطورة جدا (أواكس) و طائرات (أف–16) الحديثة القادرة على حمل قنابل نووية، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا العسكرية الأمريكية الحديثة. (راغب السر جاني، 2007،165)

ثمّ قامت مجلّة (سيسيرو) الألمانية بنقل تقرير في آذار من العام 2006 تشير فيه إلى أن المملكة تعمل سراً على برنامج نووي بالتعاون مع خبراء باكستانيين أتوا إلى البلاد متنكرين بصفة حجّاج لبيت الله الحرام بين عامي 2003 و 2005، و إن هؤلاء كانوا يختفون من أماكن إقامتهم في الفنادق لمدّة تصل أحياناً إلى قرابة الشهر. وأضافت المجلة أن صوراً التقطتها الأقمار الاصطناعية الاستخباراتية تثبت أن السعودية أنشأت مدينة سريّة جنوب الرياض، و(12) مخزناً للصواريخ تحت الأرض، وعشرات من مستودعات الصواريخ، خزنت فيها صواريخ بعيدة المدى من طراز (غوري) الباكستانية الصنع.

وقد نفت المملكة و إسلام أباد هذه التقارير كالعادة، و وصفت المتحدثة باسم الخارجية الباكستانية "تسنيم إسلام" الاتهام بأنه "قصة مختلقة بكل تفاصيلها، وتخفي نيات سيئة"، وأكدت أن "باكستان أعلنت التزاماً أحادي الجانب بحظر الانتشار النووي، وهي دولة نووية مسؤولة، كما اتخذت كل التدابير الضرورية لتعزيز رقابة الصادرات".(الخالدي،2012،99)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكنّ هذا النفي لا يقنع المراقبين الذين يعتقدون أن هناك مؤشرات تدل على عكس ذلك، ومنها:

أولاً: إن معظم التقارير الصحفية جاءت لتدعم تقارير استخباراتية، وإنّ كل الصحف والمجلات التي تناقلت هذه الأخبار معروفه وموثوقة ورصينة، ومنها مجلة (سيشرو) الألمانية. (واشنطن تايمز)، (فوربس)، (دايلي تايمز)، وعدة صحف رسمية أخرى هندية وبريطانية.

ثانياً: إن السعودية سبق و عقدت صفقات سريّة خطيرة، و منها صفقة الأسلحة و الصواريخ التي عقدتها مع الصين في أواخر الثمانينيات، و التي حصلت بموجبها على صواريخ باليستية متوسطة المدى، قادرة على حمل رؤوس نووية، ويبلغ مداها 3000 كلم، وهي قادرة نظرياً على الوصول إلى معظم مناطق الشرق الأوسط، و هو الأمر الذي أغضب الولايات المتّحدة الأمريكية، وخاصّة أن المملكة قامت ببناء قاعدة عسكرية سريّة (السليل) تقع على بعد حوالي (500) كلم جنوب الرياض بمساعدة مهندسين صينيين، تمّ استخدامها لتخزين هذه الصواريخ التي لم يتم اطلاع الولايات المتّحدة على محتواها. وطالما أن ذلك تمّ مع الصينيين فلا شيء يمنع من عقد صفقات مماثلة مع الباكستانيين.

ثالثا: إن الأوضاع الإقليمية وحيازة إسرائيل على سلاح نووي، يليها إيران سيجعل حصول المملكة عليه أكثر من ضروري، خاصّة في ظل العلاقات الضاغطة والمتوترة السعودية–الأمريكية، ولذلك فإنّ الباكستانيين هم المصدر الأكثر ثقة وتعاوناً مع المملكة، وهم الملجأ الأخير لها في هذا الموضوع.

رابعاً: وجود شكوك حول طبيعة الوحدات العسكرية الباكستانية الموجودة في المملكة؛ إذ يشير بعض الاختصاصيين إلى أنّه من الممكن جداً أن يكون هدف مثل هذه الوحدات حماية و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأمين مستودعات لرؤوس نووية باكستانية موجودة فعلياً في المملكة أو سيتم إيجادها قريباً، و يرى موقع (جلوبال سيكوريتي) أنّ المملكة تمتلك كل البنى التحتية و المنشآت اللازمة لمثل هذا الأمر المتعلق باستيراد رؤوس نووية أو تكنولوجيا نووية جاهزة، إضافة إلى وسائل الدفع و النقل اللازمة لها، و المتمثلة بالصواريخ الصينية و الباكستانية التي سبق للملكة أن اشترتها عبر صفقات سريّة. (راغب السر جاني، 2007،121)

في مختلف الأحوال تبقى العلاقات السعودية–الباكستانية علاقات مميزة، و بحاجة إلى تعاون و تنسيق دائمين و كاملين، خاصّة وأن للبلدين ثقلهما في العالم الإسلامي سواء في منطقة الخليج أو في منطقة شبه الجزيرة الهندية، و لكليهما مصاعب مشتركة ينبغي تجاوزها بمزيد من التعاون الإستراتيجي البنّاء و المثمر.

وتتمثل دوافع المملكة العربية السعودية في امتلاك سلاحها النووي، من خلال احلال معادلة توازن القوى بينها وبين ايران ، والحد من انتشار واتساع نفوذ الدولة الايرانية ، بالاضافة الى حماية الدول الخليج العربي من الاعتداءات والتهديدات الصادرة من قبل الدولة الايرانية .

لمدة طويلة كانت السعودية تعتمد إلى حد بعيد على الحليف الأميركي في ضمانة أمنها، ولكن اتضح الآن أن أميركا ليست موضع ثقة في الاعتماد عليها، حيث ان هدفها الاسمي هو تحقيق مصالحها الشخصية ولو كانت على حساب الدول الاخرى سواء اكانت صديقة منها او المعادية لها. واتفاق أميركا مع إيران في وجه المعارضة السعودية على امتلاك ايران للسلاح النووي خير دليل على ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدوا أن اختيار القيادة السعودية وقع على الدمج بين الخيارين الأول والثاني، واستبعاد الخيار الثالث نظراً لصعوبة تحقيقه في ظل امتلاك قوى إقليمية للسلاح النووي وسعي البعض الآخر لامتلاكه؛ والذي يعد أحد مكونات الأمن القومي التي لا يمكن التنازل عنها في ساحة مليئة بالصراعات.

حيث قامت المملكة السعودية في عام 2007 بتحديث ترسانتها من الصواريخ الصينية من طراز CSS-2 التي تعمل بالوقود السائل، لطراز CSS-5 الأكثر تطوراً والتي تعمل بالوقود الصلب، وكلا الطرازين مصممين لحمل رؤوس نووية مما يعني أن المملكة العربية السعودية تمتلك عن دونها من دول الخليج العربي وسيلة لحمل الرؤوس النووية . (الخالدي،2007)

وتلاقى سير العمل في المملكة لامتلاك السلاح النووي مع تصريحات القادة السعوديين، حيث نُقِل عن العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز قوله: أنه إذا حصلت إيران على قنبلة نووية فإن المملكة ستحذوا حذوها. (الخالدي،2007)

ولا أدل على مواقف القادة السعوديين تجاه امتلاك السلاح النووي من استقبال الملك سلمان في بدايات توليه مقاليد الحكم لرئيس هيئة الأركان الباكستاني الجنرال رشيد محمود سلمان، ثم استقبال وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان للجنرال الباكستاني، حيث أتت هذه الزيارة في فترة بدأت فيها المملكة مواجهة التمدد الإيراني في الإقليم، وظهور علامات التقارب الإيراني الغربي والاتفاق على برنامج طهران النووي.

كما أن المملكة السعودية تعمل على امتلاك وتطوير برنامجها النووي السلمي، إذ سيتم بناء 16 منشأة نووية على مدى السنوات العشرين القادمة والتي ستوفر للملكة مصدراً مهماً للطاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل تنامي الطلب العالمي على الموارد النفطية المستنزفة، لذا فالتحول نحو توليد الكهرباء من خلال الطاقة النووية يعد من أهم تطلعات القيادة السعودية.

تعمل المملكة على تدعيم اقتصادها المُرتَكِز بصورة أساس على مشتقات النفط لتحقيق أمنها من خلال البرنامج النووي، فإنها ، كما تعمل على تعزيز مكانتها الدولية بدخولها مجال البحث العلمي المَستند على التكنولوجيا النووية فامتلاك المملكة للتكنولوجيا النووية يعطيها مكانة مرموقة، ويعزز من وضعها الإقليمي كدولة مركزية، وقد بدأت بالفعل في ذلك وأنشأت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة.

لكن من الصعوبات التي تقف أمام سعي السعودية لامتلاك سلاح نووي، علاقات السعودية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فالسعودية قد لا ترغب في امتلاك أسلحة نووية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى توتير علاقاتها مع الولايات المتحدة، المورد الرئيس للأسلحة التقليدية للمملكة. وتتمثل العقبة الثانية في الإدانة الدولية التي ستواجهها السعودية نتيجة القلق من أن يحدث مثل هذا الأمر ضررًا كبيرًا بعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى، وقدرتها على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل البلاد. فضلاً عن أن السعودية عضو بمعاهدة منع الانتشار النووي منذ عام 1988، ووقعت العديد من الاتفاقيات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخيار الثاني : احتماء دول الخليج العربية بالمظلة النووية الامريكية

حيث يعد هذا الخيار هو الاقل كلفة لدول الخليج العربية واقل اثارة للجدل من قبل الدول الاخرى، نظرا للمشاحانات والعداءات بين امريكا وايران بسبب تطوير ايران لسلاحها النووي ، الا ان هذا الخيار استبعد بالرغم من مميزاته، نظرا لما قامت به امريكا عند توقيعها اتفاقية لوزان في عام 2015 مع ايران ، والتي سمحت لايران بتخصيب اليورانيوم وفك الحصار الاقتصادي عنها، الامر الذي وضع موقف الولايات المتحدة والثقة التي منحت لها من قبلهم في محل الشك ، والذي اوجب تمسكهم بالخيار الاول الا وهو امتلاك المملكة السعودية للسلاح النووي .

وعند المقارنة بين خيار المظلة النووية الامريكية وبين القدرة على امتلاك المملكة العربية السعودية سلاحها النووي ، نجد ان السعودية تميل بصورة كبيرة الى الخيار الثاني لأنه يعد بالنسبة لها الرادع الوحيد الدائم لها الذي لا يمكن ان يتخلى عنها ، حيث كما ذكرت سابقا ، امريكا ليست صديقة لاحد بل هي دولة تسعى الى تحقيق مصالحها على حساب الدول الاخرى ، والدليل الاكبر على ذلك تحويل ايران من عدوة لها الى دولة صديقة ، من خلال اتفاقية لوزان التي تزيل الحدود والحواجز الاقتصادية عن ايران وتسمح لها باستعمال مفاعلاتها النووية وتخصيب نسبة محددة من اليورانيوم ، وهذا لا يعد رادع او حلا لانتزاع السلاح النووي الايراني ، بل يمثل اعطاء ايران مهلة لكي تستطيع ان تهيئ ملفها النووي وتنعش جانبها الاقتصادي لتعود في الفترة القادمة اقوى من ذي قبل .

بالإضافة الى ان المملكة العربية السعودية كما ذكرت سابقا تملك طائرات لها القدرة على حمل الرؤوس النووية واطلاقها جويا على الاهداف المحددة ، ويوجد علاقات وثيقة بينها وبين الباكستان في المجال النووي ،والذي يتيح لها الحصول على الرؤوس النووية من باكستان،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة الى امكانية مساعدتها في انشاء بنية تحتية للمفاعلات النووية نظرا لما شهدناه من اتفاقيات سرية وعلاقات وطيدة بين هذين البلدين.

الخيار الثالث : التوصل إلى اتفاق إقليمي لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وهذا الخيار هو الوحيد المستبعد من نطاق الخيارات المطروحة امام المملكة العربية السعودية بسبب المعوقات على الصعيد العربي والعالمي في نزع السلاح النووي ، حيث ان العقبات التي تحول دون إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هائلة. وتشمل الاعتقاد السائد في الشرق الأوسط بخصوص فائدة أسلحة الدمار الشامل، وانعدام الثقة الحاد بين دول المنطقة والناشئ عن عقود من الحروب والصراعات، والغموض بشأن المستقبل بسبب التغيرات السياسية الداخلية التي تجتاح المنطقة. يجب على القادة التغلب على الترابط المعقد الموجود بين القضايا التي تحتاج إلى حل، وعلى غياب مؤسسات إقليمية لتسهيل ودعم التفاوض وبناء الثقة. وأخيرا، يجب على الأطراف التغلب على الخلافات الموضوعية حول نطاق الحظر موضع السؤال وحول وسائل التحقق من ذلك. في ضوء هذه التحديات، ليس من المستغرب أن يكون هذا الخيار هو الوحيد المستبعد في نطاق خيارات المملكة العربية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الأوضاع الاستراتيجية المترتبة على امتلاك إيران والسعودية للسلاح النووي:

تتعدد الاوضاع الاستراتيجية التي يمكن ان يحدثها امتلاك ايران والسعودية للسلاح النووي على كل منهما وعلى العالم بصورة عامة و على دول الخليج العربي بصورة خاصة. (الخالدي،2007)

ومن بين السيناريوهات المطروحة، السيناريو الاول : وهو : نشوب حرب عسكرية تقليدية بين المملكة العربية السعودية وايران والتي ممكن ان تتأزم و تصبح معركة نووية ، والسيناريو الثاني : امتلاك كل منهما للسلاح النووي وموازنة القوى بينهم ، وعدم اللجوء الى الخيار العسكري التقليدي او النووي ، وانما فرض الهيمنة العسكرية لكل منهما على الدول المجاورة ، وحماية كل منهما للدول التي تشترك معهم في المصالح الاقتصادية او السياسية او العسكرية .

السيناريو الاول : نشوب حرب عسكرية تقليدية بين المملكة العربية السعودية وايران والتي ممكن ان تتأزم و تصبح معركة نووية

امتلاك السعودية للسلاح النووي معادلة بذلك القوى بينها وبين ايران في الجانب التسلح النووي سيوجب على الولايات المتحدة فرض حصار اقتصادي عليها كما فعلت مع ايران ، الا ان هذا الحصار سيكون زائفا ، حيث ان السعودية تمتلك اكبر احتياطي نفط في العالم ، ونتيجة لفرض الحصار الاقتصادي على المملكة العربية السعودية ، سيتم ارتفاع قيمة برميل النفط الى ارقام قياسية يكاد يصبح الحصول عليها مستحيلا ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع مفاجئ في العملات الاجنبية المرتبطة بأسعار النفط كالدولار ، وبالنتيجة يؤدي الى انهيار الاقتصاد العالمي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما سيدفع الولايات المتحدة الى عدم اتخاذ اجراء صريح وجدي في حال امتلاك المملكة العربية السعودية لملفها النووي .

وفي حال امتلاك المملكة العربية السعودية للسلاح النووي فهذا يضعها امام الخيار الاول، وهو الخيار العسكري التقليدي في محاربة ايران واستبعاد الخيار العسكري النووي الا في حالات الضرورة .

ولا شك أن سيناريوهات الحرب مع ايران ستكون كارثية على الخليج فالحرب ستضع أمامنا أسوء الإحتمالات حيث لو وقعت حرب شاملة بين المملكة العربية السعودية وايران لن تكون الحرب محصورة بين المملكة وايران فقط حيث ستكون دول الخليج كلها في جبهة واحدة ضد ايران فالكويت والبحرين وقطر والإمارات ستكون ملزمة بدخول الحرب لأن المملكة العربية السعودية لن تستطيع مواجهة ايران لوحدها وهذا يعني أن الكويت والبحرين وقطر والإمارات ستدخل في الحرب مباشرة ضد ايران وستكون هذه الدول تحت مرمى الصواريخ الإيرانية وتهديدات الزوارق الحربية والغواصات الإيرانية في الخليج فالحرب مع ايران ستجعل المملكة تستخدم كل قواتها العسكرية في خط المواجهة وهذا سيسبب ضعف الجبهة الداخلية وعدم قدرة القوات السعودية لمواجهة تنظيم داعش والقاعدة والشيعة في القطيف فقد تستغل داعش والقاعدة تلك الظروف الاستثنائية التي ستسببها الحرب مع ايران وانشغال الحكومة السعودية في الحرب مع ايران بالانتقام من الحكومة ودخول مئات المقاتلين من الحدود الشمالية واحتلال بعض المدن واعلانها ولايات تابعة للقاعدة أو داعش لأن المملكة العربية السعودية لن تكون فقط مسؤولة عن حماية أراضيها فهي ستكون ملزمة بحماية الكويت والبحرين وقطر والإمارات التي لن تكون قادرة على حماية نفسها من الهجمات الإيرانية ومع حجم ومساحة المملكة العربية السعودية وصعوبة الحرب الشاملة مع ايران لن تستطيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوات السعودية تغطية كل الجبهات ولا سيما أن المملكة تواجه تهديد داخلي من تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية وداعش وشيعة القطيف وهذا يعني أن تنظيم القاعدة سيقوم باحتلال بعض المدن السعودية واعلانها ولايات تابعة للتنظيم الدولي ، وسيعلن مثلا عن انفصال ولاية حائل وولاية تبوك بينما سيقوم الشيعة في القطيف بالتمرد ومطالبتهم بإنفصال المدن الشرقية عن الدولة السعودية، وهذا سيجعل الحكومة السعودية تطلب الاستعانة والاستنجاد بالدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا الا ان هذه الدول لن تقدم على المجازفة في مساعدة السعودية ودول الخليج عسكريا ضد ايران على الرغم من مصالحها العميقة في دول الخليج العربي ، بسبب دعم روسيا والصين لإيران والذي يضع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في موضع الدول المحايدة ، فهنا ستتطور الحرب الى مرحلة أخرى ستكون أكثر خطورة لأن المملكة العربية السعودية ستخسر الكثير من جنودها في الحرب وستضطر لضرب طهران بالسلاح النووي لتجبرها على الاستسلام وقد تتحول الحرب الى حرب نووية شاملة بين أمريكا كحليفة لدول الخليج والمملكة العربية السعودية وبين وروسيا والصين والتي هي حليفة لإيران وهذا يعني أن الكارثة ستكون وخيمة على العالم ومستقبل الشعوب وقد تخلف هذه الحرب ملايين المشردين وآلالاف القتلى في ايران والخليج وستنتشر المجاعة في ايران وبعض دول الخليج وسترتفع أسعار الخبز والمواد الغذائية الى مستوى سعر الذهب خاصة أن أغلب هذه الدول غير زراعية وتعتمد ميزانيتها الاقتصادية على تصدير النفط والغاز الذي سيتوقف بسبب الحرب والمخاطر على الملاحة في الخليج حيث سيرتفع سعر الخبز وستهبط العملة الخليجية كما هبطت العملة العراقية نتيجة الحرب وسيموت ملايين الأطفال في ايران وبعض الدول الخليجية بسبب سوء التغذية وسيكون السيناريو لنهاية الحرب التي قد تستمر سنوات فرض حصار اقتصادي على ايران مرة اخرى ، وقيام أمريكا والدول الغربية بإجبار السعودية على دفع ثمن الخسائر التي ستخسرها في الحرب كما فعلت في حرب الخليج الثانية بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحرير الكويت وسيكون الثمن هو قواعد عسكرية أمريكية في السعودية والضغط على المملكة لتغيير مناهجها الدراسية بحجة أنها تشجع على الإرهاب والسماح للمرأة السعودية بالقيادة وخروجها متبرجة .

ولا ننسى أيضا أن مصر وباكستان كالعادة ستخذل السعودية والخليج كما خذلتهم في حرب اليمن فالسيسي صاحب عبارة (مسافة السكة) سيلتزم الصمت وسيرفض أي مشاركة في الحرب مع ايران أما باكستان فستعتذر لأن البرلمان الباكستاني سيرفض مشاركة الحكومة الباكستانية في الحرب لأنه سيقول أن باكستان ستتعرض لأزمة اقتصادية وأنه يخشى أن تقوم الهند بضم كشمير الباكستانية للهند لأن باكستان ستكون مشغولة في الحرب الايرانية السعودية.

السيناريو الثاني : فرض الهيمنة العسكرية لكل منهما على الدول المجاورة ، وحماية كل منهما للدول التي تشترك معهم في المصالح الاقتصادية او السياسية او العسكرية .

عند امتلاك السعودية للسلاح النووي هي لا تريد بالتأكيد مواجهة مفتوحة مع إيران لإدراكها كلفتها الباهظة، وكذلك إيران لنفس السبب، ولمعرفتها وعن تجربة، أن الميزان العسكري خصوصاً في سلاح الجو ليس في مصلحتها، كما أن المملكة العربية السعودية تتميز عن إيران بتحالفها مع دول الخليج العربي، ولكن لدى البلدين أيضاً من الأسلحة ما يكفي لتدمير قدراتهما معاً، وبقدر ما في هذا من تهديد مشترك فإنه أيضاً يشمل عامل مهم للردع المتبادل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعيداً عن السعودية وإيران، فإن المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة لا يريد كابوساً أسود كهذا أن يقع لتداعياته الهائلة على الاقتصاد العالمي، وهنا ربما تتفق حتى الصين وروسيا مع الدول الاخرى في رفض التداعيات المترتبة في فرض الحصار على المملكة العربية السعودية.

ومن النتائج المترتبة على استخدام الخيار السلمي بين ايران والمملكة العربية السعودية ، امتلاك المملكة العربية السعودية لنظام الردع النووي الذي يحميها من الاعتداءات النووية الايرانية عليها ويجعلها في موضع لا تحتاج الى حماية الولايات المتحدة الامريكية لاراضيها.

بالإضافة الى توازن القوى في الشرق الاوسط والذي يؤدي الى حماية المصالح الخليجية من الاطماع الايرانية ، المتمثلة في السيطرة على الجزر الخليجية الموجودة في مضيق باب المندب ومضيق هرمز، لغايات التحكم في الصادرات النفطية لهذه الدول ، وحماية دول الخليج العربي من التهديدات والاعتداءات الايرانية عليها ، وضمها تحت المظلة النووية السعودية .

ومن الاثار المترتبة ايضا ، اعتبار المملكة العربية السعودية من الدول العظمى والتي لها تاثير على قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة والمؤتمرات الدولية الاخرى ، لما تملكه من قوى نووية تمنع الدول الاخرى من التحكم في قراراتها او التاثير عليها ، وزيادة انتاج الطاقة الكهربائية من خلال المفاعلات النووية ، والتي من الممكن ان تؤدي الى قيام المملكة العربية السعودية بتصدير هذه الطاقة الى الدول العربية المجاورة.

حيث ان امتلاك المملكة العربية السعودية للسلاح النووي وعدم استخدامه كخيار عسكري ضد ايران ، وابقاء الاوضاع الاستراتيجية بينها وبين ايران في نطاق الحرب الباردة، يعد السيناريو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامثل لكلا البلدين حفاظا على الاقتصاد العالمي والارواح البشرية وعدم استغلال الدول الغربية والطوائف المتشددة والارهاب للاوضاع التي ستنشأ في حال اتخاذ السيناريو الاول كحل لمحاربة النفوذ الايرانية العسكرية ومنع انتشارها في دول الخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

يبدو واضحاً مرور منطقة الخليج العربي، وربما منطقة العالم العربي برمتها بأزمة كبيرة، الأمر الذي يمكن أن يقود وكما تبينه العديد من الكتابات والآراء إلى هاوية سحيقة محفوفة بالمخاطر والعواقب السلبية المحتملة على مختلف الأصعدة في مجتمعات المنطقة، ما لم تتكاتف جهود الدول المعنية بأمن المنطقة كافة، ليس على المستوى الفردي أو الثنائي فقط، وإنما على المستوى الإقليمي والدولي أيضاً، لاستباق الكارثة المحتملة من خلال التعاون المشترك لإيجاد صيغة ما، ولاتخاذ الإجراءات الجادة التي تضمن مجابهة تلك الأزمة وتقليص أضرارها في أضعف الإيمان.

وفي ضوء خطورة تلك الأزمة واستشراء سلبياتها على امتداد المنطقة العربية، فإن التعامل معها يجب أن ينطلق من رؤية قومية موحدة، تتكامل من خلالها الجهود العربية وتتساند وتتكاثف المقدرات.و تعتبر الخطوة الأكثر أهمية على هذا الطريق هي وقوف العرب ودول المنطقة وقفة صادقة مع النفس، ليتمكنوا من خلالها من إدراك أهمية تحديد رؤيتهم للمخاطر التي تواجه حالة الأمن والاستقرار في منطقتهم في ظل الصراع الإيراني–الغربي أو البرنامج النووي الإيراني وغيرهما من الحالات التي تقود لخلق أزمات أمنية، مما يتطلب ضرورة تحديد الكثير من الأسس الضرورية للنهوض بحالة الأمن في المنطقة العربية للمستوى الذي يفترض أن يسود. وهذا يتطلب تحديد ثوابت الأمن القومي العربي ومقوماته، وأهداف الدول واليات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل، وتقييم ذلك كله في ضوء القواعد اللازمة لإبعاد شبح الحرب القادمة عن المنطقة العربية.

ومن خلال هذه الدراسة فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج وهي:

1. عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية المشتركة لدول الخليج وتناقض الأولويات فيما بينهم.
2. استمرار إيران في تحدي دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية واستمرارها في برنامجها النووي يؤدي الى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم استقرارها.
3. إصرار الطرف الإيراني على التدخل في الشأن الخليجي وكذالك في الأوضاع العربية واستقلالها.
4. ضعف الجهود العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص وعدم وحدتها في الدفاع عن مصالحها سوف يؤدي الى التدخلات المباشرة من الدول الكبرى لحماية مصالحها.
5. يمكن اعتبار امتلاك المملكة العربية السعودية للسلاح النووي هو السيناريو الامثل لكي تستطيع ان توازن القوى على مستوى الشرق الاوسط، ولتحقق الردع النووي ضد إيران حماية لدول الخليج العربي من الضغوطات التي تفرض عليها من قبل ايران.
6. معاهدة لوزان التي تم توقيعها من قبل الدول العظمى الستة وإيران حول الملف النووي الايراني، ماهي الا تحقيق للمصالح الامريكية والايرانية، وعدم الاخذ بعين الاعتبار مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.
7. تهدف ايران من امتلاكها للسلاح النووي الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على دول مجلس تعاون الخليج العربي، فضمن اعتقادها هي صاحبة الحق في السيطرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقليمية على هذه الدول حيث تدعي منذ عقود مضت ان جزء من الاراضي الخليجية هي ملك لها.

8. امتلاك السعودية للسلاح النووي لا يعني قيام حرب عالمية ثالثية ، اذ انه ليس من مصلحة ايران والسعودية نشوب حرب بينهما ، لما له من اثار على اقتصاديات كل من الدولتين بالاضافة الى عدم وجود مفارقة بين قوى هذه الدول الامر الذي يضع الدولتين في حرب باردة دون اللجوء للخيار العسكري بينهما .
9. نشوء حرب نووية بين ايران والسعودية يؤدي الى انهيار الاقتصاد العالمي ، لما له تاثير في ارتفاع اسعار النفط ، وارتفاع العملة الاجنبية بشكل كبير جدا، حيث تملك السعودية اكبر احتياطي نفط في العالم وتعد من الدول الاولى في تصدير النفط لدول العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

توصل الباحث الى مجموعة من التوصيات التي يجب على دول الخليج العربي اتباعها وهي :

1. ضرورة تطوير دول الخليج العربي للقدرات العسكرية بما يتناسب مع الاوضاع والقدرات الدولية المجاورة لها .
2. ضرورة اهتمام الدول العربية بما فيها الخليجية بإعداد كوادر عملية في المجال النووي المدني وتدريب العاملين في هذا المجال على احتياطات الأمان والوقاية الواجب اتخاذها.
3. تعاون دول الخليج العربي في دعم المملكة العربية السعودية من اجل امتلاكها سلاحها النووي والذي يؤدي الى حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية من تسلط ايران وتهديداتها المتواصلة.
4. ضرورة تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية في المملكة العربية السعودية لكي تكون قادرة على اطلاق الرؤوس النووية والسيطرة عليها وحفظها نظرا لما تفتقره من خبرات في هذا المجال.
5. وضع معاهدات لغايات الردع النووي بين دول مجلس التعاون الخليج العربي يترأسها السعودية ، تتضمن وضعها دول مجلس التعاون الخليجي تحت المظلة النووية السعودية ، وتعديل التحالف الغربي مع امريكا بما يحقق المصالح الخليجية في امتلاكها للسلاح النووي.
6. التفكير الجاد بمسألة شراء المملكة العربية السعودية قنابلها النووية من الباكستان والصين لما لها من علاقات وثيقة وقوية مع هذه الدول والتي تعد من الدول التي لها نفوذ في جمعية الامم المتحدة، وبالتالي لا تسري عليها العقوبات المفروضة في حال قامت ببيع الرؤوس النووية للملكة العربية السعودية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

اولا :الكتب العربية

- ابن منظور، محمد بن مكرم. (2010). **لسان العرب** ، ط3 ، بيروت ، دار صادر.
- **الحياتي ، ابراهيم (2007) ، خفايا علاقات ايران – اسرائيل واثرها في احتلال ايران للجذر الاماراتية الثلاث، دمشق ، دار الاوائل للتوزيع.**
- الراوي، رياض. (2006). *البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط*، دمشق، الأوائل للنشر.
- الراوي، رياض. (2009). *البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط*، مصر للنشر **والتوزيع**.
- السروي، احمد.(2014). *التلوث البيئي بالأسلحة والحروب الكيميائية والبيولوجية والنووية*، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- الطائي، عبد القادر محمد فهمي. (2010). *النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- العجمي، ظافر محمد. (2011). *أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- **العيدروس، محمد حسن (2002) ، جمهورية ايران الاسلامية والجزر العربية ، القاهرة، دار الكتاب الحديث .**
- المجالي، عصام نايل. (2011) : *تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي*، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المرهون، عبد الجليل زيد. (2007) . *أمن الخليج وقضية التسلح النووي*، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- بن عبد العزيز، خالد بن سلطان. (1996). *مقاتل من الصراع* ، بيروت ، دار الساقي .
- تاير، برادلي، (2004)، *السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول*، ترجمة عماد فوزي شعيبي، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- دسوقي، عيسى السيد، (2009). *الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد*، القاهرة، دار الأحمدي للنشر.
- زهرة ، السيد (1985)، الثورة الايرانية الابعاد الاجتماعية والسياسية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .
- سليم، محمد السيد (2004). *تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين*، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.
- شبلي، سعد شاكر. (2014). *التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع .
- شحاتة، رضا احمد. (2007). *إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام*، مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- قلعجي، قدري. (1992). *الخليج العربي بحر الأساطير*، بيروت، شركة المطبوعات.
- مقلد، اسماعيل. (1971). *العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات*، جامعة الكويت، كلية العلوم السياسية، التجارة والإقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هويدي، امين (1983). *الصراع العربي– الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا : الدوريات

- البستكي ، نصرة عبدالله (2003) ، امن الخليج : من غزو الكويت الى غزو العراق ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص22.
- المقداد ، محمد (2013) ، تاثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية ، العلاقات الايرانية العربية ، حالة دراسية ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، ص 449.
- دياب، احمد (2014، صيف). السياسة الإقليمية الخليجية والخيارات الصعبة، *شؤون عربية*، (158)، 28–42.
- عبد المجيد، وحيد (2014، أكتوبر). ماذا يبقى من قواعد النظام العالمي، القاهرة ، *مجلة السياسة الدولية*، 49 (198)، 6–10.
- قطيشات، ياسر (2011 ، 4 نيسان): مستقبل توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، *الحوار المتمدن*، 3346.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : الرسائل الجامعية

- **العدوان ، طايل (2013) ، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط .عمان**
- محمد، عبد الخالق شامل، (2005). **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية أنموذج العراق 2003**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

رابعا: الصحف

- المرهون، عبد الجليل زيد (2013، 20 ديسمبر) أمن الخليج وإشكالية توازن القوى ، الرياض ، *جريدة الرياض*، 16615، مؤسسة اليمامة الصحفية.
- مجدي، وائل (2015، 23 يونيو). لهذه الأسباب.. تسعى السعودية لامتلاك سلاح النووي، القاهرة، *جريدة مصر العربية* ، .http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84 %D8%A

خامسا : المواقع الإلكترونية

- **معاهدة تجارة الأسلحة الصادرة عن الأمم المتحدة ، المادة 2** . (2013، حزيران) . استردت من الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ بتاريخ 2016/1/5:

http://unoda-web.s3.amazonaws.com/wp-ontent/uploads/2013/06/3.pdf

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

سادسا : المراجع الأجنبية

- Barzegar, Kayhan. (2012). *The Arab Spring and the Balance of Power in the Middle East*, Harvard University , Harvard Kennedy School , Belfer Center for Science and International Affairs.
- Dina، Zinnes (1967). An Analytical Study of the Balance of Power Theories، *Oslo، Journal of Peace Research*.1 (4)، *Peace Research Institute Oslo، Norway*.
- Erasto، Tytti .(2012) *WMD Free Zone in Mideast: an opportunity for detente with Iran*, Harvard University , Harvard Kennedy School , Belfer Center for Science and International Affairs.
- Friedman, George (2015). *The Middle Eastern Balance of Power Matures,* Stratfor Global International.
- Morgenthau, Hans J. (1978). *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Fifth Edition، Revised, New York: Alfred A. Knopf.

www.manaraa.com